مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 20، العدد 80-81 (خريف / شتاء 2009)، ص 130

سنة على حرب غزة

فك الارتباط الإسرائيلي الأحادي
الجانب من بداية الفكرة حتى عشية الحرب – مسرد زمني*

يتتبع هذا المسرد الزمني (الكرونولوجي) العلامات السياسية الفارقة والأحداث المهمة على الأرض ذات المغزى بالنسبة إلى غزة، بدءاً من قرار إسرائيل الانسحاب من القطاع، حتى عشية عملية الرصاص المسبوك حين رجعت إسرائيل إلى غزة بالقوة. والقصد هو تزويد القارئ سياقاً تاريخياً للعملية، وخصوصاً تحديد مكانها من استراتيجيا إسرائيل الأوسع بشأن الوضع النهائي.

تشرين الثاني/نوفمبر 2003: الإشارات الأولى إلى فك الارتباط

بحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2003، كانت عملية السلام وصلت إلى طريق مسدود، الأمر الذي جعل رئيس الحكومة الإسرائيلية أريئيل شارون يبدأ الحديث عن تعيين رسم حدود إسرائيل بقرار منفرد، وإعلان خطط لـ "الخروج" من تلك العملية. وبعد لقاءات سرية تمهيدية في روما بين شارون ومستشار الشرق الوسط في مجلس الأمن القومي الأميركي إليوت أبرامز (11/17)، اجتمع رئيس طاقم ديوان شارون دوف فايسغلاس بمستشارة الأمن القومي الأميركي كوندوليزا رايس في واشنطن (11/23) ليهيئا "خطة فك ارتباط" من مرحلتين وضع مسودتها شارون للحصول على موافقة رئيس الولايات المتحدة جورج دبليو بوش: في **المرحلة الأولى**، تتفق الولايات المتحدة وإسرائيل على أن الحكومة الجديدة للسلطة الفلسطينية برئاسة أحمد قريع "غير قابلة

---

*المصدر: Journal of Palestine Studies, 151, vol. XXXVIII, no. 3 (Spring 2009), pp. 139-168.

إعداد: ميشيل إسبوزيتو، وهي زميلة متقدمة في هيئة تحرير *JPS*.

وقد جمّعت إسبوزيتو مواد هذا المسرد الزمني (Chronology) من الأبواب التالية في *JPS*: المسارد الزمنية؛ رصد عملية السلام؛ التحديثات الفصلية من تشرين الثاني/نوفمبر 2003 إلى كانون الثاني/يناير 2009. ولمزيد من التفصيلات والمراجع، انظر:
Journal of Palestine Studies 131-151, vols. XXXIII, no. 3 - XXXVII, no. 3 (Spring 2004 - Spring 2009).

ترجمة: مصطفى الحسيني.

للحياة"، مع توقع سقوطها خلال 6 أشهر، وهو ما يشكل علامة محددة لنهاية الجهود الأميركية – الإسرائيلية لتنفيذ خريطة الطريق التي أُقرت في 2003/4/30، بينما يقوم شارون في المرحلة الثانية بـ "ملء الفراغ الناشئ" بإعلان حدود إسرائيل من جانب واحد، آخذاً 60٪ من الضفة الغربية. وقد حذر شارون علناً (11/27) من أنه إذا قصرت السلطة الفلسطينية عن تقديم تنازلات بشأن تنفيذ خريطة الطريق (كما تفسرها إسرائيل)، فإن هذه الأخيرة ستتخذ "خطوات أحادية الجانب" في الضفة الغربية وغزة لفرض حل يضمن لإسرائيل سيطرة دائمة على بعض الأراضي المحتلة.

كانون الأول/ديسمبر 2003 – كانون الثاني/يناير 2004: بدء التخطيط الرسمي لفك الارتباط

في 12/28، عين شارون الجنرالَ في الجيش الإسرائيلي، غيورا أيلاند، وهو رئيس مجلس الأمن القومي في إسرائيل، والرئيس السابق للتخطيط العسكري، من أجل الإشراف على مسودة الخطة التفصيلية لفك الارتباط الأحادي الجانب. وقد عمل أيلاند طوال كانون الثاني/يناير 2004.

شباط/فبراير 2004: أول ذكر للانسحاب من غزة بالتنسيق مع الولايات المتحدة

في 2/2، كشف شارون أنه أعطى أوامر بـ "نقل" 17 مستعمرة يهودية في غزة و3 مستعمرات في الضفة الغربية خلال العامين المقبلين، وأن المستوطنين الذين سيتم إجلاؤهم (نحو 7500 مستوطن) سيدمجون في مستعمرات قائمة في الضفة الغربية، موضحاً فكرته بقوله "إنه في المستقبل لن يكون هناك يهود في غزة." وكان التنفيذ متوقعاً أن يبدأ في حزيران/يونيو 2004، أو في تموز/يوليو 2004، وستستطلع إسرائيل ما إذا كانت الولايات المتحدة ستمول تكاليف هذا التنفيذ، والمقدرة بملياري دولار.

في وقت لاحق من هذا الشهر (2/19)، بلّغ فايسغلاس مسؤولاً رفيع المستوى في وزارة الخارجية الأميركية خطةَ فك الارتباط الأحادي الجانب، وكذلك توقّعَ إسرائيل مقابلاً من الولايات المتحدة لمغادرة غزة، لكن المسؤولين الأميركيين أكدوا أن المحادثات كانت غير رسمية، وأن الولايات المتحدة كانت فقط تقدم أفكاراً لمساعدة إسرائيل على "التفكير في الأمور."

شباط/فبراير – آذار/مارس 2004: مصر تتدخل

سافر مدير الشين بيت الإسرائيلي آفي ديختر إلى القاهرة (2/26) لإحاطة المسؤولين المصريين علماً بخطة شارون، وقد قالت مصر أنها لن تعترض على انسحاب إسرائيل من قطاع غزة ما دام ذلك نتيجة اتفاق بالتفاوض مع السلطة الفلسطينية، ويتماشى مع خريطة الطريق، لا عملاً إسرائيلياً منفرداً. وبعد أن سافر مستشار المخابرات المصرية عمر سليمان سراً (8 – 3/10) إلى إسرائيل ورام الله ليتشاور مع شارون ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، اتفق الأطراف على عقد محادثات متابعة مستمرة بشأن الجوانب الأمنية لفك ارتباط متفق عليه من الجانبين.

آذار/مارس – نيسان/أبريل 2004: تطهير غزة من "الإرهابيين" قبل الانسحاب

في 3/2، أعلن الجيش الإسرائيلي خططاً "لاستئصال أكبر عدد ممكن من الإرهابيين" في غزة قبل الانسحاب الأحادي الجانب، وطبقاً لذلك صعّد العمليات في أنحاء غزة كافة. وعقب تفجير انتحاري في 3/14 قامت به "حماس" في ميناء أسدود (مصدره غزة، وأوقع 11 قتيلاً و20 جريحاً)، أغلق الجيش الإسرائيلي معابر غزة عدا رفح، كما أغلق منطقة إيرز الصناعية، وبدأ عملية القصة المستمرة مستهدفاً، بصورة خاصة، "شخصيات قيادية من منظمات الإرهاب كلها"، وكان القائد الروحي لـ "حماس"، الشيخ أحمد ياسين، بين الذين اغتيلوا.

[ملحوظة – لقد صادق مجلس الوزراء الإسرائيلي على العمليات كلها الواردة بأحرف بارزة؛ وللاطلاع على تفصيلات العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد غزة، انظر أعلاه: "العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد غزة، 2000 – 2008"، ص 108].

14 نيسان/أبريل 2004: رسائل بوش وشارون بشأن فك الارتباط تعيد تحديد الوضع النهائي

في 4/14، تبادل شارون وبوش رسائل تتصل بفك الارتباط في اجتماع شخصي في البيت الأبيض. وقد أُرفقت رسالة شارون بالمبادئ الرئيسية (لكن من دون جدول زمني) لخطة إسرائيل لفك الارتباط الأحادي الجانب (للاطلاع على هذه الوثائق، انظر القسم الخاص بالوثائق في: *Journal of Palestine Studies* 132, vol. XXXIII, no. 4, Summer 2004). أمّا رسالة بوش التي مثّلت تحولاً دراماتيكياً في سياسة الولايات المتحدة، فنصت على أن العودة إلى حدود 1967 "غير واقعية"، وأن "المراكز السكنية الإسرائيلية الكبيرة والقائمة" في الضفة الغربية يجب أن تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية، وأن اللاجئين الفلسطينيين يجب ألاّ يتوقعوا العودة إلى بيوتهم داخل إسرائيل. وتعهدت رسالة بوش بأن "تفعل الولايات المتحدة وسعها لمنع أي كان من محاولة فرض أي خطة" غير خريطة الطريق، كما وعدت بـ "أن تحافظ وتقوّي قدرة إسرائيل على الردع والدفاع عن نفسها"، وصادقت على حق إسرائيل في الرد ضد أي

أهداف في غزة بعد انسحابها. بعد ذلك بثلاثة أيام، وعقب مصادقة بوش في 4/14 على فك الارتباط مع غزة، اغتالت إسرائيل (4/17) **عبد العزيز الرنتيسي**، زعيم "حماس" الذي خلف ياسين، الأمر الذي تسبب بتصاعد العنف الفلسطيني – الإسرائيلي في غزة.

أواخر نيسان/أبريل – أوائل أيار/مايو 2004: شارون والولايات المتحدة يروجان لفك الارتباط

في 5/2، وعلى الرغم مما قام به شارون من ترويج مكثف لخطته لفك الارتباط الأحادي الجانب، رفض حزب الليكود الذي يرئسه هذه الخطة بقوة، وبتصويت بلغت نسبته 60٪ ضدها. ومع أن الولايات المتحدة وصفت (في 5/2) التصويت بأنه "نكسة"، إلاّ إنها كررت تأييدها الخطة. وفي 5/3 نجا شارون من تصويت في الكنيست بعدم الثقة (46 – 69)، وتعهد بتقديم خطة فك ارتباط معدلة خلال بضعة أسابيع. في 5/4، وبعد أن أعطت الولايات المتحدة تطمينات بأن محادثات الوضع النهائي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية فيما يتعلق باللاجئين والمستعمرات، ستجري بغض النظر عن فك الارتباط الأحادي الجانب، سمح كل من الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة بمصادقة مشروطة من الرباعية على الخطة، ومع ذلك، أكدت إسرائيل أنها لن تناقش العناصر الأمنية لفك الارتباط إلاّ مع الولايات المتحدة، وأنه سيكون على الأعضاء الآخرين في الرباعية قصر مشاركتهم على الهموم الاقتصادية. وحثت الولايات المتحدة (بوش في 5/11، ووزير الخارجية كولن باول في 5/15) رئيس الحكومة قريع وزعماء عرب آخرين كانوا مستائين من الخطة، على أن ينظروا إليها كفرصة لتحريك عملية السلام إلى الأمام.

13 – 24 أيار/مايو 2004: توسيع منطقة رفح العازلة

مع تصاعد الصدامات في غزة في أعقاب اغتيال الرنتيسي في 4/17، شنت إسرائيل (5/13) عملية تدمير بالجرافات في رفح (عملية قوس قزح) كي توسع منطقتها العازلة في جنوب غزة (ممر فيلادلفي).

أيار/مايو – حزيران/يونيو 2004: خطة شارون المعدلة لفك الارتباط

في 5/30، قدم شارون مسودة معدلة لخطته بشأن فك الارتباط التي ترجع إلى 4/14، ليجعلها مقبولة من وزارته، وكي لا يُغضب الولايات المتحدة، وهذا التعديل الذي لم يتضمن تغييراً في الغرض (الانسحاب من جميع المستعمرات في غزة، إضافة إلى 4 مستعمرات صغيرة ومعزولة في الضفة الغربية)، شمل تنفيذاً على مراحل يتطلب

موافقة مجلس الوزراء في كل مرحلة من مراحل الإجلاء المبرمج زمنياً. وكانت الخطة تتطلب هدم المساكن التي يخليها المستوطنون، وكذلك التزام مصر رسمياً المساعدة في حفظ الأمن في غزة عقب الانسحاب. وقبل تصويت الحكومة على الخطة في 6/6، طرد شارون (6/4) وزيرين متشددين (عضوي البرلمان بِني إيلون وأفيغدور ليبرمان) ليضمن تمريرها. ومع أن مجلس الوزراء صادق على الخطة، فإنه أكد أن الموافقة ليست على إخلاء مستعمرات غزة بحد ذاتها، وإنما على "نية إسرائيل التاريخية" فعل هذا، وأن الموافقة النهائية لن تُمنح إلاّ عند التصويت على المرحلة الأولى التي أجّلها شارون إلى آذار/مارس 2005 كنوع من التنازل.

حزيران/يونيو – آب/أغسطس 2004: عدم استقرار متنامٍ في غزة

من حزيران/يونيو 2004 حتى آب/أغسطس 2004، توقفت جهود فك الارتباط مع تزايد العنف الإسرائيلي – الفلسطيني، ومع إطلاق الصواريخ الفلسطينية (حدث الهجوم المميت الأول في 6/27 على سديروت، وقُتل فيه اثنان) وكذلك مع الاقتتال الداخلي الفلسطيني. وفي تلك الأثناء، قامت إسرائيل باغتيالات وبهدم بيوت في غزة، وفي 6/28 شنت **عملية الدرع الفعال** التي اشتملت، بين أمور أُخرى، على عمليات هدم كبيرة بالجرافات على امتداد الحدود الشمالية لغزة مع إسرائيل.

في تلك الأثناء، كان عرفات يفقد السيطرة على الأمن داخل غزة على نحو متزايد، وذلك مع نمو الانقسامات داخل "فتح"، ومع تصاعد العنف بين الفلسطينيين، والذي كان ينظر إليه، على نطاق واسع، كمحاولة منسقة (من المرجح أن المخطط لها هو رجل غزة القوي محمد دحلان، منافس عرفات والمدير السابق للأمن الوقائي في غزة) للاستفادة من الفوضى من أجل اغتصاب سلطة عرفات. وقد أزعج منتقدي عرفات عدد من حوادث الخروج على القانون، وكذلك التغييرات التجميلية التي أجراها عرفات لتهدئة الوضع ولإرضاء المطالب بالإصلاح، الأمر الذي عجّل (7/17) في استقالة رئيس الحكومة قريع (سُحبت فيما بعد)، وحرّك تظاهرات ضخمة مسلحة وأعمال شغب تواصلت بضعة أيام في أنحاء غزة والضفة الغربية كافة.

أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر 2004: جهود إسرائيلية متصاعدة لتطهير غزة

لقد أدى العنف الثأري الإسرائيلي – الفلسطيني المتصاعد (اغتيالات إسرائيلية متزايدة؛ إطلاق صواريخ وقذائف هاون فلسطينية من غزة إلى داخل إسرائيل؛ تفجيران انتحاريان قامت بهما "حماس" في بئر السبع في 8/31، وقُتل فيهما 16 إسرائيلياً) إلى غارات كبيرة قام بها الجيش الإسرائيلي على خان يونس (9/1) ودير البلح (2 – 9/3)، وإلى قصف جوي (9/7) على مركز تدريب لـ "حماس" في مدينة غزة، قُتل فيه

15 عنصراً من الحركة. وبدءاً من 9/8، شن الجيش الإسرائيلي ثلاث عمليات كبيرة ضد غزة استهدفت "بنية الإرهاب التحتية" فيها، وقد أقرها مجلس الوزراء – **عملية من دون اسم استغرقت 4 أيام لتوسيع المنطقة العازلة في شمال غزة** (8 – 9/11)؛ **عملية أيام الندم** (1 – 10/15)؛ **عملية البلاط الملكي** (24 – 10/26) – وخلّفت هذه العمليات وراءها أكثر من 100 قتيل فلسطيني، ومئات البيوت المهدمة، أو التي لحق بها أضرار فادحة. وفي فترة العنف بين تلك العمليات، اغتال الجيش الإسرائيلي (10/21) عدنان الغول، أحد أعضاء "حماس" المؤسسين، والرجل الثاني في قيادة كتائب عز الدين القسام.

أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2004: الكنيست يقر فك الارتباط

في 10/26، وبعد يومين من المناقشات، أقر الكنيست (45 – 67؛ 7 ممتنعون؛ 1 غائب) خطة فك الارتباط، وصوّت ضدها نصف نواب الليكود ومعظم النواب المتطرفين الوطنيين والمتدينين (حلفاء الليكود التقليديون)، وقد طرد شارون وزيرين من الليكود صوتا ضدها، كما أن الحزب الديني القومي (المفدال) انسحب (11/8) من الائتلاف الحاكم، الأمر الذي ترك شارون مسيطراً على 55 مقعداً من مقاعد الكنيست الـ 120.

تشرين الثاني/نوفمبر 2004: وفاة عرفات

عقب وفاة عرفات (11/11)، انخفض مستوى العنف بين الفصائل الفلسطينية، والأجنحة المتنازعة في "فتح"، والأذرع الأمنية المتعددة للسلطة الفلسطينية، واستمر هذا العنف في غزة حتى نهاية الشهر. ووُزعت أدوار عرفات القيادية (في السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، و"فتح") بين محمود عباس (منظمة التحرير الفلسطينية)، وفاروق القدومي ("فتح")، وأحمد قريع (قائماً بأعمال رئيس السلطة الفلسطينية إلى أن يتم إجراء الانتخابات في كانون الثاني/يناير 2005). وانسحب الجيش الإسرائيلي من المراكز السكانية في الضفة الغربية وغزة تمهيداً للانتخابات الرئاسية الفلسطينية، لكنه استأنف في خلال أسبوع عمليات الاغتيال في الضفة الغربية، وشن غارة كبيرة على مخيم البريج للاجئين في غزة، وقام بهدم البيوت على نطاق واسع على امتداد الحدود مع رفح، الأمر الذي تسبب بتجدد إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون الفلسطينية من غزة على داخل إسرائيل.

كانون الأول/ديسمبر 2004 – أوائل كانون الثاني/يناير 2005: جهود متواصلة لتطهير غزة

إن العنف الإسرائيلي – الفلسطيني المتصاعد (بما فيه قصف مشترك لـ "حماس" وصقور "فتح" في 12/11، على نقطة تفتيش إسرائيلية على حدود رفح قُتل فيه 5 جنود إسرائيليين، وهجوم مشترك للجهاد الإسلامي وصقور "فتح" في 12/15 على معبر كيسوفيم جُرح فيه 5 إسرائيليين [4 منهم جنود]، وقصف شديد بمدافع الهاون في 12/16 على مركز حراسة إسرائيلي في مستعمرة في جنوب غزة جُرح فيه 11 جندياً)، دفع الجيش الإسرائيلي إلى شن 3 عمليات متتالية: **عمليتا الحديد البرتقالي** (17 – 12/18) **والحديد البنفسجي** (2004/12/22 – 2005/1/2) في منطقة خان يونس، **وعملية رياح الخريف** (1/2) في شمال غزة، وكانت هذه العمليات كلها بقصد وقف إطلاق الصواريخ الفلسطينية على داخل إسرائيل.

في تلك الأثناء، كان شارون شكّل (2005/1/5) حكومة أوسع (ضمت حزبَي "العمل" و"يهدوت هتوراه") سيطرت على 66 مقعداً من مقاعد الكنيست الـ 120، فضمن التأييد لخطة الانسحاب من غزة.

9 كانون الثاني/يناير 2005: انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية

انتُخب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس من "فتح" بفارق واضح، وقد دعا فوراً إلى استئناف المحادثات مع إسرائيل بشأن السلام ووقف إطلاق النار.

15 – 17 كانون الثاني/يناير 2005: ضغط إسرائيلي فوري على عباس

قبل أن يقسم عباس اليمين في 1/15، شنت كتائب شهداء الأقصى و"حماس" ولجان المقاومة الشعبية (1/13) هجوماً مشتركاً على معبر كارني في غزة، قُتل فيه 6 مدنيين إسرائيليين (بينهم فلسطينيان من مواطني إسرائيل)، فأوقفت إسرائيل كل اتصال بالسلطة الفلسطينية (1/14)، وأمرت جيشها بالانقضاض على شمال غزة ووسطها، بما فيه القيام بهجوم جوي على دير البلح، وغارة على البريج. وفي اليوم التالي، شن الجيش الإسرائيلي **عملية الخطوة الشرقية** (1/15 – 1/17) داخل مدينة غزة وحولها، لوقف إطلاق الصواريخ.

أواخر كانون الثاني/يناير 2005: عباس يحقق وقف إطلاق نار فلسطينياً أحادي الجانب لشهر واحد

بعد عملية الخطوة الشرقية، ذهب عباس فوراً (1/18) إلى غزة ليعقد مشاورات مع الفصائل الفلسطينية، وفي 1/23 و1/24 أعلنت الفصائل وقف إطلاق نار في غزة أحادي الجانب لشهر واحد، في حين تواصلت المحادثات في شأن وقف إطلاق نار فلسطيني – إسرائيلي طويل الأمد، بالإضافة إلى ترتيبات داخلية فلسطينية تتعلق

بالمشاركة في الحكم قبل الانتخابات التشريعية في تموز/يوليو 2005 (تأجلت فيما بعد إلى كانون الثاني/يناير 2006). وعرضت هذه الفصائل أيضاً على إسرائيل هدنة رسمية في مقابل إنهاء الاغتيالات، ومع أن هذه الأخيرة ردت بأنها فقط "ستقابل الهدوء بالهدوء"، إلاّ إنها استأنفت رسمياً الاتصالات مع السلطة الفلسطينية، والتي كانت انقطعت في 1/14، وبدأت محادثات وقف إطلاق النار والتنسيق الأمني فوراً بإشراف مصري، وفي 1/28 أمرت إسرائيل جيشها بوقف "عملياته الهجومية" في غزة. لقد هبط العنف في غزة هبوطاً بشكل ملحوظ، لكنه لم يتوقف.

في تلك الأثناء، كانت غزة أجرت الجولة الأولى من الانتخابات البلدية في 1/27، وقد فازت حماس بـ 7 بلديات من مجموع 10، وبـ 77 مقعداً من مجموع 118 مقعداً جرى الاقتراع عليها، مقارنة بـ 3 بلديات و26 مقعداً لـ "فتح".

شباط/فبراير 2005: وقف إطلاق نار هش يُمدّد، وتبلور جدول زمني لفك الارتباط

تبادل عباس وشارون تعهدات رسمية بوقف إطلاق النار في مؤتمر قمة عُقد في 2/8 في شرم الشيخ في مصر، بضيافة الرئيس المصري حسني مبارك، وحضره الحسين ملك الأردن. وقد وافق عباس على أن "الفلسطينيين سيوقفون أعمال العنف كلها ضد الإسرائيليين جميعهم في كل مكان"، بينما تعهد شارون بـ "وقف جميع النشاط العسكري ضد كل الفلسطينيين في أي مكان" بقدر ما يوقف الفلسطينيون العنف (أي تهريب السلاح، وتشغيل الأنفاق على حدود رفح، وإنتاج الصواريخ، وذلك بحسب توضيحات قدمها متحدث إسرائيلي).

وعلى الرغم من الصعوبات الأولية (تطلبت من عباس طرد 10 من مسؤولي أمن السلطة الفلسطينية في غزة بسبب سوء التنفيذ، والعودة إلى غزة للحصول على تعهدات مجددة من الفصائل)، وكذلك التفجير الانتحاري الذي وقع في تل أبيب في 2/25 (قتل فيه 5 إسرائيليين)، والذي أعلنت المسؤولية عنه خلية من الجهاد الإسلامي مقرها دمشق (وتنصلت منه الفصائل في الأراضي المحتلة)، فإن وقف إطلاق النار الهش استمر ساري المفعول. وقد قالت إسرائيل أنها ستواصل الامتناع من "المبادرة إلى عمليات" كي تمنح عباس فرصة لتأكيد السيطرة الأمنية في المناطق، لكنها واصلت قصف المناطق السكنية في غزة.

في تلك الأثناء، كان الكنيست في 2/16، وافق (59 – 40، وامتناع 5 أعضاء) على تمويل فك الارتباط مع غزة، وفي 2/20 وافق مجلس الوزراء الجديد (17 – 5) على خطة فك الارتباط هذه، كما أن شارون وقّع أوامر للانسحاب من غزة في 2005/7/20 (تم لاحقاً تغيير الموعد إلى أواسط آب/أغسطس 2005).

آذار/مارس 2005: بدء الإعداد للانسحاب الإسرائيلي

بضغط من الرباعية، بدأت إسرائيل (ممثلة بنائب رئيس الوزراء شمعون بيرس) والسلطة الفلسطينية (ممثلة بدحلان بصفته وزير الشؤون المدنية في الحكومة الجديدة في السلطة الفلسطينية) مناقشة التعاون الاقتصادي والمدني في غزة بعد فك الارتباط، وقد رفض كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ولأسباب سياسية، تنسيق عملية فك الارتباط الفعلية (فإسرائيل تؤكد الطبيعة الأحادية الجانب لفك الارتباط كي لا تضفي شرعية على السلطة الفلسطينية، أو كي لا يُنظر إليه باعتباره فشلاً، في حين أن عناصر في السلطة الفلسطينية – وعباس بمقدار أقل – قلقة إزاء أن يضفي التنسيق الشرعية ضمنياً على الاحتلال). واستمرت المحادثات حتى نيسان/أبريل 2005 حين تعهد دحلان (4/6) بأن السلطة الفلسطينية ستفعل ما في وسعها لتجعل فك الارتباط سهلاً لإسرائيل. لقد تميز آذار/مارس 2005 بأنه أول شهر منذ انتفاضة الأقصى لا يُقتل فيه إسرائيليون.

بعد محادثات واسعة مع عباس، وافقت الفصائل الفلسطينية جميعاً (3/17)، باستثناء لجان المقاومة الشعبية، على تمديد وقف إطلاق النار في غزة حتى نهاية سنة 2005، وبدأت قوات الأمن الإسرائيلية، وتلك التابعة للسلطة الفلسطينية، تسيِّر دوريات مشتركة.

وكجزء من جهود الوحدة الوطنية التي أعيد إحياؤها في ظل عباس، بدأت الفصائل الفلسطينية تناقش إمكان إنشاء سلطة حكم ذاتي موقت لغزة بعد فك الارتباط، وذلك كجزء من عملية إحياء منظمة التحرير الفلسطينية وإدخال "حماس" والجهاد الإسلامي في المنظمة، وبدأت مناقشة جدية بشأن ما إذا كانت "حماس" ستقبل حل الدولتين، وتعترف بوجود إسرائيل، أو توافق على تعليق الكفاح المسلح كجزء من الصفقة.

نيسان/أبريل 2005

بعد أن تحدد جدول زمني إسرائيلي، عُين الرئيس السابق للبنك الدولي جيمس وولفنسون (4/14) مبعوثاً خاصاً للرباعية لمراقبة الجوانب المدنية لفك الارتباط، ولتأمين الانتقال السلس إلى حكم السلطة الفلسطينية في غزة، بما في ذلك حشد مانحين دوليين كي يتعهدوا بمعونات لدعم الجهد لتوفير فرص عمل بسرعة، ولإعادة الإعمار في غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي. وأحيل التنسيق المتعلق بالأمن إلى الجنرال في الجيش الأميركي، ويليام وارد، الذي عُين في 2/7 منسق الولايات المتحدة الخاص للشؤون المتصلة بالأمن.

في تلك الأثناء، كان قد جرى خرق الهدنة عندما تسبب إطلاق إسرائيل النارَ (4/9) على 3 أطفال فلسطينيين يلعبون كرة القدم بالقرب من حدود رفح، بإطلاق صواريخ

فلسطينية على إسرائيل ليومين، وبكثافة، وذلك في "رد لمرة واحدة"، لكن إسرائيل قالت أنها لن ترد. وعلى الرغم من أن كتائب شهداء الأقصى والجهاد الإسلامي ولجان المقاومة الشعبية أعلنت (4/13) أنها لن تلتزم الهدنة بعد ذلك، فإن "حماس" كررت التزامها إياها. ومع أن قوات أمن السلطة الفلسطينية في غزة بدأت في أواخر نيسان/أبريل 2005، اعتقال فلسطينيين للاشتباه في انتهاكهم الهدنة، إلاّ إن العنف في غزة، بصورة عامة، ظل مستواه متدنياً حتى أواسط أيار/مايو.

في تلك الفترة، ظهرت انشقاقات جدية داخل "فتح" في غزة، فقوات أمن السلطة الفلسطينية الموالية للمدير السابق للأمن الوقائي في غزة (والوزير الحالي للشؤون المدنية) دحلان، تظاهروا في عرض للقوة اعتراضاً على التقاعد الإجباري الذي فرضه عباس على 100 ضابط أمن كجزء من إصلاح أمني ضغطت من أجله إسرائيل والولايات المتحدة.

أيار/مايو 2005

عقب قيام إسرائيل (5/18) بقتل عضو في "حماس" عند حدود رفح، حدث تصعيد وجيز من العنف في غزة، الأمر الذي أدى إلى أن تقصف "حماس" مستعمرات يهودية في غزة بقذائف الهاون، وإلى هجوم مشترك (5/20) من "حماس" وكتائب شهداء الأقصى والجهاد الإسلامي على مستعمرة كفار دروم (لا إصابات في أي من الحادثين). وفي 5/21 تدخل وزير الداخلية في السلطة الفلسطينية نصر يوسف لدى "حماس"، وضمن التزامها المحافظة على الهدنة.

وشكت السلطة الفلسطينية (5/25) من أن إسرائيل لا تسهل إجراء المناقشات بشأن التوصل إلى تفاهمات محكمة على خطوات ما بعد فك الارتباط، المطلوبة لتعزيز السلطة الفلسطينية في غزة (مثل: السماح ببناء ميناء ومطار؛ تولي السلطة الفلسطينية السيطرة على الحدود؛ الإعمار الاقتصادي والمادي)، ولتطبيق شروط خريطة الطريق، ولاستئناف محادثات الوضع النهائي.

وكانت غزة أجرت (5/5) الجولة الثانية من الانتخابات البلدية التي كسبت فيها "حماس" السيطرة على بيت لاهيا ورفح، وضمنت 64٪ من إجمالي الأصوات في جولتين من الاقتراع، وقد حاولت السلطة الفلسطينية المستاءة من النتائج إلغاءها، والدعوة إلى انتخابات جديدة، لكن مصر تدخلت.

حزيران/يونيو – تموز/يوليو 2005

تدهور وضع غزة الأمني بحدة منذ الأسبوع الثاني من حزيران/يونيو، عندما استهدف الجهاد الإسلامي (بمشاركة محدودة من "حماس"، ومن بعض المجموعات المسلحة

المتفرعة من "فتح")، وحدات من الجيش الإسرائيلي، ومستعمرات إسرائيلية في غزة، وذلك رداً على قتل هذه القوات أحد أعضائه في الضفة الغربية، واعتقالها نحو 300 من عناصره في الشهر السابق. وعاودت إسرائيل اغتيال أعضاء الجهاد الإسلامي، ومع أن تدخل السلطة الفلسطينية أمّن التزام الجهاد (6/23) الحفاظ على الهدنة، فإن العنف استؤنف في الشهر التالي عندما قامت إسرائيل (7/10) بمحاولة فاشلة لاغتيال أحد كبار قادة الجهاد في مدينة غزة.

لقد أدى تفجير انتحاري قام به الجهاد الإسلامي في نتانيا في 7/12 (قُتل فيه 5 إسرائيليين، وجُرح 46 آخرون) إلى نهاية حاسمة لهدنة 2/8 التي أُبرمت في شرم الشيخ، مترافقة مع شن إسرائيل "حملة متواصلة" ضد الجهاد الإسلامي و"حماس" في الضفة الغربية وغزة، وحشدها قوات (بدءاً من 7/16) على الحدود الشمالية لغزة، مهددة بشن **عملية نهاية الصيف** (وهي عملية كبيرة خُططت في أيار/مايو لتوجيه ضربة حاسمة لـ "البنية التحتية الإرهابية" في غزة)، في حين صعّدت الفصائل إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون (قُتل إسرائيلي واحد داخل إسرائيل، وجُرح 15 مستوطناً في غزة). ووضع عباس (7/14) قوات أمن السلطة الفلسطينية في غزة في حالة تأهب عالية، وأمرها بمنع أي هجوم على الإسرائيليين. وقد ركزت قوات أمن السلطة الفلسطينية على "حماس" بدلاً من الجهاد الإسلامي، الأمر الذي فجر صدامات كثيفة في بيت لاهيا ومدينة غزة (قُتل اثنان من المارة، و5 من "حماس"، و4 من السلطة الفلسطينية)، واتهمت "حماس" السلطة الفلسطينية بالتذرع بعنف الجهاد الإسلامي لشن حملة استباقية لنزع سلاح "حماس".

في تلك الأثناء، كان الإعداد لفك الارتباط جارياً، ففي 6/9 حكمت المحكمة العليا الإسرائيلية (10 – 1) بأن خطة شارون لفك الارتباط هي قانونية وتخدم المصلحة الوطنية. وفي حزيران/يونيو، أعلن الجيش الإسرائيلي الخطط للبدء بجمع الأسلحة من الـ 8500 مستوطن يهودي في غزة، وفي تموز/يوليو شرعت إسرائيل في بناء سياجين أمنيين إضافيين على امتداد حدود غزة (واحد من الأسلاك الشائكة، وآخر فيه أجهزة استشعار إلكترونية وكاميرات مراقبة)، وزعمت أن تلك الإجراءات مطلوبة لضمان أمن إسرائيل بعد فك الارتباط.

أوائل آب/أغسطس 2005

قبل فك الارتباط في 8/17 بأسبوعين، بدأت قوات الأمن الإسرائيلية، وقوات السلطة الفلسطينية في غزة، تنسيقاً لوجستياً وثيقاً، على الرغم من أن إسرائيل رفضت تبليغ السلطة الفلسطينية التاريخ المحدد لبدء الانسحاب إلى ما قبل 5 أيام منه. وحثّ المبعوثان وولفنسون ووارد على تخطيط أوثق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية لما

بعد فك الارتباط، مؤكدين أنه (فك الارتباط) لن ينجح إلاّ إذا انتعش اقتصاد غزة، الأمر الذي يقتضي من إسرائيل، بالضرورة، ضمان حركة معتمَد عليها للبضائع والناس عبر حدود غزة (في حزيران/يونيو، كان وولفنسون قد أطلق حملة لجمع 3 مليارات دولار من مانحين دوليين لإعادة إعمار غزة، بما في ذلك خطة تكلف عدة ملايين من الدولارات لائتلاف من رجال الأعمال من أجل شراء الخيم الزراعية الدافئة التي يملكها المستوطنون، وتسليمها إلى الغزيين كمشروع اقتصادي قابل للحياة ومعتمد على نفسه). وبحلول 8/14، كانت السلطة الفلسطينية انتهت من نشر 7500 ضابط أمن في غزة كلها، لمنع الفلسطينيين من الاقتراب من المستعمرات في أثناء الانسحاب.

17 آب/أغسطس – 12 أيلول/سبتمبر 2005: فك الارتباط

إجلاء مستوطني غزة، الذي بدأ في 8/17، تم الانتهاء منه في 8/22 مع قليل جداً من العنف لا يتجاوز بعض المشاجرات في المستعمرات بين الإسرائيليين المناوئين لفك الارتباط، وبين الجنود. وقد بدأ الجيش الإسرائيلي تفكيك المستعمرات في أثناء إخلائها، فلم يترك شيئاً قائماً عدا الخيم الزراعية الدافئة التي لم يكن المستوطنون هدموها بعد، والتي كان وولفنسون قام بترتيبات لشرائها من أجل الفلسطينيين (علقت إسرائيل المحادثات التي كان يقودها وولفنسون في 9/5، رافضة مناقشة الضمانات الاقتصادية لما بعد فك الارتباط). وبدأ فك الارتباط العسكري الإسرائيلي بعد ذلك مباشرة، وفي 9/12، تم انسحاب آخر جندي (في 9/20، اكتمل الانسحاب من 4 مستعمرات صغيرة في الضفة الغربية مشمولة في صفقة فك الارتباط). وفي وقت متأخر من نهار 9/11، وقبل أن يغادر آخر الجنود الإسرائيليين، أصدرت الحكومة الإسرائيلية قراراً رسمياً يعلن "انتهاء الحكم العسكري" في غزة.

في تلك الأثناء، كان الكنيست رفض بروتوكولاً إسرائيلياً مصرياً كان وُقِّع بالأحرف الأولى في 8/15، ويقضي بأن تنشر مصر 750 شرطي حدود إضافيين على جانبها من حدود رفح بعد انسحاب إسرائيل من منطقتها العازلة (ممر فيلادلفي) كجزء من فك الارتباط، وطلب، بدلاً من ذلك، تعهداً رسمياً صريحاً بأن مصر ستمنع نقل الأسلحة والذخائر إلى السلطة الفلسطينية عن طريق مصر. لكن بعد أن أقنع وزير الدفاع الإسرائيلي، شاؤول موفاز، الكنيست والحكومة الإسرائيلية بأن البروتوكول كما هو مكتوب يجعل مصر مسؤولة، قام البلدان بتوقيعه في 9/1، ونتيجة ذلك، انتشرت قوات إضافية من شرطة الحدود المصرية في 9/10.

أواخر أيلول/سبتمبر – أوائل تشرين الأول/أكتوبر 2005: بعد فك الارتباط

نظم الغزيون تظاهرات نصر ضخمة احتفالاً بانسحاب إسرائيل، وتدافعوا إلى المستعمرات التي أُخليت، واجتاحوا الحدود مع رفح ليصلوا إلى الأسواق المصرية، فأطلق حرس الحدود المصريون طلقات تحذيرية في البداية نحو الحشود الفلسطينية، وقتلوا شخصاً واحداً، لكن عندما لم تستطع مصر السيطرة على الموقف، أعلنت (9/13) فتح الحدود خمسة أيام كبادرة حسن نية.

وبينما كانت "فتح" و"حماس" تناوران للحصول على الفضل في انسحاب إسرائيل من غزة، أعلنت الفصائل الفلسطينية بما فيها "حماس" وكتائب شهداء الأقصى (8/17 و8/20) أنها لن توافق على مطالب السلطة الفلسطينية منها بالتخلي عن السلاح بعد فك الارتباط، وقد تسبب عرض "حماس" أسلحتها علناً في كثير من التظاهرات الاحتفالية بزيادة قلق السلطة الفلسطينية. وفي 9/21 اجتمع عباس بالفصائل جميعاً، وحصل على التزامها إبقاء السلاح خارج الشوارع، وعلى اعترافها بالشرطة المدنية التابعة للسلطة الفلسطينية مسؤولاً وحيداً عن النظام والقانون.

بعد اكتمال فك الارتباط مع غزة بأسبوع، بدأت جرافات الجيش الإسرائيلي (9/18)، وبموافقة الحكومة الإسرائيلية، العمل على إنشاء منطقة عازلة بعمق 200 متر داخل الحدود الشمالية لغزة، من أجل بناء سياج إلكتروني على امتداد هذه الحدود، وقد حذر الجيش الإسرائيلي من أن أي شخص يقترب من منطقة الحدود، "حتى لو عن طريق الخطأ"، سيكون عرضة لإطلاق النار عليه. وفي 9/21، صادق وزير الداخلية الإسرائيلي على أمر يعلن غزة "أرضاً أجنبية."

بعد وقت قصير من اكتمال فك الارتباط في الضفة الغربية في 9/20، استأنفت إسرائيل (9/23) اغتيالها أعضاء الجهاد الإسلامي في الضفة الغربية، فقتلت 3 أعضاء منه، وقد أعقب ذلك وابلان من صواريخ القسّام 3 أطلقتهما "حماس" والجهاد الإسلامي من غزة على داخل إسرائيل، ووصلا لأول مرة إلى عسقلان (متسببين بجرح 5 أشخاص)، وكانا أول ضربات عبر الحدود بعد فك الارتباط. وردّت إسرائيل (23 – 9/24) بقصف جوي من مروحيات وطائرات "أف – 16 (F-16) على شمال غزة، وباغتيال 3 من أعضاء "حماس"، كما أنها شنت في وقت متأخر، في 9/24، عملية الأمطار الأولى (9/24 – 2005/10/2) لإقرار "قواعد جديدة للعبة" عقب فك الارتباط.

في أثناء هذه العملية، أمر وزير الداخلية في السلطة الفلسطينية يوسف (9/27) ضباط أمن غزة باعتقال أي فلسطيني مسلح لا يرتدي الزي العسكري. وأشعلت محاولة (10/2) شرطة السلطة الفلسطينية في غزة اعتقال ابن قائد "حماس"، عبد العزيز الرنتيسي الذي كان قد جرى اغتياله، شرارة صدامات فلسطينية – فلسطينية خطرة

(توفي واحد من شرطة السلطة الفلسطينية و2 من المارة، كما جُرح 50 فلسطينياً على الأقل)، شكّلت أول اقتتال فلسطيني – فلسطيني في غزة منذ فك الارتباط.

تشرين الأول/أكتوبر 2005

لأول مرة منذ فك الارتباط، سمحت إسرائيل (10/8) للفلسطينيين باستئناف صيد السمك على امتداد 9 أميال بحرية من شاطئ غزة، وأعادت فتح معبر كارني (10/9)، وهو معبر غزة التجاري الرئيسي، وسمحت بعبور 250 شاحنة واردات يومياً – مقارنة بـ 450 شاحنة يومياً قبل الانتفاضة – وما يصل إلى 50 شاحنة صادرات يومياً، كما فتحت من جديد (10/10) معبر سوفا التجاري (لم تعلن الكميات المحددة). وبحلول 10/17، علّقت إسرائيل المناقشات بشأن الانتقال الجوي والبحري لغزة، وكذلك فيما يتعلق بطرق الانتقال الآمنة بين غزة والضفة الغربية، إلى أن يصبح في الإمكان التوصل إلى ترتيبات مقبولة لإعادة فتح معبر رفح.

إن اغتيال إسرائيل أحد قادة الجهاد الإسلامي العسكريين، والذي أعقبه إطلاق صواريخ من الجهاد في 10/24 (من دون أضرار ولا إصابات)، أدى إلى وقوع ضربات جوية وقصف مدفعي من جانب الجيش الإسرائيلي، وإلى قيام الجهاد الإسلامي بتفجير انتحاري في الخضيرة (قُتل فيه 5 إسرائيليين) في 10/26، وكذلك إلى إطلاق إسرائيل في هذا اليوم نفسه **عملية عَوْد على بدء** (26 – 10/30) من أجل إنهاء الإرهاب في الضفة الغربية وغزة، وتعزيز "القواعد الجديدة" لما بعد فك الارتباط.

تشرين الثاني/نوفمبر 2005: حركة الأفراد وترتيبات العبور

بحلول أواسط تشرين الثاني/نوفمبر، هدد مبعوث الرباعية وولفنسون المحبط من التأخيرات في المحادثات لفتح معبر رفح (ذاكراً على وجه التحديد عقبات المطالب الأمنية الإسرائيلية)، بالاستقالة، الأمر الذي حفز وزيرة خارجية الولايات المتحدة كوندوليزا رايس، التي كانت في إسرائيل للاجتماع بشارون وعباس، على أن تقوم بتحرك دبلوماسي مكوكي استغرق الليل كله لتحقق (11/15) **الاتفاق بشأن حركة الأفراد وترتيبات العبور**، وكذلك **المبادئ المتفق عليها بالنسبة إلى معبر رفح** (انظر الوثيقة 4أ في: *Journal of Palestine Studies* 138, vol. XXXV, no. 2, Winter 2006). وتسمح هذه الصفقة للسلطة الفلسطينية بفتح معبر رفح في أقرب وقت ممكن بإشراف الاتحاد الأوروبي، كما أنه سيكون في وسع إسرائيل أن تراقب المعبر في الزمن الفعلي بكاميرات عن بعد، وأن تعترض على دخول الأفراد (وأن تأمر باحتجازهم لما يصل إلى 6 ساعات)، لكن لن يكون لها حق الاعتراض النهائي على الدخول. وقد تعهدت إسرائيل بأنها ستسمح خلال شهرين بأن تعبر قوافل من حافلات الركاب

والشاحنات التجارية من غزة إلى الضفة الغربية، وبـ 450 شاحنة واردات يومياً، عبر معبر كارني (المستوى نفسه قبل الانتفاضة)، وبصادرات زراعية من دون عوائق من غزة، وبقيام السلطة الفلسطينية بإعادة تأهيل ميناء غزة البحري ليصبح نقطة عبور تجارية كبيرة. وصادق الاتحاد الأوروبي على الخطة في 11/21، وبدأت السلطة الفلسطينية تشغيل معبر رفح مع أجهزة رصد من الاتحاد الأوروبي في 11/25.
وخلال أيام، كانت إسرائيل تشكو (11/30) من طريقة إدارة السلطة الفلسطينية لمعبر رفح، وعلّقت (12/2) المحادثات بشأن المرور الآمن بين غزة والضفة الغربية إلى أن يتم إجراء تحسينات (لم تستأنف تلك المحادثات قبل عملية الرصاص المسبوك). كما أن الجيش الإسرائيلي أغلق فجأة، معبري إيرز وسوفا، وذكر تهديدات أمنية غير محددة، وقصف المنطقة المحظور دخولها في شمال غزة بكثافة.
وفي تلك الأثناء، كان الجيش الإسرائيلي يعزز سيطرته على منطقته العازلة الجديدة داخل الحدود الشمالية لغزة، ويجرف أرض غزة، ويعزز مواقعه الحدودية، وينشئ مناطق عسكرية مغلقة، ويوصي بفترات حظر تجول داخل غزة.
أمّا في المشهد الإسرائيلي الداخلي، فقد دعا شارون، نتيجة إصرار حزب العمل، شريكه في الائتلاف، إلى انتخابات مبكرة (11/17)، ثم حل البرلمان (11/21)، وأعلن في هذا التاريخ نفسه، أنه سيترك حزب الليكود ليشكل حزباً جديداً، كديما، سيخوض الانتخابات (المقررة في آذار/مارس 2006) ببرنامج يتضمن ترسيم حدود إسرائيل، وتفكيك "المنظمات الإرهابية" الفلسطينية. وترك الليكود عدد من كبار أعضائه، كإيهود أولمرت، وكذلك شمعون بيرس الذي ترك حزب العمل كي ينضم إلى كديما، الأمر الذي أعطى الحزب الجديد وزناً ذا أهمية.

كانون الأول/ديسمبر 2005 – كانون الثاني/يناير 2006: تبلور أنماط جديدة

إن التسلسل النمطي المألوف لإطلاق الصواريخ الفلسطينية (نادراً ما كانت تطلقها "حماس")، والذي تعقبه نيران المدفعية والضربات الجوية الإسرائيلية الكثيفة، ثم يليها مزيد من الصواريخ الفلسطينية، فغارات جوية إسرائيلية وهمية لتخويف السكان، وصل في أوائل كانون الأول/ديسمبر، إلى قمته في تفجير انتحاري (12/5) قام به الجهاد الإسلامي في نتانيا (وتسبب بمقتل 5 إسرائيليين). وقد أدى هذا بدوره إلى إطلاق (12/5) **عملية من دون اسم للجيش الإسرائيلي** ضد غزة صادق عليها مجلس الوزراء الإسرائيلي (مع أن الهجوم الانتحاري أتى من جنين). وهذه العملية التي اشتملت على 96 ضربة جوية في أسبوعين، حل محلها في 12/25، **عملية السماوات الزرق**، التي شُنت بعد أن أطلق الجهاد الإسلامي صاروخاً على عسقلان في 12/22، تسبب بجرح 5 جنود. وهاتان العمليتان اللتان شنتا اسمياً لوقف إطلاق

الصواريخ الفلسطينية، اشتملتا على: إغلاق الحدود؛ إطلاق النار على مواقع الصواريخ؛ غارات جوية وهمية شبه يومية؛ اغتيالات؛ قصف كثيف من المدافع والمروحيات والقوارب المسلحة. وبدءاً من 12/25، بدأ الجيش الإسرائيلي تعزيز **المنطقة الموسعة والمحظور دخولها في شمال غزة** إلى عمق 1.5 كيلومتر. ورداً على ذلك، أعلنت أغلبية الفصائل الفلسطينية أنها ستنهي في 12/31، الهدنة التي أبرمت في شرم الشيخ في شباط/فبراير 2005، لكن "حماس" قالت أنها ستظل ملتزمة إياها حتى الانتخابات التشريعية في 2006/1/25 التي ستشارك فيها، ثم تعيد تقويم الموقف.

استمرت **عملية السماوات الزرق** حتى 2006/1/25، على الرغم من تصعيد الهجمات عبر الحدود إلى داخل إسرائيل، من جانب الجهاد الإسلامي، وكتائب شهداء الأقصى، وكتائب أبو الريش، ولجان المقاومة الشعبية (تسببت بجرح جندي واحد داخل إسرائيل، لكن من دون خسائر ولا أضرار)، إلاّ إن العنف الفلسطيني عامة، ظل متدنياً، كما أن الفصائل واصلت، في معظمها، التزام وقف إطلاق النار حتى بعد تاريخ انتهائه في 2005/12/31. ومع ذلك، فإن العمليات الإسرائيلية المفتوحة زمنياً، والتي بدأت في كانون الثاني/ديسمبر 2005، اتخذت نمطاً جديداً لعلاقة إسرائيل مع غزة بعد فك الارتباط، إذ ستصبح غزة، منذ الآن فصاعداً، هدفاً لعمليات إسرائيلية متواصلة تقريباً، ومتصاعدة باطراد – كثير منها غير معلن – وهي التي ستبلغ ذروتها بعد ذلك بثلاثة أعوام في عملية الرصاص المسبوك.

في تلك الأثناء، كان أريئيل شارون، الذي أدخل إلى المستشفى في 12/20 بسبب جلطة خفيفة، قد أصبح غير قادر على العمل في 1/4 جرّاء جلطة كبيرة، وقد تمت تسمية شريكه في كديما، إيهود أولمرت، قائماً بأعمال رئيس الحكومة، بينما كانت إسرائيل تدرج نحو الانتخابات العامة في آذار/مارس 2006.

25 كانون الثاني/يناير 2006: "حماس" تفوز بالسيطرة على المجلس الفلسطيني

فازت "حماس" فوزاً مذهلاً في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في 1/25، وأصبح لديها 72 مقعداً من مجموع 132، في مقابل 45 مقعداً لـ "فتح". وعلى الفور، شنت إسرائيل حملة دولية حثت فيها الحكومات الأجنبية على تعليق الاتصالات بالسلطة الفلسطينية إذا ما سُمح لـ "حماس" بالقيام بدور ذي أهمية في الحكومة. وفي 1/29، علقت اتصالاتها بعباس والسلطة الفلسطينية إلى أن يتم تجريد الجماعات العسكرية من أسلحتها، وحتى تفي "حماس" بثلاثة مطالب هي: 1) الاعتراف بإسرائيل؛ 2) التخلي عن العنف؛ 3) الالتزام بالاتفاقات السابقة. وقد صادقت الرباعية على تلك المطالب في 1/30 بصفتها **الشروط المطلوبة من "حماس"** قبل أن يقوم المجتمع الدولي باتصالات مباشرة بالسلطة الفلسطينية التي تقودها "حماس"،

كما أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة هددا بوقف المعونة في اللحظة التي تؤدي فيها القَسَم حكومة تقودها "حماس". وتعهدت "فتح" بأنها لن تشارك في ائتلاف مع "حماس"، وبدأ عباس، بتشجيع من الولايات المتحدة، تركيز السلطة في منصب رئيس السلطة الفلسطينية، مقللاً من سلطات مجلس وزراء السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي.

شباط/فبراير 2006:

حصار غزة يبدأ

بينما بدأت "حماس" العمل على تأليف حكومة ائتلافية، عقد (7 – 2/8) مسؤولون رفيعو المستوى من إسرائيل والولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية التابعة لعباس، محادثات ثلاثية في تكساس للبحث عن طرق لتهميش "حماس". وعقد مسؤولون إسرائيليون وأميركيون كبار اجتماعات مغلقة موازية في واشنطن بشأن الموضوع نفسه، حضرها أعضاء مختارون من الكونغرس. وقد اعترف دبلوماسيون إسرائيليون وغربيون ("نيويورك تايمز"، 2/14) في جلسات مغلقة، بأن الهدف كان إيجاد "طرق لقلقلة الحكومة الفلسطينية، كي يفشل مسؤولو (حماس) الذين انتخبوا مؤخراً"، وكي يصبح عباس قادراً على حل المجلس الفلسطيني والدعوة إلى انتخابات جديدة تكسبها "حركة (فتح) بعد إصلاحها وتطهيرها"، بعد التجربة غير السعيدة لانتصار "حماس". وقبل أن يؤدي المجلس الفلسطيني الذي انتخب مؤخراً القَسَم في 2/18، سُجل أن إسرائيل والولايات المتحدة كانتا وضعتا خطة من 12 **نقطة للضغط على "حماس"**، فإمّا تعدِّل من مواقفها، وإمّا تمتنع من القيام بدور قيادي في السلطة الفلسطينية. وكانت الإجراءات المدروسة لعزل قطاع غزة وحرمان السلطة الفلسطينية من التمويل تشمل: حجز التحويلات الإسرائيلية لإيرادات ضريبة القيمة المضافة التي تقوم إسرائيل بتحصيلها نيابة عن السلطة الفلسطينية؛ تشديد القيود على معابر غزة (بما في ذلك منع دخول أي شيء ما عدا المعونة الإنسانية والسلع الأساسية)؛ وقف ترتيبات المنطقة الجمركية الواحدة التي تسمح للبضائع التي تغادر غزة والضفة الغربية بدخول إسرائيل من دون رسوم جمركية؛ منع العمال الغزيين من دخول إسرائيل؛ حظر انتقال الفلسطينيين بين الضفة الغربية وغزة إلاّ في حالة الطوارئ القصوى؛ منع بناء ميناء غزة البحري. وفي تلك الأثناء، بدأت الولايات المتحدة الضغط على المجتمع الدولي لوقف المعونة الفلسطينية، لكنها، وبالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي (الذي كان متردداً في البداية في وقف المعونات كلها)، سرعان ما وافقت على البحث عن سبل لمواصلة التمويل تتخطى هيئات السلطة الفلسطينية التي تسيطر

عليها "حماس"، مثل الدفع مباشرة لعباس "ومؤسساته"، وللمنظمات الدولية، وتلك غير الحكومية.

عندما عقد عباس جلسة القَسَم للمجلس الفلسطيني، وخوّل إسماعيل هنية رئيس الحكومة الذي عينته "حماس"، تأليف حكومة في 2/18، حذر من أنه سيحل الحكومة الجديدة، وسيدعو إلى انتخابات جديدة إذا لم تتبنَّ "حماس" برنامجاً حكومياً يلتزم اتفاقات السلام السابقة، ويعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، ويدعو إلى استئناف فوري للمفاوضات مع إسرائيل، وإلى وقف العنف، وإلى الاستمرار في عملية الإصلاحات الحكومية. وتعهدت "حماس" بالسعي لتوافق الفصائل الفلسطينية جميعاً في وضع برنامج يتمتع بقبول عريض، ووافقت "فتح" على المشاركة في تلك المحادثات، من دون أن تنضم إلى حكومة وحدة وطنية. وبينما بقي إطلاق الصواريخ الفلسطينية من غزة متدنياً خلال شباط/فبراير، فإن الصاروخ الذي أطلقه الجهاد الإسلامي من غزة في 2/3 (وتسبب بجرح 3 إسرائيليين)، حفز إسرائيل على أن تستأنف رسمياً (2/3) عملية السماوات الزرق، فأبقت حدود غزة مغلقة لفترات طويلة، ومنعت تصدير المحاصيل الزراعية الفلسطينية في ذروة موسم الحصاد، وصعّدت الاغتيالات (قُتل 10 أعضاء من كتائب شهداء الأقصى والجهاد الإسلامي حتى 2/15).

آذار/مارس 2006: عباس يصادق على حكومة تقودها "حماس"

في 3/25، صادق عباس على حكومة هنية، التي ضمت 18 عضواً من "حماس" و6 من التكنوقراط المستقلين، كما وافق على برنامجها، على الرغم من أنها لم تكرر، بشكل واضح، المصادقة على اتفاقات السلام السابقة، ولم تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للفلسطينيين. وأدت الحكومة الجديدة القَسَم في 3/29، مع تأكيد هنية أنه سيسمح لعباس بمتابعة جهود السلام مع إسرائيل، كما أن وزير الداخلية المعين حديثاً، سعيد صيام، تعهد بتشجيع الفصائل الأخرى على الانضمام إلى وقف إطلاق النار الذي أبرمته "حماس" حتى نهاية سنة 2006.

وبدءاً من 3/29، بدأت الولايات المتحدة الضغط على عباس كي يدع حكومة هنية تعمل 90 يوماً فقط، ثم يعلن أنها "غير فعالة"، فيحلّها ويدعو إلى انتخابات جديدة. وفي تلك الأثناء، كانت الولايات المتحدة التي صرحت علناً في 3/13، أنها ستعتبر أي فريق ينضم إلى حكومة تقودها "حماس" هو "منظمة إرهابية" فعلاً، قد أصدرت أمراً إلى دبلوماسييها والمتعاقدين معها بوقف أي اتصالات مع أي مسؤول في السلطة الفلسطينية يعمل تحت سلطة رئيس الحكومة، أو أي وزير آخر في الحكومة التي تقودها "حماس". وحتى مبعوث الولايات المتحدة، الجنرال كيث دايتون، الذي تولى مهمة

"وارد" في الإشراف على المسائل الأمنية المعلقة، وذات الصلة بفك الارتباط في تشرين الثاني/نوفمبر 2005، لم يعد يستطيع الاجتماع بمسؤولي أمن السلطة الفلسطينية. وعلقت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي المعونات كلها، قائلين أنهما سيبدآن تحويل الأموال مباشرة إلى عباس ما إن يؤمّن حدود الضفة الغربية وغزة، ويؤكد السيطرة الأمنية.

أجريت الانتخابات الإسرائيلية في 3/28، وقد فاز حزب أولمرت، كديما، بأكبر كتلة من المقاعد (29 مقعداً من مجموع 120، مقارنة بـ 19 لحزب العمل، و12 لكل من الليكود وشاس، و11 لإسرائيل بيتنا)، الأمر الذي خوّله تأليف حكومة.

في تلك الأثناء، كانت الأمم المتحدة حذرت (3/1) من نقص في السلع الأساسية في غزة، بلغ من الشدة حداً جعل الأونروا، وبرنامج الغذاء العالمي، يجدان صعوبة في توفير الطعام لفقراء غزة.

نيسان/أبريل 2006: إسرائيل تعلن السلطة الفلسطينية التي تقودها "حماس" "كياناً معادياً"

في نيسان/أبريل، زادت الضغوط على السلطة الفلسطينية التي تقودها "حماس"، ففي 4/9 أعلنتها إسرائيل رسمياً "كياناً معادياً"، وقطعت رسمياً أي اتصال بها، وحتى بالمسؤولين الأجانب الذين سبق أن تعاملوا معها. وفي الوقت نفسه، حذرت الولايات المتحدة (أوائل نيسان/أبريل 2006) مصارفها من أنها يمكن أن تواجه عقوبات، أو مصادرة أرصدتها، بتهمة "مساعدة الإرهاب" إذا ما واصلت تولي معاملات السلطة الفلسطينية، وحثت الدول الأُخرى على أن تحذو حذوها. وقطع أكبر مصرفين إسرائيليين علاقاتهما بالمؤسسات التي تتعامل مع حسابات السلطة الفلسطينية.

بعد تأليف حكومة السلطة الفلسطينية التي تقودها "حماس"، زاد عباس في الجهود لتعزيز إيجاد مؤسسات موازية يتجاوز بها الحكومة القانونية، ولا يسيطر عليها أحد سواه، فبدأ إنشاء قيادات موازية لقوات أمن السلطة الفلسطينية كي يُخرج السلطة الأمنية من يد عضو "حماس"، وزير الداخلية صيام، ويضعها تحت سيطرته بصفته رئيساً. كما أصر على أن توضع العلاقات الخارجية تحت مسؤوليته، كونه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وأن يكون السفراء مسؤولين أمامه مباشرة، وأن يقوم وزير الخارجية المعين حديثاً، محمود الزهار، بمراجعة مكتب عباس في الأعمال كافة. مع رفض كوادر "فتح" (الذين كانوا يشكلون أغلبية ضباط السلطة الفلسطينية) العمل بإمرة "حماس"، عين وزير الداخلية، صيام، عضوَ "فتح" الذي يتمتع بالاحترام، وهو رئيس لجان المقاومة الشعبية، جمال أبو سمهدانة، مفتشاً عاماً، كي ينشئ قوة أمنية

تطوعية جديدة (قوة الدعم التنفيذية) لتقوم بمهمات الشرطة بدءاً من غزة. واستولى الأمن الوقائي التابع للسلطة الفلسطينية، والموالي لمحمد دحلان الفتحاوي، على أسلحة من مستودعات السلطة في غزة، لإبقائها خارج متناول قوة الدعم التنفيذية. ولإيجاد توازن في مقابل هذه القوة التنفيذية، وضعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي خططاً لتمويل زيادة عدد الحرس الجمهوري التابع لعباس من 2600 ضابط إلى 3500 ضابط، مع تدريب يشرف عليه المبعوث الأمني للولايات المتحدة، دايتون، كجزء من جهود السلطة الفلسطينية المتطورة للإصلاح الأمني.

في 4/5، أعلن هنية أنه بسبب القيود على المعونة الدولية، واستحالة تدبير قروض مصرفية، ورفض إسرائيل تحويل ضرائب القيمة المضافة، فإن السلطة الفلسطينية استنفدت ما لديها من مال، ولم تعد تستطيع دفع الرواتب، متعهداً بأنه ووزراءه، سيجمدون رواتبهم إلى أن تُدفع رواتب الموظفين جميعاً. وأعلنت "فتح" أنها لن تمضي في استخدام شبكاتها للمساعدة في الحصول على أموال للسلطة الفلسطينية، إذ إن تمويل عمليات السلطة الفلسطينية هو الآن مسؤولية "حماس".

في 4/30، استقال مبعوث الرباعية وولفنسون، ذاكراً أن القيود الإسرائيلية والدولية على السلطة الفلسطينية التي تقودها "حماس"، جعلت تنفيذ مهمته لتنشيط النمو الاقتصادي الفلسطيني مستحيلاً، وأنها في الحقيقة تهدد السلم والاستقرار ككل. وقد حذر البنك الدولي، كغيره من المصارف، من أنه إذا ما استمرت القيود، فإن نكسة مستعصية على الحل ستقع على الاقتصاد والمجتمع الفلسطينيين.

في تلك الأثناء، كان الجيش الإسرائيلي شن (4/4) عملية أُخرى شاملة وغير محددة زمنياً، في أعقاب إطلاق متصاعد لصواريخ فلسطينية من غزة على إسرائيل (من دون إصابات) رداً على اغتيال الجيش الإسرائيلي قائد كتائب شهداء الأقصى في الضفة الغربية، والذي كان رداً على هجوم انتحاري وقع في الضفة الغربية في 3/30، وقتل 4 مستوطنين. **عملية السهم الجنوبي** هذه، والتي كانت أساساً تكثيفاً لعملية السماوات الزرق، استمرت تقريباً حتى نهاية أيار/مايو 2006، وفي عملية شكلت سابقة، دفع الجيش الإسرائيلي في 5/29، بقوات برية إلى داخل غزة لأول مرة منذ فك الارتباط معها.

وفي غزة، ازدادت تظاهرات فصائل "فتح" (وكانت تؤدي أحياناً إلى صدامات)، المنددة بفشل الحكومة التي تقودها "حماس" في تأمين الرواتب والخدمات، كما أن بعض كوادر "فتح" أقام نقاط تفتيش في طرق غزة، في محاولة لتأكيد سلطته.

أيار/مايو 2006: الجيش الإسرائيلي يستأنف الاختراقات البرية إلى داخل غزة

أدت حكومة أولمرت الائتلافية القَسَم في 5/4، فحث عباس أولمرت على استئناف مفاوضات السلام فوراً، مؤكداً أنها ستكون بإشراف منظمة التحرير الفلسطينية، وردّ أولمرت (5/21) بأنه مستعد للقائه فقط إذا ما اتخذ خطوات جدية لنزع سلاح الجماعات المقاتلة، وأجبر "حماس" على الموافقة على مطالب الرباعية في 2006/1/30. وفي تلك الأثناء، أجازت الرباعية، وبموافقة الولايات المتحدة، إنشاء "آلية دولية موقتة" – من المتوقع أن تبدأ العمل في تموز/يوليو 2006 – لتوجيه المعونة الدولية إلى الفلسطينيين مباشرة، بحيث تتجنب السلطة الفلسطينية التي تقودها "حماس".

وعلى الأرض، قامت جماعات كتائب شهداء الأقصى المنتمية إلى "فتح"، بعروض متكررة للقوة تحدياً لـ "حماس"، الأمر الذي تسبب بتفجير صدامات استمرت 4 أيام (8 – 5/11) على نطاق القطاع، وكان كل من الجانبين يقيم نقاط تفتيش، وحواجز على الطرق من أجل السيطرة على المناطق المحلية. وفي المحصلة، قُتل عضوان من كتائب شهداء الأقصى، وعضو واحد من "حماس"، وجُرح 21 فلسطينياً (معظمهم من المارة). وعقدت "فتح" و"حماس" عدة أيام من المحادثات لخفض التوترات، واتفقا (5/13) على إزالة جميع الحواجز وإنهاء المظاهر المسلحة.

لكن بعد أيام قليلة، عندما قام وزير الداخلية، صيام، بنشر (5/17) أول 3000 ضابط من قوة الدعم التنفيذية (معظمهم من كوادر "حماس"، وأيضاً نحو 500 عضو من لجان المقاومة الشعبية) في غزة، أمر عباس آلافاً من ضباط شرطة السلطة الفلسطينية المنتمين إلى "فتح" (يُعتقد أنهم كانوا بقيادة قوات موالية لدحلان)، بالنزول إلى الشوارع في غزة، الأمر الذي فجّر صدامات خطرة، وعمليات اختطاف متبادلة، وقصف على نطاق القطاع. وعندما تم التفاوض بين "فتح" و"حماس" على وقف لإطلاق النار في 5/25، كان قد مات 4 أعضاء من "فتح"، و3 أعضاء من "حماس"، وموظف واحد من السفارة الأردنية، كما كان جُرح ما لا يقل عن 24 شخصاً. ولإيجاد توازن في مقابل قوة الدعم التنفيذية، سمحت إسرائيل للأردن ومصر بإدخال 3000 بندقية "أم – 16" (M-16)، و3 ملايين طلقة ذخيرة إلى الحرس الجمهوري الموسع والتابع لعباس، وبإشراف دايتون، مبعوث الولايات المتحدة للأمن.

حزيران/يونيو 2006: هجمات متصاعدة على غزة، واعتقال أعضاء المجلس الفلسطيني المنتمين إلى "حماس"

صعّدت إسرائيل هجماتها على غزة في وقت مبكر من هذا الشهر، فاغتالت (6/8) في رفح، قائد **قوة الدعم التنفيذية المعين حديثاً أبو سمهدانة**، وقصفت (6/9) الشاطئ قرب بيت لاهيا، متسببة بمقتل 8 مدنيين فلسطينيين، وجرح 32 آخرين. وعلقت

"حماس" (6/9) وقف إطلاق النار الذي كانت ملتزمة إياه منذ كانون الثاني/يناير 2005، وبدأت، مع الجهاد الإسلامي، إطلاق الصواريخ (10 صواريخ تقريباً في اليوم) على إسرائيل، فجرحت 4 إسرائيليين قبل أن تعيد فرض وقف إطلاق النار من جانب واحد في 6/15. وعلى الرغم من أن إسرائيل اعترفت بأن "حماس" ملتزمة، بشكل كبير، وقف إطلاق النار، فإنها أعلنت (6/19) سياسة جديدة هي مهاجمة أهداف لـ "حماس" في مقابل كل ضربة صاروخية فلسطينية، وبغض النظر عن أي فصيل هو المسؤول. وفي الوقت نفسه، زادت إسرائيل في حدة ضرباتها الجوية على الجماعات المسلحة في غزة، وبدأت (6/23) إرسال قوات برية إلى غزة للقيام باعتقالات واسعة، مع أخذ المعتقلين إلى إسرائيل.

وردّاً على تصعيد إسرائيل، قامت (6/25) "حماس"، ولجان المقاومة الشعبية، وجيش الإسلام غير المعروف من قبل، بهجوم مشترك على معبر كرم أبو سالم في غزة تسبب بمقتل جنديين من الجيش الإسرائيلي، وجرح 4 جنود، وأسر **العريف غلعاد شاليط**. نتيجة ذلك، أغلقت إسرائيل حدود غزة، وأرسلت كتيبة مدرعة ولواءي مشاة (نحو 5000 جندي) إلى جنوب غزة، للبحث عن شاليط، وشنت في ليلة 27 – 6/28، **عملية أمطار الصيف** التي اشتملت على غارات جوية ومدفعية كثيفة على البنى التحتية لغزة بما فيها الاستيلاء على موقع مطار الدهنية، وتدمير الجسور التي تربط جنوب غزة بوسطها.

وقبل وقت قصير من شن العملية، أعلن أولمرت (6/22) ثلاثة "شروط لا تقبل التفاوض" من أجل استئناف المحادثات الموضوعية مع السلطة الفلسطينية، وهي: "نزع كامل لسلاح المنظمات الإرهابية، ووقف كامل للعنف؛ التنفيذ الكامل للاتفاقات؛ الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية." وفي 6/28، صادق على عمليات اعتقال واسعة تستهدف مسؤولي "حماس" على نطاق الضفة الغربية، فاعتُقل 64 من كبار الشخصيات السياسية في "حماس"، منهم 8 وزراء في حكومة السلطة الفلسطينية، و26 عضواً من أعضاء المجلس الفلسطيني المنتمين إلى "حماس". وكان بين المعتقلين أيضاً، 23 عضواً من كبار أعضاء كتائب عز الدين القسام (ذُكر أن الاعتقالات كان مخططاً لها منذ كانون الثاني/يناير 2006، وأن أوامر الاعتقالات كانت صدرت قبل ذلك بأسابيع).

في تلك الأثناء، كانت توترات "حماس" – "فتح" تتصاعد مع تبادل نيران البنادق وعمليات الاختطاف وغيرها من عروض القوة، بما فيها تفجير السيارات التي استهدفت واحداً من كبار قادة "حماس" العسكريين، وضابطاً من الأمن الوقائي للسلطة الفلسطينية. وقد قتل في هذه الصدامات 7 فلسطينيين تقريباً، وجرح 24 (معظمهم مقاتلون).

تموز/يوليو 2006: عمليات برية شبه يومية للجيش الإسرائيلي عبر غزة

في 7/1، ومع عدم تحقيق أي تقدم في معرفة مكان شاليط، صعّدت إسرائيل الهجمات البرية على غزة، وأعادت توجيه **عملية أمطار الصيف** إلى معاقبة الحكومة التي تقودها "حماس" في غزة وجعلها غير مستقرة، وزادت في قطع الوقود والكهرباء والماء، وأوقفت معالجة الصرف الصحي، وكثفت الضربات على وزارات السلطة الفلسطينية ومكاتب الحكومة والأمن هناك. وعلى الرغم من أن الكتائب والألوية الإسرائيلية المعلن عنها سُحبت في 7/12، فإن العملية لم تنته، وإنما تواصلت حتى تشرين الأول/أكتوبر 2006. وقد بدأ الجيش الإسرائيلي شن هجمات برية روتينية يومية داخل غزة (كانت تستغرق أكثر من ذلك أحياناً)، وسمي بعضها "عمليات فرعية" صادق عليها مجلس الوزراء (مثلاً **عملية أعمدة شمشون في 26 – 7/28**). ومع نهاية الشهر، كان نحو 175 فلسطينياً قد قتلوا، ومئات جُرحوا، في غارات شبه يومية في شمال غزة ووسطها وجنوبها، فبحسب الأمم المتحدة، قامت إسرائيل بـ 221 ضربة جوية على غزة خلال الشهر.

ومع استمرار وضع إسرائيل قيوداً على الاستيراد والتصدير، ارتفع منسوب الفقر في غزة إلى 79٪، كما أن تكلفة السلع الأساسية ارتفعت بنسبة 10٪. وكان الفلسطينيون في المناطق المدينية يحصلون على الكهرباء من 6 – 8 ساعات يومياً، وعلى المياه من 2 – 3 ساعات في اليوم. وقدرت الأمم المتحدة مجمل أضرار البنية التحتية الفلسطينية منذ 6/28، بـ 15.5 مليون دولار.

آب/أغسطس 2006: "حماس" و"فتح" تبدآن محادثات وحدة لكسر حصار غزة

بحلول 8/15، كانت **عملية أمطار الصيف** تركت ما لا يقل عن 213 قتيلاً فلسطينياً (أغلبيتهم مدنيون) و650 جريحاً، وقالت الأمم المتحدة إن الجيش الإسرائيلي كان يطلق ما يتراوح بين 200 و250 قذيفة مدفعية يومياً على غزة (مقارنة بتسع صواريخ فلسطينية تطلق يومياً على إسرائيل). وقد تواصلت، على مدى الشهر، غارات الجيش الإسرائيلي على غزة، بما في ذلك عملية "فرعية" على مدينة غزة **سميت حضانة الأطفال المغلقة** (27 – 8/31). وفي تلك الأثناء، ومع دخول الحصار على غزة شهره السادس، حذرت الوكالات الدولية من أن الاقتصاد يتحول إلى نظام المقايضة بسبب الافتقار إلى المداخيل الشخصية، كما أن الخدمات البلدية (مثل جمع القمامة ومعالجة المياه) كانت تنهار، وكان القلق إزاء حدوث أزمة صحية حادة يتزايد.

وحتى بينما كانت "حماس" و"فتح" تستأنفان المحادثات عن طريق مصر فيما يتعلق بتأليف حكومة وحدة وطنية (على أمل بأن التحرك في اتجاه الاستجابة لمطالب

الرباعية في 2006/1/30، ربما يؤدي إلى رفع الحصار، وإلى استئناف المعونات الدولية للسلطة الفلسطينية)، فإن كوادر "فتح" في غزة بدأت، وبإلحاح من عباس، تنظيم تظاهرات ضخمة وإضرابات، وأخذت تحاول تأكيد السيطرة الأمنية على مناطق من غزة لتحدي سلطة "حماس"، الأمر الذي أدى إلى مناوشات محدودة مع قوة الدعم التنفيذية التي تقودها "حماس".

أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر 2006: مبادرة جديدة من الولايات المتحدة لإعلاء شأن عباس

كانت محادثات "حماس" – "فتح" فيما يتعلق بحكومة وحدة وطنية جارية، لكنها متعثرة بشأن أمرين: (1) تقسيم الحقائب؛ (2) إصرار الولايات المتحدة على أنه ما لم يتضمن برنامج الحكومة اعترافاً صريحاً بحق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية، فإن المعونة الدولية لن تستأنف (قالت "حماس" أنها مستعدة للاعتراف بإسرائيل كأمر واقع، ولاحترام الاتفاقات التي سبق أن وُقّعت، والتي تدعو إلى حل الدولتين، وإلى تطبيع كامل مع إسرائيل، لكنها، كما قالت، لا تستطيع الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود من دون اعتراف موازٍ بالحقوق الفلسطينية).

في تلك الأثناء، أطلقت الولايات المتحدة، التي أقلقها تأثير العنف الإسرائيلي – الفلسطيني الكبير في جهودها السياسية في أماكن أُخرى من المنطقة (مثل العراق وإيران)، مبادرة سلام جديدة مبنية على رؤيتها إلى المنطقة وفحواها "معتدلون في مقابل متطرفين"، والتي يُعتبر فيها عباس "المعتدل"، هو الشريك الوحيد المقبول لإجراء سلام مع إسرائيل، و"حماس" هي "المتطرفة" التي يجب إضعافها. وكان جوهر الخطة تقوية السلطة الفلسطينية وقوات "فتح" الأمنية التي يسيطر عليها عباس (مثلاً، مضاعفة الحرس الجمهوري الخاص بعباس من 3000 ضابط، وهذا العدد تحقق بإشراف دايتون، إلى 6000 ضابط) لضمان قدرتها على التغلب على القوات المنحازة إلى "حماس". كما اشتملت الخطة على تهيئة دحلان لمواجهة تلك الحركة، وأيضاً كبديل من عباس إذا ما ثبت أن هذا الأخير ليس كفئاً لهذه المهمة. وفي الوقت نفسه، خصصت الولايات المتحدة 42 مليون دولار لدعم خصوم "حماس" السياسيين على افتراض أن عباس سيحل قريباً الحكومة التي تقودها "حماس"، ويدعو إلى انتخابات مبكرة.

وكجزء من المبادرة، جالت الوزيرة رايس في المنطقة، كي تحث الدول العربية المعتدلة على قطع علاقاتها بـ "حماس"، وعلى إرسال مزيد من التمويل إلى عباس لدعم شعبيته. واعتقاداً من الولايات المتحدة أن إعادة الحيوية إلى الاقتصاد ستخدم الغرض نفسه، فإنها قامت بالضغط على إسرائيل من أجل تخفيف القيود على تدفق البضائع

إلى غزة ومنها. وبدءاً من أواسط أيلول/سبتمبر 2006، سمحت إسرائيل بعودة واردات الوقود عبر معبر ناحال عوز إلى المستويات العادية، وأعادت فتح معبر كارني أمام واردات محدودة وصادرات محدودة جداً، وسمحت بمزيد من السلع الإنسانية، وببعض مواد البناء (لإصلاح محطة كهرباء غزة) من خلال معبري كرم أبو سالم وسوفا. أمّا معبرا رفح وإيرز، وهما المعبران الرئيسيان لسفر الأفراد، فبقيا مغلقين.

في تلك الأثناء، تواصلت **عملية أمطار الصيف** بكثافة أقل (غارات برية؛ 40 ضربة جوية فقط في الأسبوع؛ قصف؛ تدمير شبكتي المياه والكهرباء؛ إلخ) الأمر الذي خلّف وراءه ما لا يقل عن 15 قتيلاً فلسطينياً.

وبقي إطلاق الصواريخ الفلسطينية على إسرائيل متدنياً (صاروخ واحد في اليوم تقريباً) مع أنها ازدادت إلى 6 أو 7 صواريخ يومياً بعد محاولة فاشلة قام بها الجيش الإسرائيلي (10/12) لاغتيال أحد كبار قادة "حماس" (استأنفت "حماس" إطلاق الصواريخ لأول مرة منذ شهر).

أمّا الصدامات الأكثر حدة، فكانت تلك التي بين "فتح" و"حماس" في أعقاب تحديات متصاعدة من الأولى لسيطرة الثانية، وقد قُتل نحو 30 فلسطينياً في الاقتتال الفلسطيني الداخلي، والذي اتخذ لأول مرة طابع الحرب الأهلية.

تشرين الثاني/نوفمبر 2006: بدء وقف إطلاق النار لستة أشهر

رداً على إطلاق الصواريخ المتزايد من غزة في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2006، شنت إسرائيل (11/1) **عملية غيوم الخريف** التي حلت محل عملية أمطار الصيف، وهي موجهة ضد شمال غزة (بيت حانون؛ بيت لاهيا؛ مخيم جباليا للاجئين؛ أجزاء من مدينة غزة)، وكانت مركزة وكثيفة (240 ضربة جوية في 8 أيام؛ اشتباكات برية؛ تدمير أراضٍ وأبنية؛ 82 قتيلاً فلسطينياً). بعد انتهاء عملية غيوم الخريف في 11/8، قلصت إسرائيل هجماتها على غزة إلى ضربات جوية متفرقة وقصف واغتيالات، لكن في 11/21، وعقب إطلاق صواريخ فلسطينية تسببت بمقتل إسرائيلي واحد، شن الجيش الإسرائيلي عملية كبيرة لا اسم لها، ضد شمال غزة، وقد اشتملت على هجوم بري واشتباكات كثيفة وضربات جوية. وانتهت العملية بعد أن بدأ عباس محادثات جديدة لوقف إطلاق النار مع الفصائل الفلسطينية في غزة، وحصل (11/25) على تعهد من قائد "حماس" خالد مشعل في دمشق بأن الحركة ستلتزم وقف إطلاق نار لستة أشهر إذا التزمت إسرائيل بالمثل، واتخذت خطوات جدية نحو إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة. وقبل أولمرت الصفقة في 11/25، فأوقفت الفصائل الفلسطينية في غزة (باستثناء الجهاد الإسلامي) النار في وقت مبكر من 11/26، وانسحب الجيش الإسرائيلي كلياً، وأوقف إطلاق النار بحلول مساء ذلك اليوم.

في اليوم التالي (11/27)، **قال أولمرت في خطاب مهم بشأن السياسة** إنه إذا حافظ الفلسطينيون على وقف إطلاق النار في غزة لستة أشهر، وألّفوا حكومة وحدة وطنية مقبولة (مبنية على الشروط الثلاثة لإسرائيل والرباعية)، وأفرجوا عن شاليط، فإن إسرائيل ستكون مستعدة لاستئناف الاتصالات مع عباس، والإفراج عن ضريبة القيمة المضافة المستحقة للسلطة الفلسطينية، وتخفيف القيود على حركة الفلسطينيين وتنقلهم، والنظر في مزيد من الانسحاب من مستعمرات الضفة الغربية. وفي زيارة لإسرائيل في 11/30، بلّغت وزيرة الخارجية الأميركية رايس عباس أن أي حكومة فلسطينية لن تكون مقبولة إلاّ إذا استبعدت "حماس"، كما عبرت عن خيبة أملها بأن الحكومة التي تقودها "حماس" لم تحُل بعد.

في تلك الأثناء، كانت إسرائيل، وبضغط من الولايات المتحدة، سمحت (11/1) لمعبري كرم أبو سالم وسوفا التجاريين باستئناف ساعات عمل عادية أكثر، لكنها أبقت حدوداً صارمة على الواردات، وشددت من متطلبات الأمن والتدقيق بالنسبة إلى سائقي الشاحنات. وفي ذكرى مرور سنة على اتفاق رايس بشأن حركة الأفراد وترتيبات العبور، قالت الأمم المتحدة إن الوصول من غزة إلى الضفة الغربية أو إلى الخارج محدود جداً، وإن التجارة "لا تذكر".

كانون الأول/ديسمبر 2006: تسليح عباس ضد "حماس"

علّق عباس (12/16)، وبضغط من رايس، محادثات الوحدة الوطنية بين "فتح" و"حماس"، والتي كانت تُظهر بعض التقدم في اتجاه تأليف حكومة وحدة وطنية، وأعلن خططاً للدعوة إلى انتخابات مبكرة. وبموازاة ذلك، أعلنت الولايات المتحدة (12/14) أنها ستعيد تخصيص المعونة المخصصة أصلاً لبرامج المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة إلى الضفة الغربية وغزة (وكانت ألغيت أو عُلقت بعد فوز "حماس" في انتخابات كانون الثاني/يناير 2006)، إلى مشروع دايتون، وذلك من أجل مضاعفة الحرس الجمهوري الخاص بعباس لمواجهة "حماس" (انظر أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر 2006 أعلاه). كما بدأت الولايات المتحدة الضغط على عباس لتعيين دحلان مستشاره للأمن القومي.

ودعماً لتأييد عباس، وافق أولمرت على الاجتماع به في 12/23 في القدس، وكان هذا أول اجتماع بين زعماء إسرائيليين وفلسطينيين منذ شباط/فبراير 2005. وبضغط من الولايات المتحدة، وافق أولمرت أيضاً على السماح بإدخال شحنة أسلحة مصرية (2000 بندقية "أك – 47" (AK-47)؛ 20.000 مخزن ذخيرة؛ مليوني دفعة من الذخيرة) إلى الحرس الأمني الخاص بعباس في غزة، وعلى أن ينظر في اتخاذ خطوات

لتحسين تدفق التجارة عبر حدود غزة، وأن يبقي خطوط الاتصال مع عباس مفتوحة بصورة عامة.

على الأرض، واصلت كتائب شهداء الأقصى والجهاد الإسلامي إطلاق الصواريخ من غزة على إسرائيل بمعدل صاروخين يومياً، منتهكين بذلك وقف إطلاق النار، ومتسببين بإصابة إسرائيلي واحد بجروح طفيفة. وقد استأنف الجيش الإسرائيلي (12/10) قيامه بتوغلات برية وجيزة لجرف الأرض على امتداد الحدود من أجل تحسين خطوط الرؤية، لكنه عدا ذلك، حافظ على وقفه إطلاق النار.

وبعد أن تسبب صاروخ فلسطيني بإصابة صبيين إسرائيليين بجروح خطرة، أمر أولمرت (12/27) الجيش الإسرائيلي بالقيام بـ "هجمات دقيقة" على الفلسطينيين الذين يطلقون النار من غزة، مع أن أياً منها لم يكن وقع على الفور.

في تلك الأثناء، اندلعت اشتباكات خطرة بين "حماس" و"فتح" في القطاع بدءاً من 12/10، وتلتها عمليات اغتيال متبادلة، الأمر الذي تسبب بعودة رئيس الحكومة هنية بسرعة (12/14) من رحلة إلى السودان. وقد احتدم العنف عندما حاولت إسرائيل منع هنية من العودة من خلال معبر رفح، وهو ما أشعل اشتباكات مسلحة بين "حماس" وحرس عباس الجمهوري الموجود في مخرج رفح، والتي نتج منها جرح 15 فلسطينياً. وعندما سُمح أخيراً لهنية بالمرور في وقت متأخر من اليوم، أطلق مَن يُشتبه في أنهم أعضاء في "فتح" (زعمت "حماس" أنهم من حلفاء دحلان) النار على موكبه، فقتلوا حارسه الشخصي وأحد مستشاريه و10 من المارة.

نتيجة ذلك، حدث في غزة وجنين ورام الله تبادل لإطلاق النار (بما فيه الأسلحة الأوتوماتيكية، ومدافع الهاون، والآر. بي. جي.)، وكذلك عمليات خطف ومحاولات اغتيال، الأمر الذي نتج منه مقتل 17 فلسطينياً وجرح 130 آخرين، قبل أن يلجم قادة "فتح" و"حماس" قواتهما، ويفرضوا وقفاً لإطلاق النار في 12/23.

كانون الثاني/يناير 2007

في 1/5 أعلنت الولايات المتحدة أنها ستقدم معونة لعباس قيمتها 86.4 مليون دولار، منها 76.4 مليون دولار لخطط من أجل "تطوير قوات أمن السلطة الفلسطينية وتقويتها" (فروع منها موالية لدحلان)، وللحرس الجمهوري الخاص بعباس، و10 ملايين دولار لتحسينات أمنية في معبر كارني من أجل تحسين تدفق التجارة. وكان أعضاء القوات الأمنية الذين ستشملهم المعونة سيخضعون للتدقيق من أجل التأكد من أن لا أحد منهم لديه ارتباطات "متطرفة". ومع أن البيت الأبيض كان صادق رسمياً على مبلغ الـ 86.4 مليون دولار في 1/30، إلاّ إن الكونغرس وضع حجزاً غير ملزم على الأموال في 2/15، سعياً لمزيد من التأكيدات أن الأموال لن تذهب إلى "حماس".

استؤنف قتال كانون الأول/ديسمبر بين "حماس" و"فتح" في 1/1، عندما أشعل حادث طفيف نسبياً في جباليا عنفاً وصل إلى مستويات غير مسبوقة، وامتد إلى قسم كبير من القطاع، وفي 1/23 تم خرق هدنة كانت فُرضت في 1/10، ويبدو أن هذا الخرق كان رداً متأخراً على خطاب ألقاه دحلان في تظاهرة ضخمة لـ "فتح" في مدينة غزة (1/8)، وحرّض فيه الحشد على أن يرد "الصاع صاعين" لمن يهاجمون "فتح". و"لإرسال رسالة إلى دحلان"، أغار (1/23) 40 شخصاً يشتبه في أنهم أعضاء في "حماس"، على منتجع مهجور على الشاطئ، ويقع تحت سيطرة دحلان، وفجروا قاعة استقبال فيه. وعلى الرغم من أنه لم يكن هناك أي إصابات، فإن الهجوم أشعل اشتباكات جديدة اشتملت على محاصرة بيوت مسؤولين كبار في "فتح" و"حماس"، وعلى عشرات عمليات خطف من الجانبين، كما أن "فتح" شنت هجوماً عاصفاً (1/26) على مسجد في غزة (قُتل فيه 5 مصلّين وجُرح 10 آخرون). وبحلول 1/27، كانت غزة قد أُغلقت تماماً تقريباً، واختبأ المدنيون في بيوتهم، بينما انتشر القتال بين الفلسطينيين فيما يتجاوز سيطرة القيادات. لقد قُتل 22 فلسطينياً على الأقل وجُرح 73 آخرون (بمن فيهم ضحايا المسجد)، في هذا القتال الذي انتهى أخيراً عندما قبل الجانبان (1/28) دعوة من عبد الله ملك السعودية إلى عقد محادثات وحدة وطنية في مكة برعايته في 2/6.

في تلك الأثناء، وبينما تواصل إطلاق الصواريخ من غزة (معظمها من الجهاد الإسلامي)، بمعدل صاروخين يومياً تقريباً، استأنفت إسرائيل (1/24) الضربات الجوية على غزة مستهدفة مواقع إطلاق الصواريخ، وأنفاق التهريب على حدود رفح، وبيوت كبار المقاتلين الفلسطينيين، هذا على الرغم من أن الطرفين عموماً اعتبرا وقف إطلاق النار في تشرين الثاني/نوفمبر 2006 لا يزال ساري المفعول. لقد بقي معبرا رفح وإيرز مغلقين تماماً تقريباً، كما أن إسرائيل أبقت على قيود محكمة على الواردات والصادرات الفلسطينية، علاوة على أن الغزيين، في معظمهم، لم يكونوا يحصلون إلاّ على 6 – 8 ساعات يومياً من الكهرباء، و2 – 3 ساعات يومياً من المياه الجارية، وذلك بسبب التدمير الذي حدث في بداية عملية أمطار الصيف في حزيران/يونيو 2006.

شباط/فبراير 2007: مزيد من القتال بين "حماس" و"فتح"، واتفاق مكة

في 2/1، أوقفت مجموعة من "حماس" وقوة الدعم التنفيذية قافلة من 4 شاحنات كانت داخلة إلى غزة من إسرائيل، عبر معبر كرم أبو سالم، وبمواكبة حرس عباس الجمهوري، وطلبت تفتيشها، وذلك في إثر شائعات عن قيام "فتح" بتهريب السلاح. وقد أعقب هذا اشتباك قُتل فيه ما لا يقل عن 4 عناصر من الحرس الرئاسي وواحد من

المارة، وجُرح 34 شخصاً (14 منهم من المارة). وقيل إن شحنة الإمدادات من دولة الإمارات العربية المتحدة كان نظمها دحلان، بعلم الولايات المتحدة وإسرائيل، لوحدات الحرس الموالية له، لكن لا يمكن تأكيد الاعتقاد السائد على نطاق واسع أن الشاحنات كانت تحمل أسلحة وذخائر، لأن المحتويات نُقلت بعيداً بسرعة (من غير الواضح من نقلها) في أثناء القتال.

وعلى نحو متزايد، كان القتال بين "حماس" و"فتح" يشبه حرباً عسكرية كاملة، إذ كان كل جانب يغير على المكاتب الأمنية وقواعد التدريب للآخر، فيدمرها (بمدافع الهاون والآر. بي. جي.) ويصادر الأسلحة منها، ويحاول تأمين السيطرة على المناطق.

وبحلول 2/4، أصبح لـ "حماس" الغلبة الواضحة في معظم شمال غزة ومناطق كبيرة من مدينة غزة، بينما لم تكن "فتح" قادرة إلاّ على الدفاع عن مواقعها الرئيسية في مدينة غزة. أمّا فيما يتعلق بالمنطقتين الوسطى والجنوبية في غزة، فالوضع كان أقل وضوحاً، مع أن "حماس" كانت تبدو مسيطرة عموماً.

وعلى الرغم من أن القتال كان مستمراً، فإن قيادتي "حماس" و"فتح" عقدتا محادثات وحدة وطنية في مكة، وعندما أعلن اتفاق في 2/8، بدأ تنفيذ وقف إطلاق النار في غزة فوراً، لكن التوترات بقيت شديدة. وكانت حصيلة هذا القتال بين 1/23 و2/8، ما لا يقل عن 74 قتيلاً فلسطينياً وأكثر من 360 جريحاً، كثير منهم من المارة. أمّا اتفاق مكة نفسه (انظر الوثيقة ب 2 في: *Journal of Palestine Studies* 143, vol. XXXVI, no. 3, Spring 2007)، فدعا إلى تأليف حكومة وحدة بين "حماس" و"فتح" خلال خمسة أسابيع، وإلى تحديد الحقائب الوزارية لكل من الطرفين، لكنه لم يحلّ الخلافات بشأن المسائل الرئيسية التي أفشلت جهود الوحدة الوطنية في السابق، ولم يؤكد أن الحكومة الجديدة ستعترف صراحة بحق إسرائيل في الوجود (كما تطالب بذلك الولايات المتحدة وإسرائيل والرباعية). ولم ترفض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الخطة مباشرة (غالباً من باب الاحترام للسعودية)، لكنهما رفضا ضمان أن تنفيذ الاتفاق سينهي مقاطعة السلطة الفلسطينية وحصار غزة.

آذار/مارس 2007: تأليف حكومة وحدة وطنية للسلطة الفلسطينية

في 3/17، وافق عباس والمجلس الفلسطيني على حكومة وحدة جديدة ألّفها هنية وفقاً لاتفاق مكة، وحث عباس المجتمع الدولي على رفع المقاطعة، وإسرائيل على استئناف مفاوضات الوضع النهائي. وفي إيماءة إلى الولايات المتحدة، عين عباس دحلان مستشاره للأمن القومي.

ومع أن إسرائيل نددت بعباس لتراجعه عن وعوده المتكررة بعدم الانضمام إلى حكومة مع "حماس"، فإنها في النهاية وافقت على أن يكون لها اتصال محدود معها

للتنسيق الأمني ولأسباب إنسانية، لكن ليس لاستئناف محادثات السلام، ولا لتحويل ضريبة القيمة المضافة المستحقة للسلطة الفلسطينية، إلى أن يتم الوفاء بمطالب الرباعية في كانون الثاني/يناير 2006. وقالت الولايات المتحدة أنها ستكون على اتصال على أساس الحاجة، وفقط مع عباس وأعضاء مختارين في الحكومة لا روابط لهم بـ "حماس"، كما أعلنت أنها ستخفض المعونة البالغة 86.4 مليون دولار، والتي أُرسلت إلى الكونغرس في كانون الثاني/يناير 2007، إلى 59 مليون دولار، خوفاً من أن تستفيد "حماس" من بعض هذه الأموال. وقد أقر الكونغرس الموازنة الجديدة، لكن المقاطعة المالية الدولية للسلطة الفلسطينية، والقيود الشديدة على غزة، بقيتا.

وغضباً على تعيين دحلان مستشاراً للأمن، أطلق (3/19) أعضاء خارجون على "حماس"، بنادق ومدافع هاون من غزة على إسرائيل، لأول مرة منذ وقف إطلاق النار في 2006/11/26. ومع أن "حماس" وإسرائيل أعادتا تأكيد التزامهما وقف إطلاق النار، فإن الجيش الإسرائيلي صعّد إطلاق النار عبر الحدود على غزة، الأمر الذي تسبب بجرح 11 فلسطينياً، وبتوجيه نيران المدفعية على شمال غزة لأول مرة منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2006، متسببة بمقتل فلسطيني واحد، وجرح 6 آخرين.

قتال "حماس" – "فتح" في غزة، الذي كان متقطعاً منذ 2/8، اشتعل مرة أُخرى في 3/21 بين العناصر المتشددة فيهما، والتي يظهر أنها لم تكن سعيدة بحكومة الوحدة. وأدى هذا العنف المتبادل بين أعضاء "فتح" والمنتمين إليها في قوات أمن السلطة الفلسطينية والمخابرات من ناحية، وبين قوة الدعم التنفيذية وكتائب عز الدين القسام من الناحية الأُخرى، إلى مقتل 4 فلسطينيين وجرح 42 آخرين. واشتمل تبادل النيران، في شمال غزة أساساً، على قصف بالآر. بي. جي. وعلى إعدامات فورية من كلا الجانبين، وقد تواصل القتال حتى 3/28.

ومع استمرار انهيار القانون والنظام والأوضاع الإنسانية في غزة، زاد نفوذ الجماعات المعتمدة على عشائرها، ومن أبرزها جيش الإسلام الذي كانت قاعدته، في غزة، والذي كان شارك (مع "حماس" ولجان المقاومة الشعبية) في هجوم سنة 2006 الذي أُسر فيه العريف في الجيش الإسرائيلي شاليط. وفي 3/12، اختطف جيش الإسلام **مراسل هيئة الإذاعة البريطانية في غزة ألان جونستون**، طالباً 5 ملايين دولار، والسيطرة على قطعة من الأراضي الممتازة التي تملكها السلطة الفلسطينية في غزة، في مقابل الإفراج عنه.

نيسان/أبريل 2007: خطة عمل الولايات المتحدة لصوغ حكومة فلسطينية "مقبولة"

بدأ عباس وأولمرت اجتماعات منتظمة في 4/15، ركزت على خطط الأول لإعادة بناء القوات الأمنية للسلطة الفلسطينية، ولتعزيز حرسه الرئاسي كي يواجه "حماس"، وعلى مناقشة الأفكار المتعلقة بوقف إطلاق الصواريخ، والتهريب عبر حدود غزة.

وفي 4/25، قدمت الولايات المتحدة لإسرائيل ولمعاوني عباس وثيقة عنوانها "**نقاط أساسية من أجل تسريع التوصل إلى اتفاق بشأن حركة الأفراد وترتيبات العبور، وبشأن وضع غزة الأمني**" (انظر الوثيقة د1 في: *Journal of Palestine Studies* 144, vol. XXXVI, no. 4, Summer 2007)، وكان دايتون صاغها أساساً، وهي تحتوي على عنصرين يهدفان إلى مساعدة عباس و"فتح" على ضمان سيطرتهما، على الرغم من حكومة الوحدة المستجدة، وهما: (1) جدول زمني مفصل بتاريخ أيار/مايو – آب/أغسطس 2007، تزيل إسرائيل بموجبه حواجز الطرق، وتفتح ممرات لسفر الفلسطينيين؛ (2) خطط أكثر لتعزيز قوات الأمن الموالية لعباس، وتتضمن طلباً من إسرائيل بالذات، بدعم ما يطلبه دايتون من السلاح والذخيرة والمعدات لقوات عباس "بطريقة فورية وجارية." وكُلفت السلطة الفلسطينية وضع استراتيجيا لوقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل، ومنع التهريب عبر الحدود إلى غزة.

في موازاة ذلك، سُربت إلى الصحافة مسودة سرية لخطة للولايات المتحدة، هي "**خطة العمل من أجل الرئاسة الفلسطينية**"، وقد وُضعت بالتزامن مع وثيقة النقاط الأساسية المشار إليها أعلاه، وهي ترسم خطوات اقتصادية وسياسية وأمنية ترمي إلى "بناء رأس المال السياسي [لعباس]" لتمكينه من الدعوة إلى انتخابات تشريعية جديدة في خريف سنة 2007، ومن إلحاق الهزيمة بـ "حماس" عند الاقتراع. كما دعت إلى إصلاحات داخلية في "فتح"، بما فيها انتخاب لجنة مركزية جديدة لها "تكون تعزيزاً للحرس الجديد"، وهذا أمر قُصد به أساساً تطهير "فتح" من العناصر المنتقدة لعباس (في الحقيقة، كانت عناصر داخل "فتح" قد بدأت تتساءل علناً عمّا إذا كان عباس ودحلان "يعملان لإرساء وضع يتم فيه تجاهل المبادئ المؤسسة للحركة"، إذ أرسلت مجموعة من قادة "فتح" رسالة إلى عباس تطلب منه فيها أن يستقيل من رئاسة الحركة).

في 4/14، صادق المجلس الفلسطيني على خطة تستغرق 100 يوم كتبها وزير الداخلية الجديد في السلطة، هاني القواسمي (وهو مستقل سمّته "حماس" وأيدته "فتح") لإعادة النظام إلى غزة، وشملت كلاً من قوة الدعم التنفيذية ووحدات أمن السلطة الفلسطينية التي يسيطر عليها عباس. على أي حال، لم يكن في الإمكان تنفيذ الخطة، لأن قوات السلطة الفلسطينية المنتمية إلى "فتح" رفضت إطاعة أوامر القواسمي بالانتشار، قائلة أنها لن تستجيب إلاّ لعباس. وفي تلك الأثناء، كان مستشار عباس الأمني الجديد، دحلان، قد أتم المرحلة الأولى من تكوين قوات "فتح" الخاصة، وقوامها

1400 عضو، لتكون بمثابة "قوة تدخل" ضد "حماس" في غزة إذا ما اندلعت الاشتباكات مرة أُخرى. وقدم القواسمي استقالته (4/23)، لكن هنية أقنعه بالبقاء. في تلك الأثناء، كان وزير الدفاع الإسرائيلي، عمير بيرتس، أصدر أمره (4/3) إلى الجيش الإسرائيلي مرة أُخرى، باستئناف "العمليات الموجهة بدقة ضد الإرهابيين" في غزة، وكان أولمرت أعطى أمراً مماثلاً في كانون الأول/ديسمبر 2006 (شُنت عمليات قليلة منذ ذلك الوقت) وهو ما يجعل الأمر الجديد غير ضروري، ويثير قلقاً إزاء حدوث تصعيد. وفي الحقيقة، قام الجيش الإسرائيلي فوراً بتصعيد إطلاق النار عبر الحدود (بما في ذلك ضربة جوية بالمروحيات) قرب السياج الحدودي في شمال غزة، كما أن البحرية أطلقت النار على صيادي سمك فلسطينيين متجهين إلى البحر، وحدثت عمليات هدم بالجرافات داخل حدود غزة، وكذلك اغتيالات في الضفة الغربية، وقد قُتل في هذه الهجمات كلها، ثلاثة أعضاء من كتائب عز الدين القسام، وثلاثة عناصر من الجهاد الإسلامي، الأمر الذي حفز تلك الجماعات في غزة على تصعيد إطلاق صواريخهم على إسرائيل بمعدل 20 صاروخاً في الأسبوع، إلاّ إنها لم تتسبب بإصابات. وفي 4/24، وهو يوم الذكرى باستقلال إسرائيل وبالنكبة الفلسطينية، أطلق أعضاء "حماس" عدة صواريخ على إسرائيل لم تحدث أضراراً ولا إصابات، وألقت الحركة باللائمة على أولئك الذين خرجوا عن طاعتها من أعضائها، قائلة أنها تتخذ خطوات لإعادة تعزيز وقف إطلاق النار المتداعي، وقد وافقت إسرائيل على أن تمسك عن الرد "إلى أن يتوضح موقف (حماس) ككل."

أيار/مايو 2007: عباس
يتجاوز حكومة الوحدة

في 5/10، أعلن عباس، ومن دون تنسيق مع وزير الداخلية القواسمي، نشر 3000 عنصر من قوات أمن السلطة الفلسطينية في وسط غزة وشمالها من أجل "تحسين القانون والنظام"، وفي اليوم التالي، أقامت قوات أمن "فتح" حواجز على الطرق، فشرعت توقف السيارات وتخضعها لتفتيش أمني عشوائي، وتقوم بتسيير دوريات مسلحة عالية المستوى على نطاق غزة، وأيضاً من دون تنسيق مع وزير الداخلية أو قوة الدعم التنفيذية. واندلعت على الفور اشتباكات مع أعضاء "حماس" (لكن ليس مع قوة الدعم التنفيذية التي أمرها هنية بالتزام ثكناتها ما إن اندلع القتال) قُتل فيها ما لا يقل عن 24 فلسطينياً وجرح 30 آخرون. وفي 5/15، أمر دحلان 500 عنصر من "فتح" كانوا يتدربون في مصر ضمن خطة دايتون، بالعودة إلى غزة للدفاع عن قوات عباس، وقد سمحت إسرائيل فوراً بمرورهم عبر معبر رفح. نتيجة ذلك، استقال القواسمي نهائياً، تاركاً هنية مسؤولاً عن وزارة الداخلية.

واصلت كتائب شهداء الأقصى والجهاد الإسلامي في النصف الأول من الشهر، إطلاق الصواريخ من غزة على إسرائيل بمعدل 20 صاروخاً في الأسبوع، متسببة بجرح إسرائيليين اثنين جروحاً طفيفة. وبينما امتنعت "حماس" إلى حد كبير من إطلاق الصواريخ، قام في 5/15، أعضاء منها غاضبون على قدوم عناصر "فتح" من مصر، بإطلاق أكثر من 20 صاروخاً على إسرائيل أصابت منزلاً ومدرسة خالية، وجرحت إسرائيليين اثنين (واحد منهما جروحه خطرة). ورداً على ذلك، صادق المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (5/16) على القيام بهجمات "حادة وقاسية" على غزة، الأمر الذي أنهى فعلياً وقف إطلاق النار الذي أُبرم في تشرين الأول/نوفمبر 2006. وبين 16 و5/19، قام الجيش الإسرائيلي بـ 21 ضربة جوية استهدفت وحدات من "حماس" وقوة الدعم التنفيذية (تم استهدافها في ثكناتها)، فقتلت 32 فلسطينياً، وجرحت أكثر من 100 شخص، ودمرت عدة مشاريع تجارية (بما فيها مصانع أسلحة مزعومة، ومحلات صيرفة) وبيوت، واستولت على قطع من الأرض الزراعية الممتازة بين بيت حانون وبيت لاهيا ومهّدتها لتوسّع منطقتها الشمالية المحظور دخولها.
وعندما ازداد إطلاق الصواريخ الفلسطينية إلى نحو 30 صاروخاً يومياً (متسببة بإصابة 4 إسرائيليين بجروح طفيفة، وبأضرار بـ 3 بيوت وشاحنتين)، صادق المجلس الوزاري المصغر (5/20) على تصعيد آخر، فشن الجيش الإسرائيلي بين 20 و5/29، 51 ضربة جوية قتلت 22 فلسطينياً (5 منهم تم اغتيالهم)، وجرحت 100 شخص تقريباً، وألحقت أضراراً بـ 100 بيت. وبالتوازي مع ذلك، شن الجيش أيضاً غارات على نطاق الضفة الغربية اعتقل فيها 33 من كبار مسؤولي "حماس" وبعض السياسيين الذين ينتمون إليها (بمن فيهم اثنان من وزراء السلطة الفلسطينية و3 من أعضاء المجلس الفلسطيني). وأوقفت إسرائيل الضربات الجوية في 5/29، عندما اتفق عباس وأولمرت على الاجتماع في 6/7، وذلك بضغط من الولايات المتحدة من أجل مناقشة "أفق سياسي" لاتفاق على الوضع النهائي يؤدي إلى وقف العنف.
إن تصعيد إسرائيل الحاد ضد "حماس"، متزامناً مع عرض عباس للقوة في غزة، عزز الاعتقاد المتزايد أن إسرائيل والولايات المتحدة وعباس يعملون معاً للقيام بانقلاب عسكري ضد "حماس"، الأمر الذي جعل من الصعب على هنية وعباس احتواء العنف بين الفصائل في غزة، والذي تصاعد بحدة في 5/16، مخلّفاً وراءه في ذلك اليوم، 20 قتيلاً فلسطينياً، وعشرات الجرحى. وبين 16 و5/19، تجاهل المقاتلون على الجانبين 4 دعوات على الأقل من عباس وهنية معاً، إلى وقف لإطلاق النار (مؤيدة من مشعل المقيم في دمشق) تحمل في طياتها مغزى فحواه أن القيادات السياسية لم يعد لها سيطرة تامة على الأجنحة العسكرية. وأخيراً، وبعد وساطة شاملة من مصر في 5/20،

تم الاتفاق على هدنة أنهت أسبوعاً من القتال الكثيف خلّف وراءه ما لا يقل عن 55 فلسطينياً.

أوائل حزيران/يونيو 2007
إلى أواسطه: استيلاء "حماس"
على غزة

في 6/6، ألغى عباس اجتماعه المخطط له مع أولمرت، والمقرر في 6/7، عندما أصبح واضحاً خلال المحادثات التمهيدية أن أولمرت يرفض أي مبادرات لبناء الثقة (مثل تحويل ضريبة القيمة المضافة المستحقة للسلطة الفلسطينية)، وقد استأنفت إسرائيل فوراً الضربات الجوية على غزة.

في تلك الأثناء، في أوائل حزيران/يونيو 2007، راجت شائعات أن عباس ضغط على دايتون وأولمرت ليسمحا بشحنات أسلحة كبيرة لـ "فتح" (بما فيها قذائف آر. بي. جي، وصواريخ مضادة للدبابات، ومركبات مصفحة) على أساس أن "فتح" والسلطة الفلسطينية لا يزالان أدنى تسليحاً من "حماس". وقيل إنه نتيجة هذا الضغط، فإن 40 مليون دولار من معونات الولايات المتحدة لقوات أمن "فتح"، كانت في الطريق إليها في حزيران/يونيو 2007. هذه التقارير نفسها قدّرت أن الأسلحة ربما تذهب إلى النخبة من قوات أمن "فتح" الجديدة التي يسيطر عليها دحلان.

على خلفية قتال "حماس" – "فتح" في أيار/مايو 2007، أطلقت تلك الشائعات أجراس إنذار داخل كتائب عز الدين القسام، مشيرة إلى أن هجوماً كبيراً على جبهتين من جانب "فتح" والجيش الإسرائيلي، من أجل استئصال حركة "حماس"، كان وشيكاً. وفي هذا الجو، تصاعد بسرعة إطلاق نار غير مبرر من جانب "فتح" على دورية لقوة الدعم التنفيذية في رفح في 6/7، إلى قتال خطر بين الفصائل في غزة. وعلى الرغم من مناشدات عباس وهنية (6/8) بالتزام الهدوء، فإن عمليات الخطف، وإطلاق النار (بما فيها الآر. بي. جي. ومدافع الهاون) في الحوادث المحلية (مثلاً في غزة ورفح) استمرا وتسببا، بحلول 6/9، بمقتل ما لا يقل عن 3 فلسطينيين، وجرح 68 آخرين.

في 6/10، قررت كتائب عز الدين القسام، وهي التي سُجل أنها تجاهلت نداءات القيادة السياسية لـ "حماس" بضبط النفس، إغلاق مراكز "فتح" في غزة قبل أن يتغير التوازن العسكري بمساعدة الولايات المتحدة وإسرائيل. وبينما كان سكان غزة يختبئون في بيوتهم، اشتدت اشتباكات "فتح" و"حماس" (إطلاق نار بالبنادق والآر. بي. جي.؛ قنص؛ حواجز على الطرق؛ عمليات خطف)، وانتشرت عبر القطاع. وفي وقت متأخر من مساء 6/10، أمر مسؤولو "فتح" و"حماس" مقاتليهم بمغادرة الشوارع التزاماً بوقف إطلاق النار، لكن هذه الأوامر تم تجاهلها. ومنذ ذلك الوقت، سمحت

قيادة "حماس" السياسية، وبشكل أساسي، لكتائب شهداء الأقصى بأن تسيطر على الوضع، وفي تلك الأثناء، أغلقت إسرائيل (6/10) حدود غزة، ومنعت كلياً دخول وخروج الأفراد والبضائع، بما فيها المعونة الإنسانية.
في 6/11، شنت كتائب شهداء الأقصى سلسلة كبيرة من الهجمات المنسقة على تجهيزات "فتح" عبر غزة، وبحلول مساء 6/12، كان مسلحو "حماس" وقوة الدعم التنفيذية يسيطرون على معظم شمال المدينة. وفي 6/13، وسّعت "حماس" بسرعة سيطرتها جنوباً، تاركة القتال من أجل السيطرة على رفح وعلى التجهيزات الأساسية للسلطة الفلسطينية في غزة، إلى الليل، في حين كانت قوات "فتح" (متجاهلة أوامر عباس) قد بدأت تتخلى عن مواقعها وتدمرها وتسلمها. وبحلول ظهيرة 6/14، وبينما كانت غزة كلها، ما عدا المجمع الرئاسي فيها، أصبحت تحت سيطرة "حماس"، وكان مئات من مسؤولي "فتح" يهربون بالقوارب إلى مصر، أعلن عباس حالة الطوارئ، وطرد هنية كرئيس للوزراء، وحل حكومة الوحدة الوطنية. وعند منتصف الليل تقريباً، استولت "حماس" على المجمع الرئاسي التابع لعباس في غزة، وهي المؤسسة الوحيدة في المدينة، التي كانت لا تزال تحت سيطرة "فتح"، وهنا بدأ العنف يتوقف شيئاً فشيئاً بسرعة، وخضعت كتائب عز الدين القسام للقيادة السياسية لـ "حماس" التي أعلنت على الفور (6/15) عفواً عن قادة "فتح" (باستثناء دحلان)، وأفرجت عن أعضاء أمن "فتح" الذين كانوا محتجزين لديها، وذلك في محاولة لمنع عودة العنف. وقد قُتل خلال هذا الهجوم الذي استغرق 5 أيام، ما يصل إلى 146 فلسطينياً، وجُرح 640 شخصاً.
في 6/16، أعلن هنية أن "حماس" لن تسعى لإقامة حكومة موازية في غزة، وإنما ستتولى تصريف الأعمال الحكومية اليومية إلى أن تتمكن "فتح" و"حماس" من عقد محادثات مصالحة. وأُمر أعضاء أمن السلطة الفلسطينية في غزة (6/15) بأن يتوجهوا جميعهم إلى أعمالهم كالعادة لتوفير القانون والنظام (بإمرة قادة "حماس")، أو أن يسلموا أسلحتهم، إلاّ إن قوات أمن السلطة الفلسطينية الموالية لـ "فتح" لم تستجب لذلك. وفتحت إسرائيل معبر إيرز موقتاً كي تفسح المجال أمام مسؤولي "فتح" في الهرب إلى رام الله، لكنها عدا ذلك أبقت المعابر موصدة.

من أواسط حزيران/يونيو 2007 إلى أواخره: استراتيجيا "الضفة الغربية أولاً"

مع وقوع غزة تحت سيطرة "حماس"، اتخذ عباس على الفور خطوات لتقوية سلطته في الضفة الغربية، فقام، وبدعم دولي، بتكليف (6/16) وزير المالية سلام فياض، التكنوقراطي المستقل، تأليف حكومة أدت القَسَم في (6/17) كحكومة طوارئ لشهر واحد، وكانت تضم مستقلين وموالين لـ "فتح". وأصدر عباس مراسيم رئاسية ترمي إلى تجاوز المجلس الفلسطيني المنتخب بأغلبيته المنتمية إلى "حماس"، فأزال رقابة

السلطتين التشريعية والقضائية على السلطة التنفيذية، وقوّى سيطرته الأمنية، كما رفض عروض الجامعة العربية واليمن للوساطة في مصالحة مع "حماس".

وتعهدت الرباعية على الفور (6/15) بدعم عباس بشكل كامل، وصادقت على حلّه حكومة هنية وتعيين فياض، في حين أعلن الاتحاد الأوروبي (6/15) أن عباس هو "الرئيس الشرعي لكل الفلسطينيين"، معلقاً مشروعات المعونة الإنسانية كلها في غزة، وملغياً مقاطعته للسلطة الفلسطينية. وحذت الولايات المتحدة حذوهما، فألغت في 6/20، وبموافقة الكونغرس، مقاطعتها للسلطة، وتعهدت بفرض عقوبات قوية على "حماس". علاوة على ذلك، دانت مصر "انقلاب (حماس) ضد الشرعية"، وسحبت وفدها الأمني من غزة.

رحب أولمرت (6/16؛ 6/17) بالوضع الجديد باعتباره "فرصة" لـ "تغيير دراماتيكي"، وبدأ على الفور الضغط على الولايات المتحدة كي تعتبر الضفة الغربية وغزة كيانين منفصلين، وذلك لتتمكن إسرائيل من مطاردة "حماس" في غزة. وقالت الولايات المتحدة إنها تستطيع كسر الربط الرسمي بين المنطقتين، المذكور في اتفاق أوسلو 1993، فقط إذا قدّمت إسرائيل تنازلات رئيسية لعباس في الضفة الغربية، "بهدف إضعاف (حماس) في عيون الفلسطينيين عن طريق تحسين الحياة في الضفة الغربية." واجتمع بوش بأولمرت في واشنطن في 6/19، من أجل التركيز على طرق تستطيع بها الولايات المتحدة وإسرائيل تدعيم سلطة عباس في الضفة الغربية، وفي نهاية الاجتماع، أعلنا استراتيجيا إسرائيلية – أميركية مشتركة سميت "الضفة الغربية أولاً"، وتتضمن دعماً مالياً لعباس، وقيود سفر إسرائيلية مخففة في الضفة الغربية، و"دعماً معنوياً"، وجهوداً لاستئناف محادثات السلام. وعندما عاد أولمرت إلى إسرائيل، صرّح علناً أن قيام عباس بجهود جدية من أجل "محاربة الإرهاب" سيكون شرطاً مسبقاً لأي خطوات إسرائيلية كبيرة، كما أعلن موافقته على طلب من الولايات المتحدة باستئناف وصول واردات معونات إنسانية محدودة إلى غزة عبر معبر كرم أبو سالم (في الحقيقة، بقي فتح المعبر مزاجياً). وعُقدت بين مبارك والملك عبد الله وأولمرت "قمة" (6/24) في شرم الشيخ لإظهار الدعم لعباس، وعند عودة أولمرت، استأنفت إسرائيل الهجومات البرية الكبيرة على مدينة غزة وخان يونس في 6/27 (13 فلسطينياً قُتلوا، و40 جُرحوا)، والاغتيالات (اغتيل 6 من كبار أعضاء الجهاد الإسلامي، وعضو واحد من كتائب شهداء الأقصى).

في تلك الأثناء، وبدءاً من 6/15، توقف تماماً تقريباً من غزة، إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون من جانب "حماس"، إذ إن هذه الأخيرة فرضت وقف إطلاق نار غير معلن، من أجل تشجيع فتح حدود غزة، ومع ذلك، فإن الجهاد الإسلامي ولجان

المقاومة الشعبية، استأنفا إطلاق الصواريخ بكثافة في 6/19، وذلك رداً على هجوم شنه الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، وقُتل فيه عضو واحد من كل منهما.

تموز/يوليو 2007: بوش يدعو إلى مؤتمر سلام

كانت الأوضاع الإنسانية في غزة تتدهور بسرعة، وخصوصاً مع قيود إسرائيل المتشددة على الواردات، وحظرها الصادرات من غزة منذ 6/19، وقالت الأمم المتحدة إن 80٪ من مصانع غزة أقفلت أبوابها، أو إنها تعمل بأقل من 20٪ من طاقتها بسبب عدم القدرة على استيراد المواد الخام، الأمر الذي يفرض تسريح عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين. وكانت السلع الأساسية، ومخزون مساعدات الطعام الذي تحتفظ به الأمم المتحدة، والإمدادات الطبية في مستشفيات غزة، تتراجع، وهو ما أنذر باللجوء إلى احتياطي الطوارئ، كما أن النقص في الكهرباء ازداد لأن القطع اللازمة لإصلاح محطة كهرباء غزة لا يمكن استيرادها. وقدّرت الأمم المتحدة (7/31) الخسائر المباشرة والمتراكمة منذ بدء إغلاق غزة في 6/10، بـ 23 مليون دولار، وكانت ترتفع بمعدل 500 ألف دولار يومياً.

ولإنقاذ الوضع الاقتصادي والإنساني، عرض هنية تسليم معابر غزة إلى الحرس الجمهوري التابع لعباس، أو إلى أي هيئة دولية تقبل بها إسرائيل، لكن عباس وإسرائيل رفضا، وعندئذ اتخذ هنية خطوات لتأكيد سلطة "حماس" على غزة، فاستبدل بعض رؤساء البلدية المنتمين إلى "فتح"، والذين كانوا توقفوا عن العمل منذ سيطرة "حماس"، وسيّر دوريات من قوة الدعم التنفيذية لتحسين القانون والنظام. كما ضغطت "حماس" على كتائب جيش الإسلام لتفرج عن **مراسل هيئة الإذاعة البريطانية جونستون** الذي كان اعتقل في آذار/مارس 2007، فأفرجت عنه في 7/4.

في 7/11، بلّغت الولايات المتحدة عباس وأولمرت، وبشكل غير رسمي، نية بوش الدعوة إلى مؤتمر سلام في خريف سنة 2007، من أجل تحريك عملية السلام، وطلب من كل من الجانبين اتخاذ خطوات يستطيع بوش اعتبارها تقدماً عندما يدعو إلى عقد مؤتمر القمة. وكان مطلب الولايات المتحدة من السلطة الفلسطينية هو أن تكون حكومة شبه دائمة هي التي تقوم بدور المحاور. وكي يفي عباس بالطلب، حل في 7/13 حكومة الطوارئ التي يرئسها فياض (وهذه خطوة ربما تُعتبر انتهاكاً للقانون الأساسي الفلسطيني، أو للدستور)، وبعد أن أعلن أن المجلس الفلسطيني غير قادر على تحقيق نصاب مع وجود 45 عضواً منتمين إلى "حماس" في السجون الإسرائيلية، أعاد تعيين "حكومة تصريف أعمال" بـ 4 وزراء إضافيين، معلناً أنها ستحكم إلى أن تصبح الدعوة إلى انتخابات مبكرة ممكنة، أو إلى أن يتم تحقيق نصاب للمجلس الفلسطيني.

أمّا إسرائيل، فقلصت عملياتها العسكرية في غزة، وأعلنت وقفاً للعمليات لخمسة أيام في الضفة الغربية.

في 7/16، **ألقى بوش خطاباً سياسياً مهماً** رسم فيه إطار خطة "الضفة الغربية أولاً"، متعهداً بتقديم معونة كبيرة للسلطة الفلسطينية التابعة لعباس، وموصياً بعقد مؤتمر للمانحين في أسرع وقت ممكن، من أجل جمع المال لمساعدة عباس، وداعياً إلى مؤتمر دولي في الخريف لمناقشة إحياء محادثات الوضع النهائي. وكي يضمن عباس النجاح، حث على اعتقال الإرهابيين، وتفكيك بناهم التحتية، ووقف جميع الهجمات الفلسطينية على إسرائيل، وتحرير العريف شاليط. وقد طُلب من إسرائيل تحويل ضرائب القيمة المضافة المستحقة للسلطة الفلسطينية، ووقف بناء مستعمرات جديدة وتفكيك البؤر الاستيطانية غير القانونية. ورحّب عباس بمبادرة بوش مصرّحاً أن مؤتمر القمة هذا، يجب أن يتوصل إلى خطة واضحة للوضع النهائي، مع جدول زمني للتنفيذ، وضمانات دولية لاحترام المواعيد النهائية. واقترح أولمرت أن تعلن إسرائيل والسلطة الفلسطينية "اتفاقاً من حيث المبدأ" على إقامة دولة فلسطينية في غزة و"معظم الضفة الغربية" كخطوة موقتة نحو تجديد مفاوضات الوضع النهائي.

وفوراً بعد خطاب بوش، استأنفت إسرائيل العمليات العسكرية في قطاع غزة، فقامت بتوغلات برية كبيرة في بيت حانون (7/22) وبيت لاهيا (7/22) وخان يونس (25 – 7/26) (كانت إسرائيل في وقت سابق من الشهر، خلال 4 – 2007/7/12، قد شنت غارات كبيرة على بيت حانون، وعلى مخيمي المغازي والبريج للاجئين، الأمر الذي أشعل اشتباكات مع الفلسطينيين المحليين قُتل فيها ما لا يقل عن 11 فلسطينياً، وجرح 35 شخصاً). في تلك الأثناء، في منتصف تموز/يوليو 2007، بدأ أعضاء "فتح" وأنصارها في غزة تنظيم تظاهرة ضد "حماس"، وشرعوا في استفزاز قوة الدعم التنفيذية عمداً، الأمر الذي أدى إلى تبادل لإطلاق النار.

آب/أغسطس 2007

بدأ عباس وأولمرت (8/6) محادثات لتضييق خلافاتهما قبل عقد القمة، لكن لم يتم إعلان أي تقدم، والسبب في ذلك يعود جزئياً، إلى تباين أهدافهما (اتفاق شامل بالنسبة إلى السلطة الفلسطينية؛ إعلان مبادئ بالنسبة إلى إسرائيل).

وكانت إسرائيل في تلك الأثناء تشن يومياً على غزة غارات وضربات جوية وهجمات عبر الحدود (وخصوصاً في خان يونس في 8/14 و8/23)، قتلت ما لا يقل عن 43 غزياً في آب/أغسطس 2007. وجاء أن خلايا مسلحة من "فتح" شرعت في الدخول إلى غزة مرة أُخرى، وبمساعدة إسرائيلية، لقلقلة نظام "حماس"، وأن كوادر "فتح" في غزة بدأت تنظيم إضرابات وأعمال مقاطعة لصلوات الجمعة في المساجد، وتقوم

باعتصامات علنية لتحدي سلطة "حماس". وتواصل إطلاق الصواريخ الفلسطينية على إسرائيل (معظمها من الجهاد الإسلامي) بمعدل 3 صواريخ في اليوم تقريباً، وجرحت 4 إسرائيليين جروحاً طفيفة، كما أن كتائب شهداء الأقصى ولجان المقاومة الشعبية قامت (8/25) بهجوم مشترك على موقع للجيش الإسرائيلي عند معبر إيرز، أصيب فيه جنديان إسرائيليان بجروح طفيفة.

مع نهاية الشهر، بقي 10٪ فقط من صناعات غزة يعمل جزئياً، كما أن 95٪ من مشاريع البناء توقف بسبب الافتقار إلى المواد الخام. وقد أوقفت إسرائيل واردات الوقود إلى غزة تماماً في 8/15، لكنها بعد 4 أيام، سمحت بإدخال كميات تكفي لتشغيل المستشفيات.

ورفض عباس (8/16) نداء من "حماس" لفتح محادثات مصالحة، وقام بتنفيذ تعهداته التي كان قدمها في تموز/يوليو 2007، فعدّل قانون الانتخاب ليزيد في صعوبة أن تكسب "حماس" الرئاسة، أو أن تحتفظ بأغلبيتها في المجلس الفلسطيني (لتفصيلات أكثر، انظر التحديث الفصلي في: *Journal of Palestine Studies* 146, vol. XXXVII, no. 2, Winter 2008)، وأصدر مراسيم جمهورية بتسريح فعلي للموظفين الحكوميين المنتمين إلى "حماس".

أيلول/سبتمبر 2007: إسرائيل تعلن غزة "أرضاً معادية"

مع توقف المحادثات مع عباس، قامت حكومة أولمرت الأمنية **بإعلان (9/19) غزة "أرضاً معادية"** يسيطر عليها "تنظيم إرهابي"، وقلصت أكثر الصادرات وتصاريح سفر الأفراد (المحددة من قبلُ للأشخاص ذوي الأهمية الفائقة وللحالات الطبية)، وهددت بمزيد من التقليص في خدمات الكهرباء والوقود. وقد انخفضت الواردات بنسبة 50٪ (وصلت إلى حمولة 50 شاحنة يومياً)، كما أن الحالات الطبية التي كان يسمح لها بالخروج من غزة، توقفت تصاريحها تقريباً، وبلغت الخسائر المتراكمة على القطاع الخاص في غزة بعد 3 أشهر من الإغلاق شبه الكامل، 52 مليون دولار. وذكرت الأمم المتحدة أن الإجراءات الأمنية الإسرائيلية، فيما يتعلق بالواردات إلى غزة، اضطرتها إلى زيادة 65.000 دولار على تكلفتها الشهرية لبرنامج الغذاء العالمي التابع لها. ومنعت إسرائيل أيضاً، استيراد الورق إلى القطاع، قائلة إنه قد يُستخدم في "مشروعات (حماس) الدعائية".

على الأرض، واصلت إسرائيل هجماتها شبه اليومية عبر الحدود، وكذلك توغلاتها داخل غزة، فقتلت ما لا يقل عن 26 فلسطينياً (5 منهم على الأقل اغتيلوا)، واعتقلت عشرات الغزيين، وهدمت 15 بيتاً على الأقل، وجرفت مساحات كبيرة من الأرض.

وشملت التوغلات غارات كبيرة على رفح (9/7)، والفخاري في جنوب غزة (15 – 9/16)، والشوكة (18 – 9/21)، وخان يونس (9/24) وبيت حانون (26 – 9/27). وتواصل إطلاق الصواريخ الفلسطينية بمستوى متدنٍ وصل إلى 3 صواريخ يومياً تقريباً، من دون أن تسبب أضراراً أو إصابات (مع أن صاروخاً واحداً أطلقه الجهاد الإسلامي ولجان المقاومة الشعبية في 9/11، أصاب قاعدة زيكيم التابعة للجيش الإسرائيلي قرب حدود غزة، وجرح 10 جنود). ولم تطلق "حماس" إلاّ قليلاً من الصواريخ، هذا إذا أطلقت أياً منها، إذ إنها التزمت وقف إطلاق نار من جانب واحد منذ أن أعلنت سيطرتها على غزة في حزيران/يونيو 2007. وقد قام الجهاد الإسلامي (9/6) بمحاولة فاشلة لاقتحام السياج عند حدود غزة من أجل مهاجمة قاعدة للجيش الإسرائيلي، إلاّ إنها لم توقع إصابات، فعقد هنية محادثات مع قادة الجهاد في غزة، كما أن مشعل أجرى محادثات موازية مع القادة في دمشق، ملحّاً عليهم بالتوقف عن إطلاق النار لحثّ إسرائيل على رفع الحصار. ولم يتم التوصل إلى اتفاقات بين الجهاد و"حماس"، فتزايدت محاولات انقضاض قادة قوة الدعم التنفيذية على نشاط الجهاد، الأمر الذي تسبب بوقوع اشتباكات صغيرة.

استمر العنف بين "فتح" و"حماس" في غزة بوتيرة متوسطة اشتملت على تبادل نيران البنادق والقصف، واستمرت "فتح" في تنظيم الإضرابات مشجعة العمال على التلكؤ في عملهم، وفي القيام بتظاهرات عامة لتحدي حكومة "حماس"، وهو ما أدى كثيراً إلى اشتباكات جُرح فيها عشرات الفلسطينيين، واعتُقل بسببها عشرات من أنصار "فتح".

وعلى الرغم من جهود هنية لإعادة الهدوء، رفض عباس (9/11) نداءً من المملكة السعودية لفتح محادثات مصالحة مع "حماس"، وذُكر أنه علّق الاتصالات بأطراف ثالثة ترمي إلى تحقيق تقارب مع الحكومة القائمة في غزة.

في تلك الأثناء، كانت إسرائيل بلّغت الولايات المتحدة أنها لن تناقش مسائل الوضع النهائي في قمة أنابوليس (المقررة في تشرين الثاني/نوفمبر 2007)، وأن أي شيء أكثر من التخفيف الطفيف للقيود على حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية، لن يؤدي إلاّ إلى الإضرار بأمن إسرائيل. واعترض عباس، لكن الولايات المتحدة حثت السلطة الفلسطينية وإسرائيل على معالجة خلافاتهما بأنفسهما. وبينما أعلنت الولايات المتحدة أن مؤتمر تشرين الثاني/نوفمبر 2007 سيعقد كما هو مخطط له، فإنها خفضت التوقعات فيما يتعلق بالنتيجة، معلنة أنها تأمل بأن ينجز الأطراف إطاراً "من شأنه أن يؤدي إلى مفاوضات كاملة بشأن الوضع النهائي."

تشرين الأول/أكتوبر 2007

عندما بدأت مجموعات العمل الإسرائيلية والفلسطينية صوغ (10/3) بيان مشترك لقمة أنابوليس المقررة في تشرين الثاني/نوفمبر 2007، طمأن أولمرت (10/7) مجلس وزرائه بأن إسرائيل لن تقوم بأي تحرك نحو إنشاء دولة فلسطينية إلى أن يكون الفلسطينيون قد نفذوا التزامات خريطة الطريق بأكملها (مثلاً، وقف العنف كله).
وصادقت الولايات المتحدة (10/19) على دعوة أولمرت إلى أن تكون خريطة الطريق هي أساس القمة، لكنها قالت إنه يتعين على الجانبين اتخاذ خطوات لإنجاز ما تبقى من التزامات خريطة الطريق قبل عقد القمة، بحيث توقف إسرائيل توسيع المستعمرات، وتعمل السلطة الفلسطينية بجد أكبر على "محاربة الإرهاب والتطرف."
وواصلت إسرائيل قيامها بغارات شبه يومية على غزة عبر الحدود، منها غارات كبيرة على بيت حانون (10/9 و10/11)، وعبسان في جنوب غزة (10/17)، وشهد الشهر تناوباً بين الاغتيالات الإسرائيلية وإطلاق الصواريخ الفلسطينية (أغلبها من الجهاد الإسلامي ولجان المقاومة الشعبية)، يليها قطع إسرائيل الكهرباء عن المناطق في غزة التي أُطلقت منها الصواريخ (مع إعلان إسرائيل أن قطع الكهرباء سيكون من الآن فصاعداً هو العقوبة المعيارية لضربات الصواريخ). علاوة على ذلك، أغلق الجيش الإسرائيلي معبر سوفا، مقلصاً شحنات الوقود إلى غزة بما يتراوح بين 40 و50٪، كما خفض واردات "الغذاء والدواء إلى أقل كمية ضرورية لتجنب أزمة إنسانية."
وتسببت هجمات الجيش الإسرائيلي عبر الحدود، بين 10/23 و10/31، إلى مقتل 20 فلسطينياً على الأقل، وجرح 51 آخرين.
واستمر العنف بين "فتح" و"حماس" في غزة بمستوى متوسط، في حين تسببت جهود قوة الدعم التنفيذية في كبح صواريخ الجهاد الإسلامي، باشتباك كبير في رفح في 10/21، جرى فيه تبادل للنيران بالآر. بي. جي. وقُتل فيه فلسطينيان على الأقل، وجرح 35 آخرون، وقد تدخلت لجان المقاومة الشعبية لتتوسط في هدنة بينهما.

تشرين الثاني/نوفمبر 2007: قمة أنابوليس

مع اقتراب عقد قمة أنابوليس، تخلت إسرائيل والسلطة الفلسطينية عن جهود التوصل إلى اتفاق بشأن إطار لمحادثات الوضع النهائي، وقالتا (11/3) أنهما ستصدران بياناً مشتركاً يكرر نيات تنفيذ خريطة الطريق كخطوة أولى نحو إحياء مفاوضات الوضع النهائي. وفي تلك الأثناء، وبضغط من الولايات المتحدة لخفض العنف والقيام بمبادرات بناء ثقة نحو عباس قبل عقد القمة، قلصت إسرائيل عملياتها العسكرية في غزة، وأجازت للغزيين تصدير الفريز والزهور في قمة الموسم، وسمحت بدخول شحنة من الخراف إلى القطاع لمرة واحدة. وفي الوقت نفسه رخّص الكنيست لإسرائيل بمصادرة ضريبة القيمة المضافة المستحقة للسلطة الفلسطينية، من أجل دفع

تعويضات للإسرائيليين الذين تضرروا من الصواريخ الفلسطينية، كما أعلن رئيس بلدية القدس الإسرائيلي تخصيص 51 مليون دولار من المشروعات الجديدة لتهويد القدس الشرقية.

عُقدت قمة أنابوليس كما كان مخططاً لها في 26 – 11/27، وكان البيان النهائي غامضاً (انظر الوثيقة الخاصة أ في: *Journal of Palestine Studies* 147, vol. XXXVII, no. 3, Spring 2008)، يتعهد باستئناف فوري لمفاوضات "متواصلة" وراء أبواب مغلقة بشأن الوضع النهائي، وذلك بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي في نهاية سنة 2008. ونصت الوثيقة أيضاً، على أن "تنفيذ معاهدة السلام المستقبلية سيتوقف على تنفيذ خريطة الطريق"، الأمر الذي يسمح لأولمرت بأن يؤكد أن إسرائيل لن تتخذ أي خطوات لتنفيذ صفقة السلام إلى حين توقف العنف الفلسطيني تماماً، ونشوء مؤسسات فلسطينية قادرة على ضمان أمن إسرائيل (مثلاً، إعادة تأكيد سيطرة السلطة الفلسطينية على غزة كشرط مسبق للسلام).

في تلك الأثناء، كان دعاة شن هجوم بري كبير على غزة لطرد قيادة "حماس"، قد بدأوا يكسبون أنصاراً لهم في إسرائيل، وفي 11/19، شرعت إسرائيل تقوم بعمليات هدم الأبنية، وجرف الأراضي، وإنشاء تحصينات دفاعية في منطقة إيرز الصناعية لتوسيع منطقتها العازلة، وإيجاد منطقة حشد للقوات. وقد تم تنفيذ عمليات مماثلة في موقع مطار رفح المهجور، وقرب معبر كرم أبو سالم لإنشاء منطقة حشد قوات في جنوب غزة. وقبل الانتهاء من عقد القمة، أخذت عمليات الجيش الإسرائيلي ضد غزة تزداد (قُتل ما لا يقل عن 23 غزياً في أثناء تشرين الثاني/نوفمبر، معظمهم بإطلاق النار عبر الحدود). وفي نهاية هذا الشهر، كانت المعاملات المالية كلها مع غزة تتم من خلال مصرف إسرائيلي تديره الحكومة لضمان عدم استفادة "حماس" من أي مال.

وفيما يتعلق بجبهة "حماس" – "فتح"، فإن هذه الأخيرة نظمت تظاهرات ضخمة في غزة في 11/12، احتفالاً بذكرى وفاة عرفات، وقد أدى استخدام قوة الدعم التنفيذية العنفَ من أجل تفريق ما يصل إلى 200.000 شخص من أنصار "فتح" كانوا مشتركين في تظاهرة كبيرة في مدينة غزة، إلى اشتباكات انتهت بموت 7 فلسطينيين، وجرح 150 شخصاً، واعتقال 450 آخرين من أنصار "فتح" (سرعان ما أفرج عن معظمهم). وكانت "حماس" قبل التظاهرات، صادرت آلاف الملصقات والتذكارات المعبرة عن الولاء لعرفات (والتي كانت إسرائيل سهلت دخولها إلى غزة) على أساس أنه لا يمكن السماح بدخول أشياء من هذا النوع عندما تكون السلع الأساسية خاضعة للتقييد. وفي 11/15، دعا عباس لأول مرة إلى طرد "حماس" من غزة.

مع دخول سيطرة "حماس" على غزة شهرها الخامس من دون أفق لمحادثات وحدة وطنية، بدأت الحركة بالانتقال من حال الطوارئ إلى التخطيط لحكم غزة على المدى

الطويل، فأحيت السلطة المركزية، وأعادت تنظيم القوات الأمنية لتوفر أمناً داخلياً أفضل.

كانون الأول/ديسمبر 2007

تمحورت الجولة الأولى من محادثات السلطة الفلسطينية وإسرائيل (12/12)، حول الشكوى من الوضع على الأرض، إذ قالت السلطة الفلسطينية إن هجمات إسرائيل المستمرة على غزة تضعف صدقيتها لدى الفلسطينيين، بينما طلبت إسرائيل من السلطة الفلسطينية أن "تهزم المنظمات الإرهابية وتضمن أنه لن يكون هناك إرهاب موجه إلى إسرائيل" (كانت إسرائيل أعلنت فعلاً في 12/2، أنها لن تكون ملزمة بالموعد المحدد للاتفاق النهائي المقرر في ختام سنة 2008، قائلة إن التقدم يعتمد على قدرة السلطة الفلسطينية على ضمان أمنها).

وفي متابعة لمؤتمر أنابوليس، أمَّن مؤتمر كبير للمانحين عُقد في باريس (12/16) من أجل مساعدة عباس، تعهدات بقيمة 7.4 مليارات دولار على مدى ثلاثة أعوام، وسيذهب معظم الأموال إلى الضفة الغربية، مع قول السلطة الفلسطينية أنها لن تدفع في غزة إلاّ ثمن الوقود الأساسي والكهرباء، إلى حين إطاحة حكومة "حماس".

واستجابة لتحذير البنك الدولي من أن الأموال ستذهب هدراً إذا لم تخفف إسرائيل قيودها على حركة الفلسطينيين بقدر ملحوظ، وافقت هذه الأخيرة على إعادة فتح معبر سوفا (أغلق في تشرين الأول/أكتوبر 2007)، من أجل عبور نحو 18 شاحنة يومياً محملة معونات إنسانية (كما وافقت، وبضغط من الولايات المتحدة، على القيام بمبادرات بناء ثقة لدعم عباس، بما فيها السماح لنحو 600 غزيّ يحملون تأشيرات دخول طلابية أجنبية، ولحوالى 2000 حاج اختارتهم السلطة الفلسطينية التابعة لعباس، بمغادرة القطاع).

على الرغم من هذه المبادرات الصغيرة، فإن الضغوط على القطاع كانت تتزايد مع **دخول الإغلاق شبه التام شهره السادس**. فقد زادت إسرائيل في قيودها على الوقود في غزة مرة أُخرى في كانون الأول/ديسمبر، وكان نتيجة ذلك: إغلاق 70٪ من مستودعات الوقود في غزة؛ 400.000 غزي أصبحوا من دون مياه شرب آمنة، أو يحصلون على القليل جداً منها؛ الإنتاج الاقتصادي للقطاع الخاص وصل إلى 11٪ من طاقته فقط؛ 27٪ من الأعمال الخاصة أُغلق، بينما كان 65٪ من الأعمال التي لم تكن أُغلقت بعد، يعمل بطاقة مخفضة؛ فترات التعتيم المتزايدة أصبحت أطول؛ المستشفيات اضطرت إلى وقف العلاج حتى لذوي الأمراض الشديدة بسبب الافتقار إلى الأدوية الضرورية، وإلى قطع الغيار.

في تلك الأوضاع، كانت السلطات الحاكمة في غزة تنتظر رفع الحصار بفارغ الصبر، ففي 12/16 تقريباً، مررت "حماس" عرضاً لإسرائيل من خلال عضو الكنيست يوسي بيلين من أجل وقف إطلاق النار من غزة في مقابل إنهاء الحصار، وفي 12/19، أجرى هنية مقابلة متلفزة مع صحافي إسرائيلي دعا فيها إلى وقف إطلاق نار متبادل في غزة، كما أن مبارك سلّم أولمرت في 12/20، عرضاً مكتوباً من هنية، لكن أولمرت رفض العروض من دون تفكير، قائلاً إن إسرائيل لن تتعامل مع "حماس" إلى أن تفي بالشروط الثلاثة الواردة أعلاه (التخلي عن العنف بمجمله؛ الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود؛ الموافقة على التزام الاتفاقات القائمة)، والتي حُددت في وقت سابق.
ومع تزايد الضغوط الخارجية على غزة، تراجعت حدة القتال بين "فتح" و"حماس"، على الرغم من أن الاشتباكات كانت لا تزال تندلع بسبب محاولات قوة الدعم التنفيذية فرضَ القانون والنظام، وبسبب تحديات "فتح" لسلطة "حماس" (من ضمنها تحديات من عشائر وفصائل أُخرى). وقد اندلع اشتباك كبير في خان يونس (في 12/31) في أثناء احتفالات "فتح" بذكرى انطلاقتها، فانتشر العنف في غزة، خلال ساعات، غير أنه تم احتواء الاشتباكات بسرعة بالاتفاق المتبادل بين الفصائل، لكن بعد أن سقط 8 فلسطينيين، وجرح 60 آخرون.

كانون الثاني/يناير 2008: إسرائيل تعلن "حرباً اقتصادية على غزة"

شهد النصف الأول من الشهر ارتفاعاً في العمل العسكري في غزة (غارات إسرائيلية كبيرة على مخيم البريج للاجئين، وعلى مدينة غزة وخان يونس؛ غارات جوية من جانب الجيش الإسرائيلي، وإطلاق نار عبر الحدود، وعمليات جرف؛ إطلاق صواريخ فلسطينية)، مع توقف قصير في أثناء زيارة بوش (9 – 1/12) لإسرائيل ورام الله، والتي اعترف خلالها بأن أقصى ما يمكن تحقيقه قبل أن يغادر منصبه ربما يكون اتفاقاً على "تعريف" دولة فلسطينية. وعقب زيارة بوش مباشرة، اغتالت إسرائيل عضوين في كتائب شهداء الأقصى، و3 أعضاء من لجان المقاومة الشعبية، وقامت بمحاولة لاغتيال اثنين آخرين على الأقل، وزادت في ضرباتها الجوية على أهداف لـ "حماس"، وقامت بتوغلات كبيرة داخل مدينة غزة (1/15)، وقد قُتل في تلك العمليات ما لا يقل عن 35 فلسطينياً، وجُرح أكثر من 70 آخرين. ورداً على ذلك، أنهت "حماس" حظرها منذ 7 أشهر إطلاق الصواريخ، فأطلق الفلسطينيون حوالى 150 صاروخاً على إسرائيل بين 1/15 و1/17، متسببين بمقتل عامل إكوادوري، وجرح 8 إسرائيليين.
في 1/17، **أعلنت إسرائيل "حرباً اقتصادية على غزة"** لوقف إطلاق الصواريخ وإطاحة الحكومة التي تقودها "حماس". وفي موازاة ذلك، أغلقت إسرائيل حدود غزة تماماً – حتى أمام المعونة الإنسانية التي كان مسموحاً بها بكميات محدودة جداً منذ 6/19

– وزادت في خفض واردات الوقود والكهرباء، مع زيادة الجيش الإسرائيلي ضرباته الجوية، بما فيها ضربة جوية رمزية على المبنى الخالي لوزارة الداخلية التابعة للسلطة الفلسطينية في مدينة غزة، فقتلت واحداً من المارة وجرحت 46 آخرين.
وفرضت "حماس" تقييداً على إطلاق الصواريخ حتى توقف بشكل كامل تقريباً في 1/19، ودعت هي والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، عباس إلى وقف المفاوضات مع إسرائيل احتجاجاً، لكنه رفض.
كان تأثير الحصار المشدد في غزة فورياً: أغلقت محطة توليد الكهرباء في 1/20، الأمر الذي جعل 12 مستشفى، وما لا يقل عن 50 عيادة، تعمل بمولدات تعتمد على واردات الوقود المحدودة بدرجة كبيرة جداً؛ أصبحت بلدية غزة عاجزة عن معالجة مياه الصرف بسبب انقطاع الكهرباء والوقود، وهو ما أجبرها على أن تلقي يومياً 40 مليون لتر من مياه الصرف الصحي في البحر الأبيض المتوسط؛ ذكرت الأمم المتحدة أن مخزون الطعام لديها، والمخصص لإطعام 887.000 من الغزيين الذين يعتمدون عليها، لن يكفيها إلاّ أسبوعين فقط، وأن التوزيع سيتوقف قسراً خلال أيام بسبب النقص في وقود الشاحنات؛ وصلت فترات التعتيم جرّاء انقطاع الكهرباء إلى 12 ساعة في اليوم؛ 40٪ من الغزيين كانوا من دون مياه جارية؛ تضاعفت أسعار اللحوم.
ووصف مقرر الأمم المتحدة الخاص لحقوق الإنسان جون داغارد (1/19) الإجراءات الإسرائيلية لـ "عقوبات جماعية" و"جرائم حرب خطرة"، بينما قالت السلطة الفلسطينية (1/20): "نأمل بأن يدرك المقيمون في قطاع غزة الآن أن (حماس) لم تجلب عليهم إلاّ الكارثة"، وأن "الطريق الوحيد لحل الأزمة هو التخلص منها." وجرّاء الضغط الدولي المتزايد، وافق أولمرت (1/22) على السماح بما يكفي لأسبوع من غاز الطبخ، وبوقود الديزل لمولدات المستشفيات، وبكمية محدودة من الوقود الصناعي لمحطة توليد الكهرباء في غزة، وبما يصل إلى 50 شاحنة يومياً محملة طعاماً وأدوية (حمولة شاحنة واحدة لكل 30.000 غزي تقريباً).
وكانت "حماس" قبل ذلك، دعت مصر إلى فتح حدود رفح من جانب واحد أمام التجارة، لكنها رفضت، وفي 1/23، **خرقت حدود رفح** بعشرات آلاف الغزيين الذين تدفقوا إلى داخل مصر للحصول على الطعام والرعاية الصحية والراحة من الحصار، ولزيارة أقارب لم يروهم منذ أعوام. وقبل أن تعيد مصر إغلاق الحدود في 2/3، كان نحو 750.000 غزي قد عبروا الحدود إلى داخل مصر في مرحلةٍ ما، خلال فتح الحدود. وقد فشلت هذه المحاولة في تخفيف أزمة غزة الاقتصادية، فبعد إعادة إغلاق الحدود، منعت مصر، وبضغط من إسرائيل والولايات المتحدة، جميع الصادرات، ولم تسمح إلاّ بما يكفي من المعونة الإنسانية لتجنب كارثة إنسانية، لكنه لم يكن كافياً للوفاء بحاجات الغزيين الأساسية.

شباط/فبراير – آذار/مارس 2008: عمليات برية ضخمة في غزة

تسبب هجوم انتحاري فلسطيني (2/4) في ديمونا قتل إسرائيلياً واحداً وجرح 11 آخرين، بجولة جديدة من الضربات الجوية والاغتيالات الإسرائيلية (قُتل فيها 17 فلسطينياً وجُرح 15 آخرين)، وبإطلاق صواريخ فلسطينية على إسرائيل (جُرح 6 إسرائيليين). ويبدو أن المخاوف الفلسطينية من أن عملية إسرائيلية شاملة أصبحت وشيكة، قد تأكدت بقيام إسرائيل في 2/13 بحملة إعلامية دولية تشدد على التهديد المتنامي من غزة، وعلى حاجة إسرائيل إلى العمل ضد الإرهابيين لمصلحة أمنها، ومن أجل مفاوضاتها مع "المعتدلين الفلسطينيين" أيضاً. وفي تلك الأثناء، كانت إسرائيل أتمت عملياتها في جرف الأراضي في منطقة إيرز الصناعية وفي جنوب غزة، والتي بدأتها في تشرين الثاني/نوفمبر 2007، تاركة المنطقة خالية إلى حد بعيد.

وبعد أن أوقع صاروخ فلسطيني أضراراً ببيت في سديروت في 2/17 (من دون إصابات)، أعطى أولمرت الجيش الإسرائيلي "حرية التصرف" في العمل ضد المقاتلين في غزة، مشدداً على أنه "يجب ألاّ يُسمح للغزيين بحياة عادية" ما دام الإسرائيليون "يُستهدفون بإطلاق الصواريخ." إن تصعيد إطلاق الصواريخ الفلسطينية (مع جرح صبي إسرائيلي في سديروت في 2/25)، والاغتيالات التي قام بها الجيش الإسرائيلي (اغتيل 5 أعضاء من "حماس" في خان يونس في 2/27)، والهجوم الصاروخي لـ "حماس" (قتل إسرائيلياً واحداً وجرح اثنين في 2/27)، والقصف الجوي الذي شنه الجيش الإسرائيلي على غزة (في 2/27، قُتل 5 فلسطينيين، وجُرح 37 آخرون)، وصلت كلها إلى ذروتها في عملية الشتاء الساخن التي شنها الجيش الإسرائيلي (2/28)، واستهدف فيها "البنية التحتية للإرهاب". ففي 2/28 فقط، شن الجيش الإسرائيلي ما يزيد على 20 ضربة جوية، معظمها على شمال غزة ووسطها، قُتل فيها 20 فلسطينياً، وجُرح أكثر من 50 آخرين، في حين رد الفلسطينيون بإطلاق 31 صاروخاً و15 قذيفة هاون على إسرائيل، تسببت بجرح إسرائيليين اثنين. وفي أثناء ليل 2/29 – 3/1، قام الجيش الإسرائيلي بأكبر توغلاته البرية في غزة منذ فك الارتباط في سنة 2005، إذ أرسل عبر الحدود أعداداً كبيرة من الجنود المشاة تدعمهم الدبابات والمروحيات والطائرات الحربية، وفي 3/1 وحده، قُتل 62 فلسطينياً على الأقل، وجُرح 175 آخرون فيما عُرف بأكثر الأيام دموية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سنة 2000. وانتهت هذه العملية التي لم تلق إدانة إلاّ من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لـ "استخدامها المفرط للقوة"، عندما بدأت إسرائيل سحب قواتها بدءاً من منتصف ليل 3/2. وقد استكملت الانسحاب في 3/3، بسبب اقتراب موعد زيارة وزيرة الخارجية الأميركية رايس (كانت الولايات المتحدة رفضت مناشدات مصر والاتحاد الأوروبي

التوسط في ترتيب وقف إطلاق نار في غزة، على أساس أن وقف إطلاق النار بالتفاوض من شأنه تقوية شرعية "حماس". وكانت الحصيلة النهائية للعملية التي استغرقت 5 أيام، مقتل 111 فلسطينياً (نصفهم مدنيون) و3 إسرائيليين (واحد منهم مدني)، وجرح 400 فلسطيني (معظمهم مدنيون) و13 إسرائيلياً على الأقل (6 منهم مدنيون).

في 3/6، قُتل 8 إسرائيليين، وجُرح 9 آخرون، في هجوم انتحاري في القدس الشرقية، ومع أن الفلسطيني الذي قام بالهجوم ليس له انتماء سياسي، ويعتقد أنه كان مخبولاً، فإن هذا الهجوم زاد في المخاوف من غارة إسرائيلية أُخرى على غزة، الأمر الذي حفز مصر على القيام بمحادثات مع "حماس" والجهاد الإسلامي، وقد أقنعتهما (3/6) بوقف إطلاق الصواريخ الفلسطينية، والتزام وقف لإطلاق النار من جانب واحد بدءاً من 3/7. وعلى الرغم من أن إسرائيل واصلت عمليات الجرف داخل حدود غزة، وإطلاق النار على الفلسطينيين الذين يقتربون من السياج الحدودي، فإنها امتنعت من التوغل عميقاً داخل غزة بدءاً من 3/7. وعرض هنية علناً (3/12) على إسرائيل وقف إطلاق نار رسمياً، مقترحاً رفع حصار غزة ووقف "الاغتيالات وعمليات القتل والغارات" الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة في مقابل وقف المقاومة الفلسطينية برمتها. وبدلاً من أن ترد إسرائيل على ذلك رسمياً، اغتالت خلال ساعات اثنين من أعضاء الجهاد الإسلامي، وواحداً من كتائب شهداء الأقصى في الضفة الغربية، الأمر الذي دفع أعضاء الجهاد في غزة إلى استئناف إطلاق الصواريخ على إسرائيل، وهو ما أدى بدوره إلى تجدد الضربات الجوية على غزة من جانب الجيش الإسرائيلي، منهياً بذلك أقل من أسبوع من الهدوء.

وعندما بدأت عملية الشتاء الساخن، كان عباس قد وقع تحت ضغط ثقيل من الفصائل الفلسطينية ليتخذ موقفاً، فأعلن في 3/2 تعليق محادثات السلام مع إسرائيل (التي نددت به على الفور لانتهاكه اتفاق أنابوليس)، لكن الوزيرة رايس أقنعته بعد عدة أيام (3/5) باستئناف المفاوضات. وعلى الرغم من ذلك، ومع تدهور شعبية عباس بين الفلسطينيين، فإنه وافق على عرض يمني للتوسط في محادثات مصالحة بين "فتح" و"حماس"، وذهب مسؤولون كبار من "فتح" إلى العاصمة اليمنية ليجتمعوا بمسؤولين كبار من "حماس" في 3/18. وفي 3/23، أصدر المسؤولون بياناً مشتركاً يؤكد وحدة الضفة الغربية وغزة، ويتعهد باستئناف محادثات الوحدة الوطنية التي كانت قائمة في نيسان/أبريل 2008، وذلك بهدف "إعادة الوضع الفلسطيني إلى ما كان عليه قبل أحداث غزة" حزيران/يونيو 2007، فتسلّم "حماس" السيطرة على غزة إلى السلطة الفلسطينية، في حين تنظم هذه الأخيرة انتخابات جديدة على الفور. وقد عبرت الولايات المتحدة وإسرائيل لعباس، وبشكل غير رسمي، عن عدم رضا قوي، الأمر الذي

جعل عباس يعلن (3/24) أن أعضاء "فتح" وقّعوا الصفقة اليمنية عن طريق الخطأ، وأنه لا يمكن تحقيق تقدم نحو الوحدة الوطنية ما لم تُعِد "حماس" أولاً السيطرة على غزة إلى السلطة الوطنية. وحاول مشعل إحياء الحوار بدعوة عباس (3/31) إلى الاجتماع بهنية في غزة "من دون شروط"، لكن عباس قال أنه "أهين" بهذه الدعوة. وفور تحول عباس، بدأ الجيش الإسرائيلي (3/26) تصعيد الهجمات على غزة عبر الحدود، بما فيها عمليات جرف كبيرة في القرارة (3/26) وخزاعة (3/31)، وغارات اعتقال في وادي السلقا (3/29) ودير البلح (3/31). وفي تلك الأثناء، كان أولمرت (3/5) قد أمر مكاتب الحكومة بتنشيط الحملات الدبلوماسية والإعلامية الموجهة إلى المجتمع الدولي، وذلك بهدف الدفاع عن "شرعية وحرية العمل لمواصلة ضرب (حماس)."

وذكرت الجماعات الإنسانية أن الأوضاع في غزة هي الأسوأ منذ احتلال 1967، فبحلول أوائل آذار/مارس 2007، كان 80٪ من الغزيين يعتمدون على المعونات الغذائية، و95٪ من صناعات غزة توقف عن العمل، ونسبة البطالة (بين الذين ما زالوا يبحثون عن عمل) بلغت 40٪. وقالت الأمم المتحدة أن القيود الإسرائيلية على الاستيراد أدت إلى التخزين، وإلى ظهور سوق سوداء في غزة ترفع أسعار المفرق، وتزيد في حدة النقص، وتضطر الغزيين إلى الشراء بالأجل.

نيسان/أبريل 2008

بضغط من الولايات المتحدة، استأنف عباس وأولمرت محادثات السلام في 4/7، وتعهد عباس بأن مناقشات الوضع النهائي ستتواصل منذ الآن فصاعداً، و"من دون انقطاع" (في إشارة إلى تعليقه الوجيز للمحادثات في 3/2، احتجاجاً على عملية الشتاء الساخن).

وفي اليوم التالي، صعّدت إسرائيل عملياتها ضد غزة، وشملت توغلات وضربات جوية استهدفت مدينة غزة (4/8 و4/16)، وخان يونس (4/8 و4/11)، وخزاعة (4/10)، ومخيم البريج للاجئين (4/11)، والقرارة (4/15)، ووادي السلقا (4/15)، وقد قُتل فيها 14 فلسطينياً، وجُرح العشرات، كما تم اغتيال أعلى قائد عسكري في الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين في غزة، وكذلك قائد الجهاد الإسلامي في مخيم النصيرات للاجئين. وكان الرد الفلسطيني عبارة عن سلسلة من العمليات المشتركة (توليفات متنوعة من كتائب شهداء الأقصى، و"حماس"، والجهاد الإسلامي، ولجان المقاومة الشعبية) استهدفت قواعد الجيش الإسرائيلي عند نقاط العبور من غزة إلى إسرائيل، وهي: ناحال عوز (4/9)؛ موقع قريب من ناحال عوز (4/16)؛ كرم أبو سالم (4/19)؛ وقد قُتل في هذه الهجمات 3 جنود إسرائيليين، ومقاولان مدنيان

إسرائيليان، وجُرح 13 جندياً. أمّا الهجمات الإسرائيلية المضادة في 4/23، فقتلت 10 مهاجمين فلسطينيين و30 من المارة، وجرحت 38 من المارة، كما أن الجيش الإسرائيلي اغتال 3 غزيين مطلوبين، وقطع واردات الوقود كلها إلى غزة لمدة أسبوع. وواصل الجيش الإسرائيلي هجماته عبر الحدود حتى نهاية الشهر، متسبباً بمقتل 9 فلسطينيين آخرين، فضلاً عن اغتياله قائد سرايا القدس التابعة للجهاد الإسلامي (مع مساعده).

مع تزايد العنف في غزة، تدخل المبعوث المصري سليمان لدى فصائل غزة، فأمّن (4/30) اتفاقاً بين الفصائل الـ 12 على التزام وقف إطلاق نار رسمي مع إسرائيل يُطبّق أولاً على غزة (ويشمل رفعاً للحصار)، ويمتد فيما بعد إلى الضفة الغربية. في تلك الأثناء، أدى نقص الوقود إلى تلف 50 ألف لقاح للأطفال في صيدلية غزة المركزية، وإلى الاستمرار في إلقاء مخلفات الصرف الصحي غير المعالجة في البحر الأبيض المتوسط بمعدل يتراوح بين 50 و60 مليون لتر يومياً، وإلى اضطرار 12 بلدية إلى إيقاف جمع القمامة، الأمر الذي أثر في 500.000 غزي. وقد فرغت آخر سيارات الإسعاف التابعة للمستشفيات من البنزين في 4/19، وطالت ساعات انقطاع الكهرباء والماء.

أيار/مايو 2008

سافر المبعوث المصري سليمان إلى إسرائيل في 5/12 ليقدم شخصياً إلى أولمرت اقتراح وقف إطلاق النار الذي وافقت عليه فصائل غزة جميعاً في 4/30، لكن إسرائيل رفضت الصفقة رسمياً. غير أن سليمان واصل جهوده للتوسط في وقف إطلاق النار (وفي تلك الأثناء، كان أولمرت واجه في 5/2، اتهامات جديدة بالغش والفساد السياسي، الأمر الذي رفع من إمكان استقالته، وإجراء انتخابات مبكرة).

واستمرت الهجمات الإسرائيلية على غزة طوال الشهر، وظلت متواصلة (خلافاً للمعتاد) حتى في أثناء زيارة الرئيس بوش التي حظيت بتغطية إعلامية كبيرة (14 – 5/16)، والتي كانت للاحتفال بالعيد الستين لقيام إسرائيل (امتدح في أثنائها "وضوح إسرائيل الأخلاقي"). وقد تسببت التوغلات الإسرائيلية في عبسان ومخيم جباليا للاجئين، وكذلك الضربات الجوية على غزة خلال زيارة بوش، بمقتل 6 فلسطينيين، فردّ الفلسطينيون بإطلاق صاروخ أصاب مجمعاً تجارياً في عسقلان، وجرح 16 إسرائيلياً. إن الضربات الجوية والمدفعية، والتوغلات البرية على مدار اليوم (في كل من بيت حانون؛ مخيم البريج للاجئين؛ مدينة غزة؛ جُحر الديك؛ خان يونس؛ القرارة؛ شوكة)، وعمليات الجرف، وإطلاق النار عبر الحدود – والتي كانت بالفعل أحداثاً يومية – تصاعدت بعد مغادرة بوش، مخلّفة وراءها 35 قتيلاً فلسطينياً، و50 جريحاً.

واستمر إطلاق الصواريخ الفلسطينية بوتيرة متوسطة، قتلت إسرائيليين اثنين، وجرحت 3 آخرين في حادثتين منفصلتين.
وجرّاء الحصار المستمر، خلت غزة تماماً من وقود الطبخ، واضطرت محطة توليد الكهرباء فيها إلى الإغلاق في 5/11، كما أغلقت أغلبية أفرانها أبوابها بسبب النقص في واردات الطحين، وبدأ الغزيون يطحنون علف الماشية ويستعملونه بديلاً من الخبز.
وبقي العنف الفلسطيني الداخلي الذي كان هادئاً نسبياً في غزة منذ كانون الأول/ديسمبر 2008، متدنياً، مع أن التوترات بين "فتح" و"حماس" كانت مرتفعة.

حزيران/يونيو 2008: بدء وقف إطلاق نار في غزة لستة أشهر

بدأ هذا الشهر بعمليات مستمرة قام بها الجيش الإسرائيلي ضد غزة، بما فيها توغلات في بني سهيلة (6/1)، والقرارة (6/3)، وخان يونس (6/5)، وتسببت بمقتل فلسطيني واحد، وجرح 8 آخرين. وعندما أطلقت طائرة من دون طيار تابعة للجيش الإسرائيلي صاروخاً على بيت في خان يونس، فقتلت طفلاً فلسطينياً، ردت "حماس" بإطلاق قذائف الهاون، فأصابت مصنعاً في نير عوز، وقتلت إسرائيلياً واحداً وجرحت اثنين آخرين، وعندها قامت إسرائيل (5 – 6/6) بقصف جوي على بيت لاهيا، وبغارة سرية على مدينة غزة (يبدو أنها كانت محاولة اغتيال فاشلة)، وجرحت 10 فلسطينيين تقريباً.
وعندما عاد أولمرت من رحلة إلى واشنطن في 6/6، حذر من أن حكومته تفكر في القيام بتوغل عسكري كبير في غزة لوقف إطلاق الصواريخ وتحطيم "حماس". وهنا، زاد المبعوث المصري سليمان في جهوده لوقف إطلاق النار، فسافر إلى إسرائيل في 6/8 ليقدم إلى حكومة أولمرت اقتراحاً جديداً من "حماس" التي قامت أيضاً ببادرة حسن نية عن طريق الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر، إذ حمّلته رسالة من الجندي الأسير شاليط إلى عائلته. ووافق أولمرت (6/11) على تأخير القيام بتوغل كبير في غزة كي يفسح المجال أمام مصر لمواصلة وساطتها، لكنه قال إن التعليمات صدرت إلى الجيش الإسرائيلي بـ "الإعداد لعمل عسكري في قطاع غزة بحسب جدول زمني سريع" إذا ما صادقت الحكومة على ذلك.
وحتى بينما كان سليمان يجري محادثات وقف إطلاق نار مع إسرائيل و"حماس" بين 6/7 و6/16، كان الجيش الإسرائيلي والفصائل الفلسطينية يواصلان هجماتهما عبر الحدود في غزة، متسببين بمقتل 17 فلسطينياً، وجرح 4 إسرائيليين و10 فلسطينيين، إلاّ إن "حماس" وإسرائيل اتفقتا في وقت مبكر من 6/17، و"من حيث المبدأ"، على وقف إطلاق نار في غزة، على مراحل، ولستة أشهر، ويبدأ في 6/19 في السادسة صباحاً بالتوقيت المحلي (أو في 6/18 في 11 مساءً بالتوقيت الشرقي الرسمي). وكان على

إسرائيل البدء بتخفيف الحصار على غزة بعد أن تُظهر "حماس" قدرتها على جعل الفصائل جميعها في غزة تلتزم الهدنة، كما أن عليها أن تنظر في السماح بإعادة فتح معبر رفح إذا ما صمدت الهدنة لأكثر من أسبوعين، وإذا ما تحقق تقدم مهم في صفقة الإفراج عن شاليط. أمّا "حماس" فوافقت على أن توقف كلياً التهريب المتصل بعملياتها العسكرية، لكنها لن توقف تهريب السلع التجارية إلى أن ترفع إسرائيل حصارها.

وفي الساعات السابقة على وقف إطلاق النار، اغتال الجيش الإسرائيلي (6/17) 6 من جيش الإسلام في ضربات جوية على دير البلح وخان يونس، وقتل مسلحاً فلسطينياً آخر في ضربة جوية قرب مدينة غزة، فأطلق الجهاد الإسلامي 33 صاروخاً و10 قذائف هاون على إسرائيل في 6/18، فيما يظهر أنه رد على قتل الجيش الإسرائيلي 4 من أعضائه بإطلاق نار عبر الحدود في 6/16، وقد تسببت هذه الصواريخ بأضرار طفيفة، لكن من دون إصابات.

على الرغم من أن وقف إطلاق النار في غزة كان هشاً (بسبب عدم الثقة المتبادل) فإنه بدأ إيجابياً. فخلال الأيام الأولى، امتنعت إسرائيل من أي عملية عسكرية ضد غزة، إلاّ إنها عملت على أن يدرك الغزيون أن الحصار ما زال قائماً، فكانت تطلق النار روتينياً على قوارب الصيد الفلسطينية لإبقائها على الشاطئ أو بالقرب منه (من دون أن تتسبب بإصابات)، كما كانت تطلق ناراً تحذيرية في اتجاه الفلسطينيين القريبين من السياج الحدودي (متسببة بجرح مزارعين اثنين). أمّا "حماس" فعلقت (6/19) على الفور دورياتها المسلحة الموجودة على الحدود، والتي كانت تقوم بها مع الفصائل الأُخرى، ونقلت أعضاءها بعيداً عن المناطق الحدودية. ومع توقف إطلاق الصواريخ أو مدافع الهاون من غزة، زادت إسرائيل في كمية الأغذية والأدوية التي يسمح بدخولها إلى غزة بنسبة 50٪ في 6/22. وبحلول 6/23، بدأت إسرائيل و"حماس"، وكما تعهدتا، بمحادثات عن طريق سليمان تتعلق بالإفراج عن شاليط في مقابل إفراج إسرائيل على مراحل عن 1000 أسير فلسطيني "أيديهم ملطخة بالدم".

وواجه وقف إطلاق النار في غزة اختباره الأول في 6/24، عندما اغتالت إسرائيل قائد الجهاد الإسلامي في نابلس، وقام أعضاء من الجهاد في غزة (تاريخياً، الجهاد هو الأقل استعداداً للموافقة على هدنة في غزة، وبالتالي أعصاهم على اللجم) بإطلاق 3 صواريخ وقذيفة هاون واحدة على إسرائيل، جرحت إسرائيليين اثنين. وفي رد على هذا الهجوم الذي وصفته إسرائيل بأنه "انتهاك خطر" للهدنة، أعادت هذه الأخيرة إغلاق معابر غزة كلياً، لكنها لم تقم بأي عمل آخر، قائلة أنها ستمنح "حماس" فرصة لـ "تأديب" منتهكي الهدنة. وتعهدت الحركة بتأمين الهدنة، لكنها رفضت العمل "كقوة شرطة لإسرائيل" في مواجهة المنتهكين. وفي 6/26، عقد رئيس أمن "حماس" في غزة،

وزير الداخلية السابق سعيد صيام، اجتماعاً لرؤساء فصائل غزة من أجل مناقشة الالتزام بالهدنة، فتعهد الجهاد الإسلامي بالتنسيق في المستقبل مع "حماس" بشأن ردات الفعل. بالإضافة إلى ذلك، فإن أئمة المساجد المنتمين إلى "حماس" ركّزوا في خطب الجمعة (6/27) على دعم الهدنة لمصلحة الشعب الفلسطيني. وإقراراً بجهود "حماس"، سمحت إسرائيل بعودة الواردات الإنسانية إلى غزة بنسبة تزيد 30٪ عمّا كانت عليه قبل الاتفاق على الهدنة (لكنها أقل كثيراً من حاجات الغزيين الأساسية). ومع دخول استيلاء "حماس" على غزة عامه الثاني، بدأت كوادر "فتح" تصعيد القصف وإطلاق النار من السيارات، مستهدفة بيوت أعضاء "حماس" ومراكز شرطتها، ومحدثة أضراراً لكن من دون إصابات. وقد استهدفت هجمات مماثلة من جانب كوادر يُشتبه في انتمائها إلى "فتح"، أعضاء "فتح" الذين استمروا في العمل لدى الحكومة التي تقودها "حماس" منذ فرضها سيطرتها [على غزة] في حزيران/يونيو 2007.

تموز/يوليو 2008: استمرار بعض العنف عبر الحدود

في 7/1، وبالكاد بعد يوم واحد على إعادة الواردات الإنسانية المحدودة إلى غزة، أعادت إسرائيل إغلاق الحدود تماماً مرة أُخرى، متعللة بمؤشرات رادار إلى أن صاروخاً أطلق على إسرائيل (على الرغم من اعترافها بأنه لم يعثر على بقايا الصاروخ)، وقد نفت "حماس" الاتهامات، واتهمت إسرائيل بالبحث عن ذرائع كي لا تلتزم وقف إطلاق النار. وعلى مدى الأسبوع التالي، أطلق الفلسطينيون صاروخاً واحداً وقذيفتي هاون على إسرائيل لم تسبب أضراراً ولا إصابات. وفي 7/8، وافقت إسرائيل على طلب مصر السماح باستئناف الواردات الإنسانية بالمستوى الذي كانت فيه قبل بدء تنفيذ الهدنة، لكنها أعلنت أنها منذ الآن فصاعداً ستغلق حدود غزة يوماً واحداً في مقابل كل صاروخ يُطلق.

وتواصلت الانتهاكات، إذ أطلق الفلسطينيون مرتين قذائف هاون على إسرائيل رداً على حادثتي إطلاق نار من جانب الجيش الإسرائيلي (7/10 و7/23) على فلسطينيين غير مسلحين اقتربوا من الحدود، وكانت أولى الحادثتين قاتلة. وحاولت "حماس" الحد من التبعات: فعندما أطلقت كتائب شهداء الأقصى قذيفتي هاون على إسرائيل رداً على الحادثة الأولى، اعتقلت الشرطة المنتمية إلى "حماس"، 7 أعضاء من هذه الكتائب لإطلاقهم قذائف (لم يتم في الحادثة الثانية التعرف إلى الفلسطينيين الذين أطلقوا 3 قذائف هاون على إسرائيل). ولم تفعل إسرائيل شيئاً رداً على أي من الحادثتين. (سجلت الحكومة الإسرائيلية ما مجموعه صاروخ واحد و8 قذائف هاون تم إطلاقها في تموز/يوليو 2008 خرقاً للهدنة).

في تلك الأثناء، واصل سليمان محادثات مع "حماس" وإسرائيل ترمي إلى الإفراج عن شاليط في مقابل إطلاق أسرى فلسطينيين، وقيل إن بعض التقدم تحقق، لكن لم يتم تقديم أي تفصيلات، الأمر الذي حفز عباس على تحذير (7/25) أولمرت من أنه سيحل السلطة الفلسطينية إذا ما وافقت إسرائيل على الإفراج عن شخصيات سياسية منتمية إلى "حماس" كجزء من التبادل.

وفي 7/22، قالت الأمم المتحدة أنها لا ترى "أي تحسن مهم" في غزة نتيجة وقف إطلاق النار الساري منذ شهر، مع ملاحظة أن 95٪ من صناعات غزة ما زالت متوقفة، وأن الواردات لا تشكل إلاّ 26٪ عمّا كانت عليه قبل الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/يناير 2006، وأن واردات البنزين والديزل بلغت 21٪ و45٪ على التوالي، عمّا كانت عليه قبل تلك الانتخابات، وأن انقطاع الكهرباء متواصل وبالمستوى نفسه الذي كان عليه قبل وقف إطلاق النار، وأن 84 مليون لتر يومياً من مخلفات الصرف الصحي غير المعالجة تتدفق إلى البحر الأبيض المتوسط (أكثر مما كانت عليه قبل وقف إطلاق النار)، وأن الحظر التام على الصادرات مستمر، وأن نسبة البطالة (بين الذين لا يزالون يبحثون عن عمل) ارتفعت إلى 45٪، وأن 52٪ من الغزيين يعيشون في فقر.

وازداد تبادل العنف بين الفلسطينيين في غزة في 7/25، عندما انفجرت 3 قنابل في مدينة غزة متسببة بمقتل 5 أعضاء من "حماس" و3 من المارة، وجرح 17 آخرين. ومع أن "فتح" نفت مسؤوليتها، فإن الشرطة المنتمية إلى "حماس" شنت (7/26) حملة اعتقالات واسعة استهدفت "فتح".

في تلك الأثناء، أعلن (7/30) أولمرت (الذي يواجه تهماً بالفساد) أنه لن يترشح في انتخابات كديما الأولية المقررة في 2008/9/17، وأنه سيتنحى ما إن يعلن اسم رئيس جديد للحزب.

آب/أغسطس 2008: استقرار وقف إطلاق النار في غزة

بعد مرور 3 أسابيع من دون إطلاق صواريخ، أُطلقت 3 صواريخ مجهولة المصدر على إسرائيل في 8/11 (لا أضرار ولا إصابات)، فأغلقت إسرائيل حدود غزة يوماً واحداً (8/12) كعقوبة. وأصدر (8/12) المسؤول الرفيع المستوى في "حماس" (والقائم بأعمال وزير الخارجية) محمود الزهار، بياناً صارماً يؤكد "توافق الفصائل الفلسطينية جميعاً على احترام الهدنة"، ويندد بمن أطلقوا الصواريخ معتبراً إياهم خونة ومتعاونين. وسجلت إسرائيل حتى نهاية الشهر، إطلاق 5 صواريخ أُخرى و3 قذائف هاون عليها (غالباً من الجهاد الإسلامي) لم يسبب أي منها أضراراً ولا

إصابات. وفي 26 – 8/28، أعادت إسرائيل إغلاق معابر غزة كعقوبة، لكن لم يحدث في آب/أغسطس، إطلاق نار عبر الحدود من إسرائيل على غزة.

وبدءاً من 8/15، قالت الأمم المتحدة إن إسرائيل أصبحت تسمح بإدخال قليل من الأنواع الجديدة إلى غزة (تشمل إمدادات محدودة من الأسمنت، والملابس، والعصائر، والمواد الزراعية) إلاّ إن الأوضاع الإنسانية بمجملها، وكما قالت، لم تتحسن بدرجة مهمة منذ أن بدأ وقف إطلاق النار في 6/19. فخلال الشهرين الماضيين، 6/19 – 8/19، دخل إلى غزة ما مجموعه 7163 شاحنة واردات، أي أقل بـ 34٪ من عدد الشاحنات (10.921) التي دخلت في أيار/مايو 2007 قبل استيلاء "حماس" على غزة، وأقل بـ 47٪ من عددها (13.430) في كانون الأول/ديسمبر 2005، قبل انتصار "حماس" في الانتخابات في كانون الثاني/يناير 2006. وسمحت إسرائيل بدخول الواردات عبر معبر كرم أبو سالم لأول مرة منذ نيسان/أبريل 2008، إلاّ إنها أغلقت معبر سوفا بهدوء، ذلك بأنها كانت عموماً لا تسمح إلاّ لواحد فقط من المعبرين التجاريين بالعمل في الوقت نفسه. وفي خطوة جديدة، حظرت إسرائيل (8/5) دخول النقد إلى غزة، زيادة في إعاقة قدرة حكومة "حماس" على العمل بإضعاف قدرتها على دفع رواتب الموظفين الحكوميين.

وزادت "حماس" من حملة الاعتقالات التي استهدفت "فتح"، والتي بدأتها في تموز/يوليو، الأمر الذي أشعل اشتباكات ضخمة في مدينة غزة في 8/2 عندما سيطرت الشرطة المنتمية إلى "حماس" على 100.000 مقيم في حي الشجاعية، وقامت بالتفتيش عن السلاح والمشتبه فيهم من بيت إلى بيت، وقد قُتل ما لا يقل عن 12 فلسطينياً، وجُرح 88 شخصاً، وفرّ 188 من أعضاء "فتح"، بعضهم ذو مستوى رفيع، إلى معبر ناحال عوز، حيث سمح لهم الإسرائيليون بالمرور إلى الضفة الغربية (في البداية، أمر عباس، الذي كان يريد المحافظة على وجود "فتح" في غزة، الكوادر بالعودة إلى القطاع، لكنه في النهاية، وبضغط من إسرائيل، سمح لـ 88 شخصاً بالبقاء؛ أمّا الآخرون، فبعضهم سمحت له "حماس" بالعودة إلى غزة، والبعض الآخر إمّا اعتُقل، وإمّا أودع المستشفيات في إسرائيل). ومع انتهاء الحملة في 8/12، كانت شرطة "حماس" اعتقلت 465 من أنصار "فتح"، وأغلقت 204 منظمات اجتماعية تنتمي إلى "فتح" (سُمح لبضع عشرات منها فقط بأن تفتح مرة أُخرى).

وفي نهاية الشهر، وفي مسعى آخر لقلقلة حكومة "حماس" القائمة، قام المعلمون والأفراد الطبيون في غزة، المتحالفون مع "فتح" والذين تدفع السلطة الفلسطينية رواتبهم ويشجعهم عباس، بإضراب، مضعفين بذلك خدمات غزة الأساسية (استمرت الإضرابات حتى نهاية السنة). كما رفضت السلطة الفلسطينية التابعة لعباس دفع ثمن الوقود لمرفق مياه غزة، وهو ما تسبب بنقص شديد في الماء في رفح.

وبضغط من الولايات المتحدة، استأنفت مجموعات التفاوض التابعة لكل من السلطة الفلسطينية وإسرائيل، محادثات منتظمة بشأن الوضع النهائي، لكنها لم تحرز تقدماً.

أيلول/سبتمبر 2008

بين 9/1 و9/12، لم يكن هناك تقارير عن إطلاق صواريخ فلسطينية على إسرائيل، ولا عن إطلاق نار إسرائيلي عبر الحدود على غزة، لكن عدة انتهاكات صغيرة أعقبت تلك الفترة: ففي 9/12، أطلق الجيش الإسرائيلي النار على فلسطيني أعزل ضل طريقه بالقرب من الحدود وجرحته جروحاً خطرة، وفي 9/14، أطلق الفلسطينيون صاروخاً واحداً على إسرائيل (لا أضرار ولا إصابات)، فأغلقت إسرائيل معابر غزة حتى 9/16، لكنها لم تتخذ أي إجراء آخر، وفي 9/16، دخل جنود الجيش الإسرائيلي وسط غزة لجرف الأرض على امتداد السياج الحدودي (لأول مرة منذ 2008/6/14). وفي وقت لاحق من الشهر أطلق الفلسطينيون قذيفتي هاون على إسرائيل (لا أضرار ولا إصابات)، ولم يتسبب أي من هذه الحوادث بتعريض الهدنة للخطر.

على الرغم من هذا الهدوء شبه التام، فإن إسرائيل لم تتخذ أي خطوات لتخفيف حصار غزة، وإنما كانت تسمح فقط بدخول الحد الأدنى من الوقود والطعام والسلع الإنسانية. وفي 9/23، قالت الأمم المتحدة: "مع أن وقف إطلاق النار وفر للسكان في جنوب إسرائيل وغزة أمناً أكثر، فإن أي تحسن مواز في الأوضاع المعيشية لسكان غزة لم يحدث. فالواردات ليست كافية للوفاء بالحاجات الأساسية، والنقص في التصدير لا يزال يضر باقتصاد غزة." ومنعت إسرائيل أيضاً، الغزيين الذين يحملون تأشيرات دخول طلابية أجنبية وقانونية، من السفر إلى الخارج لبدء عامهم الدراسي.

في 9/17، كسبت وزيرة خارجية إسرائيل تسيبي ليفني انتخابات حزب كديما، فاستقال أولمرت رسمياً في 9/21، ليصبح رئيس حكومة تصريف أعمال إلى أن تتألف حكومة جديدة. وفي 9/22، كلّف الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيرس، ليفني، مهمة تأليف حكومة، الأمر الذي منحها 42 يوماً لتشكيل ائتلاف. ومع استغراق الولايات المتحدة في حملة الانتخابات الرئاسية، لم يكن ممكناً توقع تحرك في عملية السلام إلى أن تتألف حكومة إسرائيلية وإدارة أميركية.

وأعلن البنتاغون في الولايات المتحدة (9/9) خطة بقيمة 77 مليون دولار لبيع إسرائيل 1000 قذيفة دقيقة التوجيه من طراز "جي. بي. يو – 39" (GBU-39)، قادرة على اختراق الاستحكامات التحت أرضية. ولاحظ الخبراء العسكريون الإسرائيليون أنه ليس من المحتمل أن تكون هذه القنابل فعالة في ضربة ضد إيران، لكنها "يمكن أن توفر سلاحاً جديداً قوياً" ضد غزة (للاطلاع على مزيد من التفصيلات بشأن "جي. بي.

يو – 39″، انظر أدناه: "الترسانة الإسرائيلية المستخدمة ضد غزة خلال عملية الرصاص المسبوك"، ص). وقد أقر الكونغرس البيع في أواخر أيلول/سبتمبر.
نظراً إلى جهود السلطة الفلسطينية لإضعاف الحكومة التي تقودها "حماس"، فإن من أول أفعالها بعد أن أولتها منظمة الصحة العالمية في 9/1، المسؤولية عن تشغيل الصيدلية المركزية، كان وقفها نقل الأدوية وتجهيزات الصيدلة إلى غزة، وذلك على الرغم من اعتراضات المنظمة.
واستمراراً لـ "حملة التنظيف" التي بدأت بـ "فتح"، قامت الشرطة المنتمية إلى "حماس" بحل فصيل جيش الإسلام في مدينة غزة، الأمر الذي تسبب بوقوع اشتباكات شديدة استغرقت يومين (15 – 9/16)، قُتل فيها 13 فلسطينياً، وجُرح 45 آخرون، كما أن الشرطة صادرت حمولة 32 شاحنة من الأسلحة. وفي أواسط أيلول/سبتمبر 2008، بدأت قيادة "حماس" حملة تطهير بين أعضاء "فتح" من المستويات الأدنى في الوزارات الرئيسية (مثلاً، الداخلية والتعليم)، معززة قبضتها على البيروقراطية السابقة للسلطة الفلسطينية. أمّا القطاع المصرفي، وسلطة النقد، ووزارة الشؤون المدنية، التابعة كلها للسلطة الفلسطينية، فلم يتم التعرض لها، وذلك من أجل عدم تعطيل الاتصالات المصرفية الدولية، ولإبقاء خطوط الاتصالات مع إسرائيل مفتوحة لمنع انهيار اقتصاد غزة كلياً.

تشرين الأول/أكتوبر 2008: أدنى مستوى من العنف منذ سنة 2000

في أثناء تشرين الأول/أكتوبر، هبط العنف الإسرائيلي – الفلسطيني إلى أدنى مستوى له منذ اندلاع انتفاضة المسجد الأقصى في سنة 2000 (كما انخفض في الضفة الغربية، إذ خفضت إسرائيل الغارات العسكرية بمناسبة العُطل اليهودية). وعلى امتداد الشهر، لم يُسجل إلاّ انتهاك فلسطيني واحد في 10/7، عندما تم إطلاق صاروخ فلسطيني واحد على إسرائيل (لا أضرار ولا إصابات). وكان التغيير واضحاً إلى درجة أن وزيرة الخارجية الأميركية رايس أرسلت (10/28) رسالة إلى "حماس" عن طريق طرف خليجي تعترف فيها بجهود الحركة. وفي موازاة ذلك، سُجل عديد من الانتهاكات الإسرائيلية، ففي 10/3، أطلق الجيش الإسرائيلي النار على فلسطينيين اثنين غير مسلحين قريباً من الحدود الجنوبية لغزة، ودفع بقوات إلى داخل القطاع لاعتقالهما وأخذهما إلى إسرائيل. وفي 10/27، أطلق الجيش الإسرائيلي النار داخل غزة من دون سبب ظاهر، فكسر نافذة مدرسة للفتيات في خزاعة في جنوب غزة، وأصاب فتاة واحدة بجروح طفيفة. وفي 10/19، أدخل الجيش الإسرائيلي جرافات إلى داخل غزة لجرف الأرض على امتداد السياج الحدودي في شمال غزة. علاوة على ذلك، أطلقت

البحرية الإسرائيلية النار 4 مرات على قوارب صيد فلسطينية عند شاطئ غزة (10/4؛ 10/5؛ 10/6؛ 10/31) فجرحت صيادين اثنين، أحدهما جروحه خطرة.
وعلى الرغم من الهبوط الملحوظ في العنف، فإن إسرائيل واصلت حصارها المحكم على غزة، رافضة زيادة واردات الأغذية والأدوية والسلع الأساسية، كما أن الحظر الكلي على سفر الفلسطينيين من غزة وإليها، ما عدا الحالات الطبية الحرجة، بقي ساري المفعول (ومع أن إسرائيل سمحت، قبل أي عطلة من العُطل اليهودية الثلاث خلال هذا الشهر، بإدخال كميات أكبر من الطعام والوقود والسلع الإنسانية إلى غزة – ما عدا غاز الطبخ الذي خُفض بنسبة 42٪ – إلاّ إن هذا كان تحسباً للإغلاقات التامة في أثناء العُطل نفسها). وقالت الأمم المتحدة (10/15 و10/21) إنه بينما أصبح المعدل الأسبوعي للغذاء والسلع المسموح بدخولهما إلى غزة، أعلى بقليل عمّا كان عليه قبل تنفيذ وقف إطلاق النار في 6/19، فإن الحجم عموماً، انخفض انخفاضاً ملحوظاً منذ ذلك الوقت (من 85 شاحنة في اليوم تقريباً في أوائل تموز/يوليو 2008، إلى 65 شاحنة في أواسط تشرين الأول/أكتوبر 2008).
وواصلت ليفني المفاوضات مع الأحزاب الإسرائيلية من أجل تأليف حكومة ائتلافية، وتوصلت إلى اتفاقات من حيث المبدأ مع حزبَي العمل وميرتس، وكانت على وشك التوصل إلى صفقة مع حزب ثالث يؤمن لها ما يكفي من مقاعد الكنيست لتقديم ائتلاف، إلاّ إنها علقت المحادثات فجأة (10/25)، وبلّغت بيرس أنها لا تستطيع تأليف حكومة. وهذه الحركة غير المتوقعة أجبرت إسرائيل على القيام بانتخابات مبكرة اتُّفق (10/28) على إجرائها في شباط/فبراير 2009.
وبحلول أواسط تشرين الأول/أكتوبر 2008، حقق سليمان اتفاقاً بين "فتح" و"حماس" لاستئناف محادثات الوحدة الوطنية التي تقرر أن تبدأ في 2008/11/9، وبدأت على الفور مناقشات لوضع جدول أعمال وبيان ختامي للاجتماع، لكن في 10/25، شنت السلطة الفلسطينية "عملية فجر الأمة"، فاعتقلت المئات من أعضاء "حماس" وأنصارها على امتداد الضفة الغربية، الأمر الذي أضعف مشروع الوحدة الوطنية.

تشرين الثاني/نوفمبر 2008: إسرائيل تخرق هدنة غزة

في تراجع دراماتيكي في 11/4، شنت إسرائيل غارة كبيرة داخل منطقة سكنية شرقي دير البلح في وسط غزة، بذريعة تدمير نفق قرب الحدود، فاحتلت القوة الكبيرة التابعة للجيش الإسرائيلي بيتين فلسطينيين (أحدهما يغطي النفق)، وجرحت مدنياً فلسطينياً واحداً، واشتبكت مع مسلحين محليين تابعين لـ "حماس"، وهو ما اعتُبر أول تبادل مسلح منذ بدء وقف إطلاق النار في 2008/6/19. وقد قُتل قائد عسكري رفيع المستوى من "حماس"، وعضوان آخران منها، وجُرح 4 جنود من الجيش الإسرائيلي.

واتهمت إسرائيل (11/4) "حماس" علناً، بالتآمر للحفر تحت السياج الحدودي، من أجل أسر جنود وخطفهم إلى غزة، لكن على نحو آخر، اعترف مسؤولون أمنيون إسرائيليون (انظر: "واشنطن تايمز"، 2008/11/20)، بأن إسرائيل أرادت "أن ترسل رسالة إلى حماس". ورداً على هذا، أطلقت "حماس" 10 قذائف هاون من غزة على إسرائيل، سقط كثير منها داخل إسرائيل من دون أن يتسبب بأي أضرار أو إصابات. وبدلاً من أن تضبط إسرائيل نفسها كما فعلت في الانتهاكات السابقة للهدنة، قامت (11/4) بالردّ بضربات جوية (هي الأولى منذ بدء الهدنة) على خان يونس والقرارة، متسببة بمقتل 5 أعضاء من "حماس".

وواصل الجيش الإسرائيلي عملياته بالقرب من دير البلح طوال ليلة 4 – 11/5، فهدم البيت الذي زُعم أنه يخفي النفق، وجرف الأرض المحيطة به، واعتقل 4 نساء فلسطينيات. وفي 11/5 أطلقت "حماس" والجهاد الإسلامي نحو 35 صاروخاً من غزة على إسرائيل، لم تحدث أي أضرار أو إصابات، في حين قصف الجيش الإسرائيلي موقعاً لإطلاق الصواريخ في مخيم جباليا للاجئين في شمال غزة، فقتل عضواً واحداً من الجهاد، وجرح اثنين آخرين (واثنين من المارة). واستعان مسؤولو "حماس" (11/5) بمساعدة مصر من أجل إعادة الهدوء، وتعهدوا باحترام وقف إطلاق النار إذا أوقفت إسرائيل هجماتها. وأوقفت إسرائيل (11/5) شحنات الوقود كلها إلى غزة، وأغلقت معابرها (غزة) إلى أجل غير مسمى، ومنعت الصحافيين الأجانب من دخولها. وطوال الأيام التالية، سُجل تبادل عبر الحدود (شمل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، و"حماس"، والجهاد الإسلامي) لإطلاق الصواريخ وقذائف الهاون (بمعدل 10 صواريخ في اليوم، سقط كثير منها داخل غزة)، وكذلك عمليات جرف قام بها الجيش الإسرائيلي داخل حدود غزة، إضافة إلى ضربتين جويتين قام بهما الجيش أيضاً. وكررت إسرائيل و"حماس" تعهداتهما بالتزام وقف إطلاق النار إذا أوقف الطرف الآخر هجماته، لكن الردود استمرت، ومن ضمنها تبادل غير كثيف، لكن متواصل، لإطلاق الصواريخ الفلسطينية. وفي 11/14، أعلنت "حماس" أنه يبدو أن إسرائيل غير مهتمة بالإبقاء على الهدنة، فأطلقت ("حماس") 11 صاروخ غراد و3 قذائف صاروخية، ووابلاً من قذائف الهاون في اتجاه إسرائيل (سقط داخل إسرائيل 4 صواريخ غراد فقط)، فأصابت بيتاً في سديروت، وجرحت إسرائيلياً واحداً. وردّت إسرائيل بضربات جوية على شمال غزة، وجرحت مسلحين فلسطينيين اثنين. ومن 11/15 إلى 11/17، عاد إطلاق النار إلى معدل 10 صواريخ وقذائف هاون في اليوم الواحد، لكنه لم يتوقف، وقدّرت إسرائيل أنه بين 11/4 و11/17، أطلقت الفصائل الفلسطينية نحو 160 صاروخاً وقذيفة هاون في اتجاه إسرائيل، سقط نصفها تقريباً داخل غزة.

بحلول 11/10، وبعد أسبوع من الإغلاق التام تقريباً (لم يُسمح يومياً، إلاّ بدخول 5 شاحنات تحمل معونات لسكان يبلغ تعدادهم مليون ونصف مليون نسمة)، وصلت الأوضاع الإنسانية في غزة إلى نقطة انهيار: فحظر إسرائيل استيراد الوقود أجبر محطة توليد الكهرباء في غزة على الإغلاق (11/10)؛ بيوت غزة تعاني نقصاً تاماً في المياه؛ الظلام التام يلف القطاع كله لما يقرب من 12 ساعة يومياً؛ تقنين الخبز مستمر؛ الفلاحون أصبحوا غير قادرين على إطعام ماشيتهم، الأمر الذي أجبرهم على ذبحها من باب الرحمة؛ نقص كبير في الحليب واللحوم الحمراء والخضروات الطازجة. وبما أن الأونروا كانت غير قادرة على تجديد مخزونها من الطعام، فإنها اضطرت إلى وقف (11/13) توزيع الطعام على 750.000 لاجئ – نصف سكان غزة – لأول مرة منذ 60 عاماً، وقد قال مدير الوكالة في غزة جون غينغ: "لم يسبق من أن كانت الأمم المتحدة غير قادرة على توصيل مؤنها إلى سكان يعانون محنة بهذا الوضوح." وحذر برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة (11/13) من أنه بدأ يأخذ من مؤنه الاحتياطية من أجل إطعام 130.000 فقير في غزة من غير اللاجئين، وقد صنفت الأمم المتحدة رسمياً 76٪ من سكان غزة تحت خط الفقر (مقارنة بـ 52٪ في تموز/يوليو 2008). بالإضافة إلى ذلك، أوقفت إسرائيل شحنتين من لقاحات الأطفال المرسلة إلى غزة، في مطار بن – غوريون، كما أن كميات 95 عقاراً من مجموع 473 عقاراً يُعتبر وجودها أساسياً في المستشفيات والعيادات، وكذلك 174 نوعاً آخر من الإمدادات الطبية الأُخرى، كانت قد نفدت تماماً بسبب رفض السلطة الفلسطينية نقلها من رام الله. وناشد الاتحاد الأوروبي (11/14)، والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون (11/15)، إسرائيل أن ترفع الحصار فوراً.

في هذا الوقت، بدأت تظهر مؤشرات علنية إلى أن إسرائيل تتحرك فعلياً نحو شن هجوم كبير على غزة، ففي 11/18 قام أولمرت ووزير الدفاع براك برحلة سرية إلى عمّان (أكدتها الحكومة الإسرائيلية في 11/20)، بناء على طلب من الملك عبد الله الذي حث على عدم القيام بعملية عسكرية كبيرة، وتعهدا بأخذ اهتمامات الأردن الاستراتيجية في الاعتبار، لكنهما قالا إن إسرائيل يجب أن تقوم بعمل ضد غزة، وإنها ستفعل ذلك. وعقد عبد الله اجتماعاً طارئاً بعباس في العقبة في 11/20، لكن لم تعلن أي تفصيلات بشأنه. وفي 11/19 ذُكر أن وزير الدفاع بَراك تلقى المخطط الأخير **لعملية الرصاص المسبوك** من أجل إقرارها.

في 11/18 أيضاً، أوقف الجيش الإسرائيلي كلياً، واردات المعونة والوقود جميعها إلى غزة بعد أن ألحق إطلاق صواريخ فلسطينية على إسرائيل، أضراراً طفيفة لكن من دون إصابات. وتسبب الإغلاق بإحداث قلق جدي بين الفصائل الفلسطينية إزاء تأثير ذلك في الوضع الإنساني في غزة، فتوقف فوراً، وبشكل كامل تقريباً، إطلاق الصواريخ

الفلسطينية. وبعد أسبوع من الهدوء الفلسطيني النسبي، سمحت إسرائيل (11/24) بدخول 32 شاحنة تحمل معونات إنسانية، وكمية محدودة من الوقود، وبعض النقود إلى غزة. كما سمحت السلطة الفلسطينية (11/24) بإدخال شحنتها الأولى من الأدوية من مستودع رام الله المركزي إلى غزة، لأول مرة منذ توليها الأمر من منظمة الصحة العالمية في 9/1. وبين 11/24 و11/30، سُجل تبادل إطلاق نار على مستوى متدنٍ عبر الحدود، كما أن إسرائيل استمرت في إغلاقها شبه الكلي لحدود غزة. وسجلت إسرائيل ما مجموعه 126 صاروخاً فلسطينياً، و71 قذيفة هاون، أُطلقت بين 11/4 و11/30، وكذلك 3 قذائف هاون أطلقتها لجان المقاومة الشعبية في 11/28، وأصابت قاعدة للجيش الإسرائيلي عند معبر ناحال عوز، وجرحت 6 جنود إسرائيليين (واحد جروحه خطرة)، لكن إسرائيل لم ترد فوراً. وبدءاً من 11/30، ذكرت الأونروا أنه منذ أن أغلقت إسرائيل الحدود في 11/4، لم يعد يسمح لها بإحضار إلاّ 23 شاحنة فقط محملة مواد غذائية، بينما هي تحتاج إلى حمولة 15 شاحنة يومياً، فقط لتوفير الحاجات الأساسية للسكان اللاجئين. وفي 11/30، نفد الوقود من محطة توليد الكهرباء في غزة، فاضطرت مرة أُخرى إلى الإغلاق.

في تلك الأثناء، انهارت جهود المبعوث المصري سليمان لعقد محادثات وحدة وطنية بين "فتح" و"حماس"، وأعلن قائد "حماس" مشعل (11/8) أن "حماس" لن تحضر لأن مصر والسلطة الفلسطينية رفضتا أن يشمل جدول الأعمال موضوعات مهمة بالنسبة إلى "حماس"، ولأنهما تصران على أن يُقر البيان الختامي تمديد ولاية عباس الرئاسية (التي تنتهي في كانون الثاني/يناير 2009) إلى كانون الثاني/يناير 2010.

وقريباً من أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2008، سلمت الولايات المتحدة إسرائيل القذائف الدقيقة التوجيه من طراز "جي. بي. يو – 39"، القادرة على اختراق الاستحكامات التحت أرضية، والتي كان الكونغرس أقرها في أيلول/سبتمبر 2008.

كانون الأول/ديسمبر 2008: اقتراب موعد عملية الرصاص المسبوك

بين 12/1 و12/15، استمرت إسرائيل في إغلاقها شبه الكامل لغزة، فلم تكن تسمح إلاّ بكميات قليلة جداً من الغذاء والوقود والمؤن الإنسانية. وأطلق الفلسطينيون على إسرائيل 50 صاروخاً وقذيفة هاون على الأقل (الأغلبية كانت قذائف هاون) من دون أن يتم تسجيل أضرار أو إصابات. وكان الجيش الإسرائيلي يرد بانتظام بضربات جوية على مواقع الإطلاق (قتلت فلسطينيين اثنين من المارة، وجرحت اثنين آخرين في 12/15)، وقام بتوغل واحد على الأقل في خان يونس (12/11) لاعتقال فلسطينيين مطلوبين.

وحتى مع الزيادة الطفيفة في الواردات منذ 11/24 (نحو 11 شاحنة يومياً)، فإن 75٪ من الأفران ظل مغلقاً بسبب النقص في الطحين، وكان الفلسطينيون يتلقون قدراً ضئيلاً فقط من الوقود الذي يحتاجون إليه في الأعمال اليومية الأساسية (20٪ من الوقود الصناعي لمحطة توليد الكهرباء في غزة، و5٪ من غاز الطبخ، و4٪ من البنزين، و3٪ من الديزل)، وشمل الفقر 80٪ من السكان، وأغلقت المصارف مرة أُخرى (12/4) لنقص العملة. وناشدت الأمم المتحدة إسرائيل (12/4) أن تسمح بدخول قطع الغيار الحيوية للكهرباء والمياه والمرافق الصحية وغيرها من البنى التحتية الأساسية في غزة. واستجابة لذلك، سمحت إسرائيل (9 – 12/11) بدخول 70 شاحنة محملة غذاء، وأدوية، وما يكفي شهراً من الكلور لمعالجة مياه الصرف، ووقوداً كافياً لإعادة تشغيل محطة توليد الكهرباء في غزة في 12/11 (أُغلقت مرة أُخرى في 12/15 لنقص الوقود)، و25 مليون دولار بالشيكل (لا تكفي لدفع رواتب موظفي الحكومة في غزة، أو للمصارف كي تفتح مرة أُخرى). وسمحت السلطة الفلسطينية بإدخال شحنتها الثانية من مؤن الصيدلة (14 شاحنة) إلى غزة.

في 12/14، أعلن قائد "حماس" المقيم في دمشق خالد مشعل أنه مع استمرار الحصار الإسرائيلي لغزة والضربات عبر الحدود، فإن "حماس" لن تمدد الهدنة التي كانت لستة أشهر عندما تنتهي رسمياً في 12/19، لكن قادة "حماس" المقيمين بغزة صرحوا (12/14) باستعدادهم لتجديد الهدنة، وقاموا في اليوم نفسه، بمحادثات مع الفصائل الأُخرى في غزة لإعادة فرض وقف إطلاق نار كامل، كما اعتقلوا عدة أعضاء من الفصائل الأصغر لإطلاقهم صواريخ، وذلك في محاولة لإعادة الهدوء.

في 12/15، اغتال الجيش الإسرائيلي أحد كبار قادة الجهاد الإسلامي في جنين، الأمر الذي دفع أعضاء الجهاد في غزة إلى إطلاق (16 – 12/17) نحو 40 صاروخاً على إسرائيل، جرحت إسرائيليين اثنين، وأحدثت ضرراً طفيفاً. وردت إسرائيل بضربات جوية وبصواريخ أرض – أرض على أهداف للجهاد الإسلامي في بيت حانون ومخيم جباليا للاجئين، قتلت 3 أعضاء من الجهاد، واثنين من المارة، وبضربة جوية على ما يشتبه في أنه مخزن سلاح في خان يونس، ألحقت أضراراً بـ 7 بيوت، لكن من دون إصابات.

وبحلول 12/18، كان مسؤولو "حماس" في غزة جاهزين لإعلان أنهم لن يجددوا وقف إطلاق النار الذي كان لستة أشهر، ومع انتهاء الهدنة رسمياً، أطلق الفلسطينيون (غالباً كتائب شهداء الأقصى والجهاد الإسلامي) نحو 40 صاروخاً و32 قذيفة هاون على إسرائيل بين 12/18 و12/21، أحدثت أضراراً طفيفة لكن من دون إصابات. وردّ الجيش الإسرائيلي بضربات جوية وبإطلاق نار عبر الحدود على مواقع إطلاق الصواريخ، تسببا بمقتل عضو في كتائب شهداء الأقصى، وجرح 5 فلسطينيين.

وخفضت إسرائيل الواردات إلى غزة مرة أُخرى، الأمر الذي اضطر الأونروا في 12/18، وللمرة الثانية، إلى تعليق توزيعات المساعدات بسبب النقص في واردات الغذاء.
في 12/21، أعطى مجلس الوزراء الإسرائيلي، في اجتماعه الأسبوعي، الجيش الإسرائيلي الضوء الأخضر لمهاجمة أهداف غير معينة لـ "حماس" في غزة (بالإضافة إلى الضربات المتواصلة على مواقع إطلاق الصواريخ)، مع تقارير تشير إلى المصادقة على اجتياح بري لغزة من أجل إطاحة "حماس"؛ وعلى الفور، اختفى قادة الحركة وبدأوا يعملون سراً. كما خوّلت الحكومة الإسرائيلية وزارة الخارجية إطلاقَ حملة علاقات عامة دولية (إعطاء ملخصات إلى الدبلوماسيين الأجانب؛ مكالمات هاتفية ولقاءات مع قادة أجانب) من أجل تجنيد الدعم لهجوم عسكري ضد غزة. وعقدت وزيرة الخارجية ليفني (12/21) مؤتمرات عن طريق الهاتف مع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، ومع وزراء خارجية أميركا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا، وأوفدت (12/22) دبلوماسيين إلى العواصم الدولية من أجل السعي للحصول على دعم لإسرائيل في مواجهة هجمات الصواريخ.
في 12/22، دعت قيادة "حماس" فصائل غزة جميعاً إلى وقف إطلاق النار 24 ساعة كبادرة حسن نية تجاه إسرائيل، ومن أجل إبداء الجدية بشأن إعادة الهدنة، كما أن المسؤول في "حماس"، الزهار، ظهر على التليفزيون الإسرائيلي ليعبر عن اهتمام الحركة بوقف إطلاق نار جديد في مقابل السماح بإدخال شحنات منتظمة من الغذاء والكهرباء والوقود إلى القطاع. وفي تلك الأثناء، كان مسؤولون أمنيون إسرائيليون كبار يصرحون ("يديعوت أحرونوت"، 2008/12/23) ومن دون أن تُذكر أسماؤهم، أن "تحضيرات الجيش الإسرائيلي لعملية عسكرية، هي مستمرة كما هو مخطط لها. وفيما يتعلق بنا، فإن الساعة تتحرك نحو عملية عسكرية." وأجرت قيادة الجبهة الداخلية في إسرائيل (12/23) عدة أيام من التدريبات لاختبار الاستجابات المحلية لإطلاق الصواريخ الفلسطينية، مع مشاركة تجمعات بعيدة شمالاً عن غزة (مثل: أسدود وعسقلان وكريات غات) لأول مرة.
وبعد أن قام جنود في الجيش الإسرائيلي على حدود شمال غزة (12/23) بإطلاق النار على 3 أعضاء من "حماس" وهم يضعون قنبلة على جانب الطريق قرب السياج الحدودي، الأمر الذي تسبب بمقتلهم، أطلقت حماس (12/24) 80 صاروخاً وقذيفة هاون وصلت إلى 12 ميلاً داخل إسرائيل (أبعد من مدى معظم الصواريخ حتى ذلك الوقت) وألحقت أضراراً بمصنع، وببيت، وبأبنية أُخرى، لكنها لم تحدث إصابات. وردّت إسرائيل بضربات جوية على رفح، قتلت عضواً واحداً من "حماس"، وجرحت اثنين آخرين.

في تلك الليلة (12/24)، قدم وزير الدفاع الإسرائيلي براك لمجلس الوزراء ملخصاً تفصيلياً استغرق 5 ساعات بشأن خطط الجيش الإسرائيلي لهجوم كبير ضد غزة، وحصل على موافقة بالإجماع على شن العملية. وقال مسؤولون من الجيش الإسرائيلي لم تُذكر أسماؤهم للصحافة الإسرائيلية (12/25) إن إسرائيل أتمت التحضيرات لعملية كبيرة ضد غزة ربما تبدأ بـ "ضربات جوية جراحية" يعقبها هجوم بري. وظهر أولمرت ظهوراً استثنائياً (12/25) على قناة "العربية" ليحذر الغزيين من رد عنيف إذا ما استمر إطلاق الصواريخ، كما أن ليفني التي كانت في القاهرة بدعوة من الرئيس المصري مبارك لمحادثات بشأن إعادة الهدنة، رفضت دعوة الرئيس إلى وقف إطلاق نار آخر. وفي تلك الأثناء، أطلق الفلسطينيون في 12/25 و12/26، 30 صاروخاً وقذيفة هاون على إسرائيل، لم تحدث أضراراً ولا إصابات.

في 12/26 أعطى وزيرُ الدفاع براك رئيسَ أركان الجيش الإسرائيلي، ورئيس المخابرات العسكرية ومدير الشين بيت، إشارة الانطلاق النهائية لعملية الهجوم على غزة، وبدأ أولمرت بهدوء، هو وكبار موظفيه، إعطاء زعماء المعارضة والشخصيات السياسية البارزة ملخصاً بشأن العملية الوشيكة. وسمحت إسرائيل، كدفعة أخيرة، بدخول 100 شاحنة إلى غزة، محملة سلعاً إنسانية ووقوداً.

بدأت **عملية الرصاص المسبوك** في 12/27، في الساعة الحادية عشرة وخمس وعشرين دقيقة صباحاً بالتوقيت المحلي (الساعة الرابعة وخمس وعشرون دقيقة صباحاً بالتوقيت الشرقي الرسمي)، بحملة "صدمة ورعب" جوية أعقبتها ضربات جوية دورية طوال اليوم. وسجل جيش الدفاع الإسرائيلي ما مجموعه 170 غارة ضد 150 هدفاً، قتلت ما لا يقل عن 228 فلسطينياً، وجرحت أكثر من 700 آخرين، مسجلة أعلى رقم للوفيات في يوم واحد، وأكبر هجوم إسرائيلي مستمر ضد الفلسطينيين منذ سنة 1948. وتواصلت العملية في أثناء حفل تنصيب أوباما في 2009/1/20 (للاطلاع على التفصيلات، انظر أعلاه: "مسرد زمني للأحداث في القطاع: 1948 – 2008"، ص ؛ وانظر أيضاً: "التحديث الفصلي" وقسم "الوثائق" في: *Journal of Palestine Studies* 151, vol. XXXVIII, no. 3, Spring 2009)، وفي 1/18، أعلنت إسرائيل وقف إطلاق نار من جانب واحد، لكنها لم تسحب قواتها كلياً إلا في 1/21.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/mdf